المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة و الأنظمة المقارنة

سياسة المدينة و الأقاليم

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية

دراسة الحركة الجمعوية في مجال الصحة و التعليم

-الجزائر العاصمة-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الطالبة: مسعودي أمينة

اللجنة المناقشة :

د.كمال بوشرف رئيسا

د.لعربي اشبودان مقررا

أ.لوجاني وسيلة مناقشة

2014/2013

إهداء

إلى من كانت نورا في درب حياتي ، وعلمتني حب العلم و المثابرة لتحصيل أعلى المراتب فيه.....سيدة الكون أمي

إلى من كان سندا و قدوة لي ، و علمني أن العلم و المعرفة سلاحي في هذه الحياة .....أبي العزيز

إلى رفيقي في درب الحياة .....ياسين و أنيس

إلى توأم روحي.....أمين

إلى خالتي .....رشيدة

إلى أقربائي و أصدقائي الذين انتظروا لحظة تخرجي

إلى من وسعهم قلبي و لم تسعهم الورقة

أمينة.

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر الجزيل و الخالص للأستاذ لعربي اشبودان لقبوله الإشراف على هذه المذكرة و على تقديمه الإعانة و المساعدة و التوجيهات القيمة و النصائح الرشيدة لإتمام هذا العمل ،و إلى جميع أساتذتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين لم يبخلوا في مساعدتي و أخص بالذكر : أ.بوزيدة سميرة،أ.لوجاني وسيلة ،أ.لعجاني غنية

شكرا لكم

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.....10

تمهيد.....11

المبحث الأول:ماهية المجتمع المدني و التنمية الاجتماعية.....12

المطلب الأول :مفهوم المجتمع المدني و جوهره.....12

المطلب الثاني:مفهوم التنمية الاجتماعية ركائزها و متطلباتها.....16

المطلب الثالث:علاقة المجتمع المدني بالتنمية الاجتماعية.....23

المبحث الثاني:ماهية الحركة الجمعوية.....24

المطلب الأول :تعريف الحركة.....24

المطلب الثاني:مفهوم الجمعية.....25

المطلب الثالث:أهمية العمل الجمعوي في التنمية الاجتماعية.....27

المبحث الثالث:النظريات المفسرة لنشأة و تطور المجتمع المدني.....30

المطلب الأول :النظرية العقدية(العقد الاجتماعي).....30

المطلب الثاني:النظرية الحديثة.....33

المطلب الثالث:النظرية المعاصرة (أنطونيو غرامشي).....34

خلاصة.....36

الفصل الثاني:الحركة الجمعوية في الجزائر.....37

تمهيد.....38

المبحث الأول:تاريخ الحركة الجمعوية الجزائرية.....38

المطلب الأول:الحركة الجمعوية و الدولة الوطنية.....38

المطلب الثاني:الحركة الجمعوية و الانفتاح على المجتمع المدني بعد 1988.....41
المطلب الثالث:الفضاء الجمعوي منذ1999.....42
المبحث الثاني:الاطار القانوني و الاجتماعي للحركو الجمعوية الجزائرية.....47
المطلب الأول :المكانة القانونية للجمعيات في الجزائر.....47
المطلب الثاني:المكانة الاجتماعية للحركة الجمعوية الجزائرية.....52
المبحث الثالث:واقع مؤسسات المجتمع المدني الجزائري.....55
المطلب الأول:معوقات العمل الجمعوي في الجزائر.....55
المطلب الثاني:سبل تطوير العمل الجمعوي الجزائري.....58
خلاصة 61
الفصل الثالث:دراسة حالة جمعيات في مجال الصحة و التعليم
تمهيد.....63
المبحث الأول :القطاع الصحي في الجزائر.....64
المطلب الأول :نبذة عن منظومة الصحة في الجزائر.....64
المطلب الثاني:احصائيات حول الصحة في الجزائر.....66
المطلب الثالث:معيقات القطاع الصحي الجزائري.....69
المبحث الثاني:القطاع التعليمي في الجزائر.....71
المطلب الأول:نبذة عن التعليم في الجزائر.....71
الفرع الأول :التعليم الأساسي.....71
الفرع الثاني:التعليم العالي.....73
المطلب الثاني:معيقات التعليم في الجزائر.....76
المبحث الثالث:جمعيات الصحية و التعليمية في الجزائر.....78
المطلب الأول :الجمعيات الناشطة في الصحة.....78
المطلب الثاني:الجمعيات الناشطة في التعليم والتربية.....85

خلاصة 91

خاتمة.....92

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل تطور الجمعيات من 1988لى 1993	44
02	المؤشرات الصحية العالمية في الجزائر	67
03	معدل نفقات الجزائر على القطاع الصحي من الناتج القومي الإجمالي	68
04	القوى العاملة الصحية في الجزائر 2000-2009	68
05	المؤسسات الصحية في الجزائر إلى غاية 2011	69

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	دليل المقابلات
02	مقابلة مع رئيس جمعية الأمل
03	مقابلة مع رئيس جمعية المشعل
04	مقابلة مع رئيسة رابطة النشاطات الترفيهية و التربوية
05	مقابلة مع رئيس الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ
06	مطوية خاصة بجمعية الأمل
07	مطوية خاصة برابطة النشاطات الترفيهية و التربوية

ملخص :

لقد أصبح موضوع تحقيق التنمية الشاملة ،يتطلب تكاثف و اشتراك فاعلين متعددين من العموم و الخواص بالإضافة إلى المجتمع المدني كشريك ثالث و أساسي في العملية التنموية .

و لطالما كان نشاط الجمعيات في الجزائر ، مرتبط بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، تدعمه قيم دينية أخلاقية ، إلا أن ظهورها على الساحة كطرف في العملية التنموية كان نتيجة للتغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها الدولة الجزائرية .

و لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على الدور الذي تقوم به الجمعيات الجزائرية ، في مدى مساهمتها في ترقية الخدمات الصحية و التعليمية ، كجزء من عملية التنمية الاجتماعية ، للتوصل في الأخير إلى أن الجزائر تعاني من القطاعات المذكورة سابقا ، و التي تمثل العمود الفقري لقوة و تنمية أي دولة ، بالإضافة إلى هذا فالجمعيات الجزائرية الناشطة في هذا المجال لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، كونها لا تظهر إلا في المناسبات .

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ،التنمية الاجتماعية ،الحركة الجمعوية .

Résumé :

Le sujet de la réalisation du développement global, nécessite la condensation et la participation de plusieurs acteurs publiques et privés , ainsi que la société civile comme troisième partenaire essentiel dans le processus du développement.

Ajouté à cela ,les activités des associations sociales de la communauté algérienne soutenues par les valeurs morales et religieuses .Cependant l'apparition de ces association sur la scène en tant que partie du processus du développement est le résultat des changements politiques ,sociaux ,et économiques connus à l'Etat algérien .

Dans cette étude nous soulignerons le rôle des associations , et leur contribution à la promotion des services de santé et de l'éducation dans le cadre du développement social .Comme nous soulignons aussi les difficultés de l'Algérie dans le secteur de la santé et de l'éducation .Ceux -ci représentent l'épine dorsale de la force d'un pays .Parallèlement , les associations actives

dans ces secteurs n’ont pas atteints les objectifs visés , ces dernières apparaissent uniquement lors d’occasions spéciales .

Mots clés : société civile, développement sociale ,mouvement associatif.

مقدمة

إن الدارس لتركيبة المجتمع الجزائري ، يلاحظ أنه نسيج متكون من الأطر و العلاقات الاجتماعية التقليدية التي سرعان ما شهدت تحولات سريعة أثرت على عنصر الانتماء الذي تحكمه روابط الدم و العرق ، لينتقل إلى حالة عصرية تحكمها أسس الحداثة ليعرف بذلك المجتمع الجزائري مؤسسات جديدة كالمدرسة ، و المصنع ، و الجمعية ... استطاعت أن تحل محل المؤسسات التقليدية داخله .

و منذ فترة التسعينات ، و بسبب كل ما شاهدته الجزائر من تحولات سياسية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي و اتبع الجزائر لسياسة عززت المبادرات الفردية و حرية التعبير داخل المجتمع الجزائري ، بالإضافة إلى الضغوطات الداخلية بما فيها انتفاضة أكتوبر 1988 التي سمحت للترويج لفكرة المجتمع المدني في الجزائر ، الذي تكلل ببروز العديد من مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات التي سمحت بالقضاء على احتكار الدولة لكل الميادين والقطاعات بسبب النهج الاشتراكي المتبع من طرفها بعد الاستقلال ، ومنه فتح المجال أمام حرية المشاركات و المبادرات الفردية من أجل تحقيق التنمية بعد أن كانت الجهود التطوعية للمواطنين الجزائريين مكبوتة لفترة زمنية طويلة .

و بعد موجة العنف و الأزمات التي عرفتها الجزائر ، و التي ترتب عليها انعكاسات على مختلف شرائح المجتمع من عمال و موظفين و شباب ... و غيرهم ، بسبب تدني القدرة الشرائية و البطالة ، و عودة ظهور أوبئة و أمراض مرة أخرى ، و تفشي مظاهر الجريمة و العنف و التسرب المدرسي وتدهور البيئة . استطاعت الدولة الجزائرية أن تعاود النهوض و تبني قناة وصل مع مواطنيها ، من خلال دعم أداء مؤسسات المجتمع المدني بما الجمعيات و تفعيل دورها الايجابي من اجل فرض فعاليتها بين أفراد المجتمع الواحد من خلال كل تلك الخدمات التي تسعى لتجسيدها على أرض الواقع بواسطة التوعية و التحسيسي بالنقائص التي يعاني منها المجتمع الجزائري ، لتكون بذلك حلقة وصل بين الشعب و الطبقة الحاكمة صانعة القرار .

إن الحركة الجمعوية تمثل ورقة رابحة بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر إذا ما أحسنت استغلالها، فتحقيق التنمية اليوم لا يمكن أن يكون إلا من خلال تكاتف جهود الثالوث المتمثل في : القطاع العام ، القطاع الخاص و كذا مؤسسات المجتمع المدني كشريك ثالث و فاعل أساسي في تحقيق عملية التنمية الشاملة ، من خلال الاستثمار في الطاقات الشبانية عن طريق العمل التطوعي الذي لطالما كان مقياس تقاس به درجة تقدم وتحضر الدول

الإشكالية :

إن الحديث عن دور المجتمع المدني عامة و الجمعيات خاصة ،في صياغة سياسات واستراتيجيات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية يقودنا إلى وضع مؤشرات لقياس هذا الدور ، لكن هذه المؤشرات لا يمكن تطبيقها في كل زمان و مكان ، فالدور الذي تلعبه الجمعيات على المستوى العالمي ليس نفسه على المستوى المحلي و على كافة الأصعدة : الوسائل ، التنظيم ، الأداء و غيره . و دراستنا هذه تنطلق

من مسلمة وجود مجتمع مدني بكل مؤسساته ، لكن نجزم بضرورة تفعيل أداء هذه المؤسسات خاصة الجمعيات منها .

و من هنا فان دراستنا هذه تتضمن الإشكالية التالية :

ما هو الدور الذي تلعبه الجمعيات كأحد مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية خاصة في مجال الصحة و التعليم ؟

الأسئلة الفرعية:

و كمحاولة لفك الغموض على الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة عمدنا إلى طرح تساؤلات فرعية مكملة لها و هي :

- ❖ إلى أي مدى ساهمت الجمعيات في تحسين خدمات القطاع الصحي و القطاع التعليمي في الجزائر ؟
- ❖ كيف يمكن تحديث فعالية و كفاءة العمل الجمعوي الجزائري ؟
- ❖ ما هي أهم المشاكل التي تحول دون أداء العمل الجمعوي الجزائري لنشاطه ؟

الفرضيات:

أما بالنسبة للفرضيات التي تمثل إجابات مؤقتة فلقد كانت كمايلي:

- ❖ استطاعت الجمعيات الجزائرية و بشكل كبير أن تحسن من خدمات القطاع التعليمي و الصحي .
- ❖ زيادة الوعي بأهمية التطوع من شأنها أن تزيد من فعالية العمل الجمعوي في الجزائر .
- ❖ الإجراءات الإدارية و قلة التمويل تمثل عائق أمام نشاط الجمعيات الجزائرية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة هذه ، لما تكتسبه الحركة الجمعوية من أهمية كبيرة على أصعدة مختلفة كل حسب أنوع الجمعيات الموجودة . بالإضافة إلى أن مجال العمل الجمعوي في الجزائر و بالرغم من أهميته إلا أنه لم يحظ بدراسات كافية و موازية لهذه الأهمية ، ومنه فان هذه الدراسة هي محاولة لإضفاء و إثراء للدراسات الأخرى في هذا المجال .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالجانب النظري و كذا التطبيقي و تتمثل هذه الأهداف في :

- ❖ محاولة التعرف على الحركة الجمعوية الجزائرية و العوامل التي تحكمت في مسارها التطوري .
- ❖ بيان أهمية المجتمع المدني و خاصة الجمعيات و كذا دوره في المسار التنموي .
- ❖ رصد الواقع الفعلي للجمعيات الجزائرية الناشطة في المجال الصحي و التعليمي .
- ❖ تزويد الباحثين المهتمين بالحركة الجمعوية الجزائرية برؤية علمية عنها .

حدود الدراسة :

إن محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة يستوجب وضع حدود التي من شأنها أن تقيد هذه الدراسة .

أولا الحدود الموضوعية :

و في دراستنا هذه التي تدور حول دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية ، عمدنا إلى اختيار الحركة الجمعوية في الجزائر من اجل دراستها ،باعتبارها أحد أعمدة المجتمع المدني وواحدة من مؤسساته بالإضافة إلى تحديد مجالين فيما يخص التنمية الاجتماعية ، و هما القطاع الصحي و التعليمي .

ثانيا الحدود الزمنية :

نقم بتحديد إطار زمني للدراسة ، بحيث أننا انطلقنا من فترات سابقة كأساس لدراستنا للحركة الجمعوية إلا أننا حاولنا قد المستطاع التركيز على السنوات الأخيرة(2014) حسب ما توفر من معلومات .

ثالثا الحدود المكانية:

اعتمدت الدراسة الميدانية بالإضافة إلى المعلومات السابقة المتحصل عليها من مكتبات مختلفة لما تطلبه الجانب النظري من الدراسة ، على معلومات متحصل عليها من مقابلات أجريت مع أعضاء في جمعيات مختلفة متواجدة بالجزائر العاصمة .

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع بحث لدراسته ، يكون وفقا لمجموعة من الأسباب الذاتية و الموضوعية

أولا: الأسباب الذاتية

- رغبة الباحث في تحقيق الهدف الأول للبحث العلمي و هو خدمة المجتمع من منطلق علمي .
- الميول لتحصيل مهارات البحث العلمي و صياغة البحوث العلمية .
- تشجيع أستاذي و مؤطري د.العربي اشبودان على اختيار هذا البحث بالنظر للأهمية التي يحضا بها الموضوع المدروس .
- بالنظر إلى الاختصاص المتبع من طرف الطالبة ، و هو سياسة المدينة و الأقاليم أردت القيام ببحث مفيد أقدم فيه معلومات عن واقع المجتمع المدني الجزائري بجميع مكوناته ومؤسساته خاصة الجمعيات وقدرته على المساعدة في قضايا المواطنين من خلال المشاركة في عملية التنمية .

ثانيا : الأسباب الموضوعية

- ظاهرة الحركة الجمعوية كأحد مؤسسات المجتمع المدني ، تعتبر ظاهرة قديمة حديثة في نفس الوقت نظرا للتطورات و التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري .
- باعتبار أن المجتمع المدني و مؤسساته هي منافس و مساعد للدولة لإرساء و تحقيق التنمية ، ومنه مساهمة المواطن في عملية اتخاذ القرار تجعل من هذا الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي تدور حولها العديد من التساؤلات التي تستوجب الرد و الإجابة .

صعوبات البحث :

طريق الباحث تتكنفه العديد من الصعوبات ، و لقد عرفنا في هذه الدراسة صعوبات جمة كان أبرزها :

- قلة و شح المراجع العلمية الأكاديمية الخاصة بالحركة الجمعوية الجزائرية ومسارها التاريخي ، فمعظم الدراسات الموجودة حول المجتمع المدني لا تدرس الجمعيات الجزائرية بشكل معمق و خاص ، و إنما أغلبها تركز على الأحزاب السياسية في حين أنها تشير فقط لوضع الجمعيات في الجزائر .
- عامل الزمن و ضيق الوقت الممنوح للباحث من أجل انجاز هذه الدراسة ، إن البحث العلمي يستوجب توفر المدة الزمنية الكافية من اجل استو فاء كل متطلبات البحث خاصة في حالة لم تكن الدراسة وصفية فقط ، فالقسم الميداني أو التطبيقي في الدراسة يستوجب وقت كافي كون الباحث يستخدم تقنيات علمية ،كالاستمارة و المقابلة تتطلب وقت كبير من أجل تفريغ المعلومات المتحصل عليها و دراستها و تحليلها ، و هي الصعوبة التي واجهتني أثناء مسيرتي البحثية الأمر الذي لم يمكني من استعمال عينة كبيرة في هذا البحث .

الدراسات السابقة :

إن الهدف من عرضنا لدراسات سابقة تناولت موضوع المجتمع المدني عامة و الجمعيات خاصة ، هو الإحاطة بمختلف الجهود المبذولة من طرف الباحثين في مجال العمل الجمعوي ومنه الإشارة إلى الجوانب التي ركز عليها الباحثين في دراساتهم و كذا معرفة الجوانب التي أغفلوها ، والبحوث المقدمة حول الحركة الجمعوية في الجزائر لم ينل القسط اللازم مقارنة بالبحوث التي تقام خارج الجزائر حول الجمعيات و من بين هذه الدراسات نجد :

-le phénomène associatif en Algérie , Friedrich Ebret ,Alger,2007 ،دراسة قدمها الباحث الجزائري عمر دراس و التي يعرض فيها و بشكل رئيسي نتائج الدراسة التي قام بها حول 446 جمعية في 24 ولاية ، إذ يذكر الباحث في دراسته هذه المسار التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر ، و يقدم لنا معطيات و نسب مؤوية حول الجمعيات بالإضافة إلى عرضه لمختلف الأوضاع الراهنة التي تعيشها الجمعيات و المشاكل التي تعاني منها ، إلى جانب استعماله للمنهج الإحصائي و كذا تقنية الاستمارة في هذه الدراسة .

-مساهمات الأستاذ عبد الناصر جابي تحت عنوان الحركات الاجتماعية في الجزائر –أزمة الدولة الوظيفية و شروخ المجتمع ،بالإضافة إلى بعض مساهماته حول الموضوع التي نجدها في شكل مداخلات من بينها العلاقة بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر –الواقع و الأفاق .

-المجلة المنشورة من طرف مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية : les cahiers du cread المعنونة بالحركة الجمعوية بالجزائر :الواقع و الآفاق سنة 2000 ، هذه المجلة تحمل مجموعة من المقالات التي تتعرض دراسة الظاهرة الجمعوية في الجزائر سواء من خلال التعرض للجانب التاريخي لها ،بالإضافة إلى تقديم نماذج للواقع الذي تدور فيه الجمعيات الجزائرية ، شارك في هذه المجلة العديد من الأساتذة و الباحثين نذكر منهم :عروس الزبير،أحمد بوكابوس ، عائشة باركي ... و آخرون .

-دراسة التسويق في المنظمات غير هادفة للربح : الجمعيات نموذجا ، اهتمت هذه الدراسة بدراسة الجمعيات من الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى بحيث تنطلق الباحثة من إشكالية ما هو الدور الذي يلعبه التسويق في زيادة فعالية المنظمات غير الهادفة للربح ؟ أما فيما يخص الفرضيات التي وضعتها فكانت :

- ✓ المنظمات غير الهادفة للربح تسعى لتقديم خدمات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية تساعد في تعزيز المصلحة العامة للمجتمع .
- ✓ للتسويق دور مهم و أساسي في مساعدة الجمعيات على تحقيق أهدافها الخاصة و العامة.

ولقد استعملت الباحثة في دراستها هذه كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و كذا المنهج التاريخي بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي استخدمت فيها تقنية الاستمارة من أجل معرفة واقع التسويق في الجمعيات الجزائرية ، أما فيما يخص النتائج فلقد توصلت الباحثة إلى :

- ✓ أن للتسويق دور مهم و أساسي في الجمعيات و بمستوى عالي .
- ✓ خفض وسائل التسويق في الجمعيات ، مما يدل على خفض أداء مهمة التسويق من قبل الجمعية .
- ✓ خفض مستوى تطبيق النظام التسويقي لدى الجمعيات .

-دراسة بعنوان الإبعاد الانثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة ، تمثلت إشكالية في دراسته للجمعيات من الجانب الثقافي لها في التساؤل حول طبيعة الانتماء لمثل هذه المؤسسات الاجتماعية عامة و الجمعيات خاصة ، و عن القيم السائدة وراء مشاركة الأفراد فيها من حيث أنها قيم تقليدية أو حداثية ؟ لقد قام الباحث بإتباع بعض المناهج في دراسته هذه من أجل فهم الظاهرة وأسبابها وتتمثل هذه المناهج في المنهج الوصفي التحليلي و كذا المنهج المقارن ، و بالنسبة للتقنيات التي استعملها لتساعده في مشواره البحثي تمثلت في الملاحظة بالمشاركة و كذا المقابلة التي اعتمد فيها على دليل متكون من خمس محاور.لقد استبدل الباحث الفرضيات في دراسته هذه بأهداف البحث المتمثلة في :

- ✓ محاولة التعرف على الحركة الجمعوية الموجودة في المنطقة محل الدراسة و معرفة تطورها التاريخي .
- ✓ التعرف على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للمشاركين أو الفاعلين و المتطوعين في الحقل الجمعوي للمنطقة المدروسة .

بعد الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في منطقة عين قشرة خلص إلى مايلي :

- ✓ أن المنطقة التي مثلت الحقل الميداني في دراسته عرفت 91 جمعية خلال 27 سنة ماضية .
- ✓ تركيز الجمعيات الناشطة على الانشغالات اليومية لسكان المنطقة و محاولة حلها .
- ✓ الجمعيات في تلك المنطقة تفتقر لعنصر الشمولية و التخصص مثلها مثل حال الجمعيات في الجزائر .

-دراسة حول العمل التطوعي و علاقته بأمن المجتمع،هذه الدراسة وجهها الباحث نحو العمل التطوعي و مجالاته المختلفة في المملكة العربية السعودية ، حيث ربط متغير التطوع بمتغير الأمن من أجل معرفة الجانب الايجابي و السلبي من هذه العلاقة . و قد طرح الباحث إشكالية لدراسته تمثلت في ما علاقة العمل التطوعي بأمن المجتمع ؟ عرض الباحث مجموعة من الأهداف التي أراد التوصل إليها و هي :

- ✓ معرفة العلاقة بين التطوع و أمن المجتمع مركزا على المجتمع السعودي عامة و على الرياض على وجه الخصوص .
- ✓ التعرف على مجالا ت العمل التطوعي في نفس الحدود المكانية المذكورة سابقا .
- ✓ التعرف على خصائص المتطوعين ،و دوافع التحاقهم بالعمل التطوعي و علاقة ذلك بسلامة المجتمع .
- ✓ التعرف على الإجراءات و الأنظمة التي يتبعها العمل التطوعي و علاقته بأمن المجتمع .

ولقد خلص الباحث من خلال تفريغه لمعلومات الإستبانة التي قام بها ، إلى التأكيد على العلاقة التي تربط العمل التطوعي بأمن المجتمع في المملكة العربية السعودية .

المناهج و الأدوات العلمية المتبعة :

حتى يتمكن الباحث من الإجابة على المشكاة البحثية محل البحث ، يجب أن يكون عمله منهجيا و متبعا لخطوات البحث العلمي السليم ، و ذلك بالاعتماد على مناهج بحثية و اقترابات ، كون أن هذه الأخيرة تمثل أسلوب نظر و تفكير ، و هو الطريق الصحيح للاقتراب من الظاهرة وهو المسلك الذي يتبعه الباحث في سبيل الوصول إلى هدفه المتمثل في الإجابة على المشكلة البحثية و الوصول إلى نتائج علمية صحيحة و عليه فالدراسة هنا استوجبت استعمال المناهج والتقنيات التالية :

المنهج الوصفي ، أي باحث دارس لموضوع معين يعتمد على الوصف خاصة لتحديد و تعريف العناصر المتعلقة ببحثه .

المنهج التحليلي ، و هذا المنهج يساعد الباحث على تحليل المتغيرات المرتبطة ،بالظاهرة أو الموضوع محل الدراسة لفهم و تفسير العلاقة الموجود بينهما .

أما بالنسبة للمقاربات ، فلقد استعملت المقاربات التالية :

الاقتراب التاريخي : الهدف من استعمالها هو مساعدة دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها من الماضي ، و التطورات التي لحقتها و العوامل التي تنشأ عن تلك التطورات ، بحيث قمن من خلال هذا الاقتراب بسرد وقائع قصد تتبع التكور التاريخي للدراسة .

الاقتراب القانوني :و الهدف من استعمال هذا الاقتراب أيضا هو محاولة التقرب من الظاهرة المدروسة من خلال جانبها القانوني ، من أجل معرفة المكانة التشريعية للموضوع و ذلك من خلال استعمال القوانين الخاصة بالدراسة .

أما فيما يخص تقنيات المستعملة في البحث ، فلقد استلزمت الدراسة الميدانية لمجموعة من الجمعيات الناشطة في مجال الصحة و التعليم على مستوى الجزائر العاصمة ، استعمال تقنية المقابلة بهدف رصد واقع الجمعيات الجزائرية ، و منه استعمال إجابات المبحوثين من أجل التعليق و التعقيب على الإجابات المتحصل عليها و مطابقتها مع الواقع .

تمهيد:

إن المجتمع المدني بصيغته المعاصرة، هو مفهوم حديث نسبيا فنشأته و تطوره كان بصفة تدريجية و نتيجة للتراكمات و الإسهامات الفكرية خاصة الغربية منها (الكلاسيكية والمعاصرة)،التي مثلت قاعدة للبحث و الدراسة في مجال المجتمع المدني . و بالرغم من أن مفهوم المجتمع المدني قد ارتبط و لفترة طويلة بمفهوم الدولة، إلا أن النظرة الجديدة المطروحة اليوم حول مفاهيم المشاركة و التنمية في مختلف الميادين ،قد أعاد صياغة مفهوم المجتمع المدني ضمن السياق التنموي الذي أدى إلى ولادة مفهوم الشراكة،و منه جعل المجتمع المدني شريك ثالث في دفع عجلة التنمية الاجتماعية،بالإضافة إلى كل من القطاع الحكومي و القطاع الخاص. و تعتبر الحركة الجمعوية بمختلف عناصرها العمود الفقري لكل مجتمع مدني فعال.

و لهذا سيكون الفصل الأول،كمدخل مفاهيمي و نظري للتعمق و التفصيل في المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة و هي: المجتمع المدني، التنمية الاجتماعية و الحركة الجمعوية كمحاولة لضبط مدلولها و دراسة العلاقة بينها،بالإضافة إلى التطرق إلى المسار التاريخي لظهور و نشأة المجتمع المدني من خلال عرض أهم و ابرز النظريات المفسرة له .

المبحث الأول :ماهية المجتمع المدني و التنمية الاجتماعية

إن الدلالة التوظيفية للمجتمع المدني اليوم ، هي التي جعلت منه مفهوم حديث إلى حد بعيد إلا أن المعنى الجوهري له لا يزال عالق في التاريخ ،بحيث انه عرف تطور من خلال تطور المجتمعات الإنسانية ،ليصبح يمثل حجر الزاوية لازدهار الشعوب من خلال تكريس الديمقراطية المشاركاتية من جهة ،و دفع عجلت نمو المجتمع من جهة أخرى،و ذلك من خلال العمل الميداني و التحسيسي دون أن ننسى دوره في المراقبة و المحاسبة حسب المساحة المعطاة له .

ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى ضبط مفهوم المجتمع المدني و دراسة مكوناته ،و الأسس التي يقوم عليها بالإضافة إلى ضبط مفهوم التنمية الاجتماعية و دراسة متطلباتها، لنخلص إلى معرفة العلاقة بين المفهومين .

المطلب الأول:مفهوم المجتمع المدني و جوهره

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني

لقد مثل مفهوم المجتمع المدني منذ القدم، ميدان خصب من الناحية الأكاديمية للباحثين والمفكرين باختلاف أرائهم و توجهاتهم . فبعد ما كان يمثل المجتمع المدني عقد أو ميثاق بين أفراد المجتمع،تم إعادة إحيائه في المجتمعات المعاصرة كونه أصبح يمثل معيارا و مؤشرا قويا للتنمية و التقدم . و على الرغم من كثرة و اختلاف وجهات النظر حول تعريف المجتمع المدني،إلا انه هناك نوع من الاتفاق على أن المجتمع المدني يتوسط الأسرة كأحد أعمدة النظم الاجتماعية،و السلطة كمؤسسة سياسية

ولتأكيد هذا الغموض الذي يحيط بمفهوم المجتمع المدني، نحاول الرجوع إلى بعض الموسوعات والقواميس التي أوردت مفاهيم تعبر عن العلاقة بين الدولة و المجتمع،حيث نجد أن موسوعات الفلسفة و العلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح CIVIL SOCIETY ،مع أن كلمة CIVIL تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى

أما معجم تاريخ الأفكار،فيظهر فيه مصطلح CIVIL DISOBEDIENCE بمعنى العصيان المدني و تطلق عليه هذه الصفة،بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة

و لقد أورد معجم الفكر الحديث بعض المفاهيم منها : العصيان المدني،حركة الحقوق المدنية،ولا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني في حين أن معجم أكسفورد، قد أورد مصطلح CIVIL بالدلالات التالية:

- الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند.
- متمدن،يعرف أصول الحياة في المجتمع،متمرس لفن و مهارات الحياة.

- مثقف،متعلم،واع،مستقيم،إنساني،غير خشن،مؤدب و عطوف .[1]

و بالرغم من عدم ظهور تعريف لمفهوم المجتمع المدني في المعاجم السابقة الذكر،إلا إن هذا لا يعني غياب المحاولات التي حاولت إعطاء تعريف للمجتمع المدني.

فمن الناحية القانونية مثلا، نجد أن المجتمع المدني قد عرف على أنه يهدف إلى إقامة نشاط غير تجاري،كما انه لا يتبنى الشكل المجهول ،مسؤوليته تكون محدودة و بطريقة جماعية أو مشتركة .المجتمع المدني يمكن له أن يكون وسيلة فقط .[2]

و لقد بينت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 تعريفا على أنه :" المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة ،لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني و القومي و مثال ذلك الأحزاب السياسية، و منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ،و منها أغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي".[3]

ومن بين التعريفات المختلفة التي أعطيت للمجتمع المدني أيضا ،نجد انه عرف على انه مجموعة من التنظيمات التطوعية و غير الهادفة للربح في مجال العمل العام، سواء كان على المستوى الاجتماعي أو السياسي لتحقيق مصالح الأفراد على أن تكون ملزمة بالقيم و المعايير و الاحترام المتبادل و التسامح و التراضي ،لتقليل الفجوة بين المجتمع و الدولة و خاصة في المجتمعات الغربية ،و يضم المجتمع المدني الجمعيات الأهلية و النقابات المهنية و التعاونيات و الأحزاب .

كما عرف أيضا،على انه الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات و المنظمات الاجتماعية فهو مرادف للمجال الاجتماعي المنظم ،الذي يشمل عديدا من المؤسسات و الروابط و غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي بكل ما هو خاص بالفرد بمعنى آخر مجالات الاختبار الأخلاقي الفردي المستقل، ومن ناحية ثانية فان هذا المجتمع المدني يستلزم لقيامه نظاما قانونيا و يكفل مجموعة من القواعد و الحقوق المرتبطة بهذا المجال الاجتماعي .[4]

و من بين التعاريف المتعددة المعطاة للمجتمع المدني نجد انه عرف على انه جملة من الأنشطة التطوعية الحرة ،التي تتمتع بدرجة من التمايز بل و الاستقلال عن الدولة و أجهزتها.

و أيضا المجتمع المدني هو مجتمع منقسم إلى طبقات و جماعات مهنية ،عضويتها جميعا مفتوحة نظريا لجميع المواطنين و لا يرتبط بأصول عرقية أو عائلية .[5]

أما ستيفن فيش فيقول عن المجتمع المدني :" إن مفهومي للمجتمع المدني هو أنه مقيد على نحو معقول و أنه يستبعد الجماعات و الاتحادات المتعصبة و التي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا ،انه

---

[1]- الطاهر بلعيور." المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي "،**مجلة العلوم الإنسانية** ،العدد 10،نوفمبر 2006،ص ص121- 122.

[2] -Raymond Guillien, Jean Vincent,**lexique des termes juridique**.édition15 ;paris :edition Dalloz,2005,p577.

3-صونية العبيدي."المجتمع المدني...المواطنة و الديمقراطية جدلية المفهوم و الممارسة"،**مجلة كلية الأدب و العلوم الانسانيةو الاجتماعية**،العدد 2و3،جانفي - جوان 2008،ص ص 3-4 .

4-ابو بكر عمرصالح معلم،**دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية و السياسية في الصومال** .بيروت:دار العربية للعلوم،2012، ص ص 19- 21 .

1-مدحت محمد أبو النصر،**إدارة منظمات المجتمع المدني** ..(ب.م.ن):ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع،2007، ص 71.

يركز على الاستقلالية و عن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية ،انه يشمل الأحزاب السياسية في أنظمة حزبية تنافسية و اتحادات العمال و مجموعات المصالح و كثير من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية ،أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي". [1]

من خلال ما تقدم من تعاريف مختلفة حول المجتمع المدني ،يمكن القول أن المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات الغير حكومية التي ينشأها أفراد المجتمع فيما بينهم بطريقة تطوعية ،هدفه الأساسي حل مشاكل المجتمع و إشباع الحاجات كونه همزة وصل التي تربط بين مؤسسات الدولة و مواطنيها ،سيادته تكون محدودة في إطار المراقبة فقط و حث الدولة على الإصغاء للمواطنين و منه إشراكهم في عمليات صنع القرار .

الفرع الثاني:مكونات المجتمع المدني

ليس هناك اتفاق على تحديد معين لمكونات المجتمع المدني،و لقد اختلفت الدراسات التي اهتمت بهذا المجال،في وضع تقسيم منطقي موحد أو متقارب لبنى المجتمع المدني.و على العموم يمكن الإشارة إلى البنى المؤسساتية الرئيسية المكونة للمجتمع المدني ،فأهمية هذا الأخير تكمن في أنها نتاج مرتبط بمدى فاعلية مؤسساته المختلفة في الساحة الاجتماعية ،و تغطي جوانب قصور الدولة وعجزها،و تضبط جوانب تطرفها.و يمكن تحديد مؤسسات المجتمع المدني فيمايلي:

1-الجمعيات الأهلية: و تختلف التسميات التي أعطيت لها فنجدها باسم المنظمات الغير حكومية ،منظمات غير ربحية،القطاع التطوعي أو الخيري .و هو تنظيم رسمي يكتسب عضويته بالاشتراك و له أهداف مشتركة و محددة نسبيا، و تتكون العلاقات بين أفراده من الاتصالات المتبادلة و الاستجابات ذات الطبيعة الدائمة التي تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت .[2]

2-الأحزاب السياسية : تعد الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات الحديثة التي كان لها الفضل في تطور المجتمع المدني، باعتبارها تساهم في تحقيق أدوار من أهمها المحافظة على وجود معارضة للنظام القائم، و ضمان تحقيق قوة بديلة لهذا النظام . فهي تعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية ،و ترقية حقوق الإنسان المختلفة و غيرها من المهام ، و بالتالي فان هذه الأحزاب أصبحت أحد أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام و التعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبلاد.

3-النقابات و الاتحادات المهنية: أضحت هذه الأخيرة أحد أهم مؤسسات المجتمع المدني، لما لها من أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية ،بالإضافة إلى أنها تحافظ على مكتسبات عالم الشغل من تحسين ظروف العمال الاجتماعية و المهنية و غيرها.

4-منظمات حقوق الإنسان : إذ تمثل آلية مهمة من آليات المجتمع المدني، باعتبارها ترمي إلى ترقية الحريات الأساسية في المجتمع ،و المحافظة على حقوق الإنسان المختلفة،كما أنها أضحت هذه المنظمات الحقوقية مؤسسات معترف بها داخل الدولة الوطنية و خارجها لأنها تقدم خدمات مهمة في مجال حقوق الإنسان و الحريات .

---

[1]-العبيدي،**مرجع سابق** ، ص 4.

[2]-محمد عبد الفتاح محمد،**الجمعيات الأهلية النسائية و تنمية المجتمع** .الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2006،ص 19.

5-مراكز البحث و الجامعات : تكمن أهمية الجامعات و مراكز البحث العلمي،في أنها تحافظ على استقلاليتها العلمية و بالتالي تحظى بالموضوعية ،و الأكاديمية عندما تقوم بانجاز مشاريع بحثية و بحوث علمية ،تساهم في تطور المجتمع و ربطه بركب المجتمعات المتحضرة.[1]

الفرع الثالث :أسس قيام المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بتنظيمه الذي يبنى على مجموعة من المؤسسات السياسية، الاقتصادية،الاجتماعية و الثقافية، التي تعمل في إطار من الاستقلال النسبي عن السلطة من جهة،و عن سيطرة أرباح شركات القطاع الخاص من جهة أخرى . و لذلك يمكن أن يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية التطوعية ،في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية من دون أن يكون هناك دور في ذلك للقرابة أو الولاءات الأولية سواء كانت أسرية ،عشائرية أو طائفية .[2] و من خلال هذا يمكن أن نقول أن المجتمع المدني قائم على جملة من المقومات نذكرها كالأتي:

- المؤسسية و التنظيم الجماعي:فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة للمجتمع العام،إذ يتشكل المواطنون في المؤسسات أو التنظيمات الجماعية المختلفة من شتى المجالات التي قد تهم المواطن أو المجتمع،و يمكن إن ينظم الفرد إلى عدد غير محدود من هذه التنظيمات .
- الحرية أو الطوعية:إن الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم و اختيارهم،و هنا تختلف منظمات المجتمع المدني عن المنظمات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تلقائيا بحكم الإرث .
- الاستقلالية :إن هذه التكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة.
- الغاية و الدور :هذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة بطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل،غير أنها لا تسعى إلى الربح المادي و هو ما يميز ها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا.

- المنظومة الأخلاقية :و يقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف و التنوع بين الذات و الآخرين ، وقيم التسامح و الاحترام و التعاون والتنافس و الصراع السلمي .[3]

المطلب الثاني :مفهوم التنمية الاجتماعية ركائزها ومتطلباتها

الفرع الأول : تعريف التنمية الاجتماعية

لا يمكن التحدث عن التنمية الاجتماعية ،دون الحديث عن التنمية بشكل عام حيث أن هذا المفهوم يتصف بالتغير و التنازع أو الاختلاف الفكري و العملي ،الأمر الذي أدى إلى ظهور أراء عديدة و مفاهيم مختلفة

[1]-عبد الوهاب بن خليف،**المدخل إلى علم السياسة** .الجزائر :دار قرطبة ،2010، ص ص 116- 118.
[2]- عيسى الشماس،**المجتمع المدني المواطنة و الديمقراطية** .دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب،2008، ص 22 .
1-عبد الرحمان برقوق جهيدة شاوش." مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر"،**مجلة علوم الإنسان و المجتمع** .العدد:2،جوان 2002،ص37 .

لمصطلح التنمية،و كل ما يتصل به من جوانب و عوامل و مشكلات وتفاعلات .و بالرغم من تعدد المصطلحات ذات الصلة بالتنمية ،فلقد استعملها بعض الكتاب بنفس المعنى في حين ميز آخرون بينها،أما آخرون تجاهلوا مشكلة التعريف و افترض أن الاهتمام بتعريف التنمية يمثل مضيعة للوقت في ضوء الاختلاف و الطريق المسدود للوصول إلى تعريف عام متفق عليه.[1] و على الرغم من ذلك حاولت أدبيات التنمية أن تعطي تعاريف خاصة لها و فيما يلي عرض لأهمها .

التنمية هي هدف و وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه، و يعني ذلك أن النمو هو الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المجتمع لتحقيقه من خلال عمليات التنمية ،و يعالج مفهوم التنمية بشقيه الاقتصادي و الاجتماعي و يركز على أحداث التغيرات الوظيفية والهيكلية في بناء المجتمع .

و في تعريف أخر نجد أن التنمية هي عبارة عن هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد و توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية و العامة ،كالتعليم و الصحة و الإسكان و المشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول و ذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.[2]

و لقد أعطي مفهوم أخر للتنمية ،كون أن مختلف النظريات الغربية المفسرة لها حاولت دراسة التنمية في الدول النامية لتفسير تحولها و انتقالها من الشكل التقليدي إلى الشكل العصري الموجود في الدول المتقدمة .

فعرفت على أنها عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، و بهذا المعنى نجد أن المجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا و التساند الاجتماعي الواسع النطاق و التحضر و التعليم و الحراك الاجتماعي ،فضلا عن التوحدات الشعبية من التاريخ و المنطقة والكيان القومي، و بعبارة أخرى فان التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها:الدينامية،والتغير و التصنيع و الاستغلال و التأثير و القوة و الوحدة الداخلية ،و بغض النظر عن صدق هذا التعريف الذي يعتبر من التعريفات العديدة للتنمية ،إلا انه يشير إلى حقيقة أساسية ،و هي أن عملية التنمية هي معقدة و شاملة و تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية و الثقافية و الإيديولوجية.[3]

مما سبق عرضه نرى أن عملية التنمية غالبا ما ترتبط بالاقتصاد ،إلا أنها عملية غير عشوائية تمس مختلف المجالات و ترمي إلى إحداث تغيرات جذرية داخل مجتمع ما، بهدف تحقيق التغيير و ذلك بتحديد استراتيجيات و آليات من جهة ،و الاعتماد على طاقة الأفراد كأساس لصنع التنمية من جهة أخرى،لتجمع بذلك بين البعد الاقتصادي و الاجتماعي في أن واحد،كون كل بعد يؤثر في الأخر فتحقيق اكبر قدر من رفاهية الإنسان و تحسين مستوى عيشه يؤدي بالضرورة و إن كان على المستوى البعيد ،إلى الاستثمار في الطاقات البشرية .

إن إعطاء الأهمية للقيمة الاجتماعية في حياة المجتمعات تقع مسؤوليتها على النظم الاجتماعية ،كجزء من نشاطاتها لتطوير نوعية الحياة الإنسانية و النظم الاقتصادية قد يكون لها أهدافا اجتماعية، و لكن حركتها المادية قد تعوق النمو المتوازن ،إذا لم ترتبط تلك الحركة مع نظم اجتماعية قائمة كالأسرة و

2 –سائل عبد الحافظ العوامله،**إدارة التنمية الأسس-النظريات التطبيقات العملية** .الأردن :دار زهران للطباعة و النشر و التوزيع،2010،ص ص 32- 33.

[2]-طلعت مصطفى عثمان السروجي،**التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة** .(د.م.ن):المكتب الجامعي الجديث،2012 ،ص 15.

[3]-ندا صفاء علي رفاعي،**المجتمع المدني و مستقبل التنمية** .الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2013،ص 2007.

المدرسة و العمل الاجتماعي و النادي.فالخدمة الاجتماعية مع سواها من الوظائف و القطاعات الخدمية ،تملك القدرة للتدخل بطرق مفيدة لأن خبرة الخدمة الاجتماعية ،في التعامل مع الأفراد و الجماعات و المجتمعات لا تنفصل عن الأنظمة المجتمعية ،و عن طرق التغيير الاجتماعي التي تعتمدها التنمية الاجتماعية .[1]

و تعتبر التنمية الاجتماعية من المفاهيم الواسعة،بحيث اختلف المفكرون الاجتماعيون في مفهومها كل وفق تخصصه .فيعرضها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي ،في حين يرى الآخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان،أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة ،أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات .

و تعتبر التنمية الاجتماعية من المفاهيم الواسعة،بحيث اختلف المفكرون الاجتماعيون في مفهومها كل وفق تخصصه .فيعرضها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي ،في حين يرى الآخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان،أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة ،أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات .

أما بالنسبة لرجال الدين،فاعتبرت التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان ،باعتباره خليفة الله في أرضه و لتحقيق العدالة .

و في تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ،بهيئة الأمم تعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربوية تنظيمية،ذلك أنها في نهاية الأمر هي مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي، و تشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة ،و اكتساب المعلومات الناجعة ،و المهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات ....حيث يمثل كل هذا أبعادا أساسية في سبيل التوصل إلى عملية الانطلاق الذاتي.[2]

و لقد حاول العديد من المفكرين و الباحثين ،صياغة تعاريف فيما يخص مفهوم التنمية الاجتماعية ،و هو ما يبرز اختلافات وجهات النظر في ذلك و فيما يلي عرض لبعض منها:

تعريف محمد عاطف غيث :هي عبارة عن التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية ،من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

تعريف السيد عويس :هي عبارة عن اشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم ،في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات و المعونات اللازمة لمساعدتهم ،وبأسلوب يشجع

[1]-ماجدة بهاء الدين جودت عبيد حزامة،**وقفة مع الخدمة الاجتماعية** .الأردن :دار الصفاء للنشر و التوزيع،2009،ص 207.
[2]-**نفس المرجع الأنف الذكر**،ص 209.

المبادرة و الاعتماد على النفس و المشاركة الايجابية و يلزم لذلك،أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم .[1]

و لقد عرفها عبد الباسط حسن:على أنها عمليات تغير اجتماعي،تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد،و تنظيم سلوكهم و تصرفاتهم و هي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، و بذلك تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية الاجتماعية وغيرها ،فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة و المتعددة و المنظمة للأفراد و الجماعات ،لتحقيق هدف معين

أما بالنسبة إلى تعريف السيد عبد المطلب غانم :فيؤكد فيه على الغموض الذي يحيط بمفهوم التنمية الاجتماعية،إذ يشير إلى انه بالرغم من كون اصطلاح "اجتماعي" social يلعب دورا محوريا في العلوم الاجتماعية،إلا أن هذه الأخيرة لم تفصل بوضوح بين هذا المصطلح و اصطلاح "مجتمعي" societal ،و استخدام الاصطلاحان كمترادفين و معيار أو معايير التمييز بينهما غير واضحة.و يضيف في موقع آخر ،إلى أن عدم وضوح بين المفهومين أدى إلى الخلط بين مفهوم التنمية الاجتماعية و التنمية المجتمعية فكل الدراسات التي استخدمت مفهوم التغير الاجتماعي لتعبر به في الواقع عن مفهوم التغير المجتمعي.[2]

أما النظرة الغربية الأجنبية فهي تظهر من خلال بعض التعريفات التالية:

عرفها ريتشارد وراد (ward)التنمية الاجتماعية،على أنها منهج علمي واقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منها ،و ذلك بهدف إحداث التكامل و الترابط بين مكونات المجتمع.

أما روب (roupp) ،فيحدد التنمية الاجتماعية على أنها تكيفا يهدف لتغير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف فالتنمية تعتبر تغيرا.[3]

و في إطار تفسير مضمون التنمية الاجتماعية،انقسمت الاتجاهات النظرية المعاصرة في الدراسات الاجتماعية،إلى ثلاث اتجاهات نظرية أساسية :

أ-اتجاه يقول أصحابه بان اصطلاح التنمية الاجتماعية،هو مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية .بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية و التي لا تمثل إلا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها،و هي في مضمونها الجهود المنتظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية،أما خدمات الرعاية الاجتماعية فيقصد بها الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة مثل التعليم و الصحة وغيرها.

ب- اتجاه يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات التي تقدم في مجالات التعليم و الصحة و السكن و التدريب المهني و تنمية المجتمعات المحلية ،و هي بهذا المفهوم تهدف إلى توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح،و يعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا

[1]-ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم ابو زيد،**التنمية الاجتماعية و حقوق الإنسان** .(د.م.ن):المكتب الجامعي الحديث ،ص 23
[2]-**نفس المرجع الأنف الذكر** ،ص 25
[3]-**نفس المرجع الأنف الذكر** ، ص 26

و استخداما،و إن كان يشير في مضمونه إلى ضرورة إدخال التغيرات اللازمة في البناء الاجتماعي للمجتمع.

ج- اتجاه يشير إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي و وظائفه،بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

و من الأمور المتفق عليها حول التنمية الاجتماعية اليوم، هو أنها تعتبر عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين الأفراد في المجتمع،من خلال دعم التفاعل فيما بينهم،و زيادة الشعور بالمسؤولية و إدراك احتياجات الآخرين و ذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية .[1]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف مختلفة للتنمية الاجتماعية،يمكن القول أن التنمية الاجتماعية تعمل على تقوية الروابط و العلاقات التي تجمع الإنسان مها فراد مجتمعه،من خلال تشجيع روح العمل و المبادرة من اجل رفع و تحسين المستوى المعيشي و الخدماتي له.

الفرع الثاني:مرتكزات التنمية الاجتماعية

لا يمكن أن تنفذ مشاريع التنمية الاجتماعية,دون الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المرتكزات التي تقوم عليها,كونها مبادئ أساسية و ضرورية و مترابطة فيما بينها,و يمكن تلخيص هذه المبادئ كالأتي:

1-إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير و العمل لوضع و تنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض,و يكون ذلك عن طريق إثارة الوعي من اجل تحقيق مستوى أفضل من الحياة التقليدية ,و ذلك عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة و قدرتهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج بغاية التعود على الأنماط الجديدة من العادات الاقتصادية و الاجتماعية .فالمشكلة الحقيقية التي تواجه ذلك هي غياب المشاركة الشعبية ,لكن التنمية لا تكون إلا من خلال مشاركة الناس في العمل المادي,و في التخطيط و في تحديد الأولويات ولعل أهم ما يبرز المشاركة الشعبية هو مشاركو الناس في عملية صنع القرار سواء على المستوى المحلي أو الوطني.[2]

2- تكامل مشروعات الخدمات و التنسيق بين أعمالها,بحيث لا تصبح متكررة أو متضادة.و من اجل تحقيق ذلك وجب إتباع خطة تتصف بمايلي:

- ❖ الشمول :أي تغطية جميع جوانب التنمية سواء كانت اقتصادية,اجتماعية أو عمرانية.
- ❖ التوازن بين قطاعات التنمية المختلفة:أي الاهتمام بكل قطاع بقدر حاجة المجتمع أو القطاعات الأخرى إليه.
- ❖ التنسيق:أي منع التداخل و التكرار و التضارب بين جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية,و العمرانية سواء كانت حكومية أو أهلية.
- ❖ التفاعل:أي تشجيع التعاون المستمر بين أبعاد التنمية المختلفة,حتى تبدو جهدا واحدا متوازنا.

1-اليمين بن منصور،" دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية".(مذكرة ماجستير،قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة الإسلامية غزة2009- 2010)، ص ص 39- 40.

2-فيصل محمود الغرابيه،**أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية** .الأردن:دار يافا العلمية للنشر و التوزيع،2010،ص 70

❖ الأصالة:أي الربط بالجذور و الاستفادة من التراث ,أي عدم الإغراق في المعاصرة على حساب الخبرات الماضية .[1]

3-المساعدة الذاتية و تعتمد هذا المبدأ على إتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع لمساعدة أنفسهم بالاعتماد على الذات و استثارتهم لتنمية مجتمعهم ,و هذا لا يكون إلا بمجتمع يهدف إلى تنمية ذاته ,و هو ما يتطلب مبادرة أفراده ,و تنظيم أنفسهم للعمل معا في عمليات التخطيط والتنفيذ.

4-الوصول إلى نتائج مادية محسوسة:تتطلب التنمية الاجتماعية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام للمجتمع.و لذا فالبعض من العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية ,يقترحون برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية.أما بالنسبة للمشروعات الإنتاجية ,فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع و قليلة التكاليف ما أمكن ,و التي تستند في نفس الوقت إلى حاجة الاجتماعية قائمة,كل هذا بهدف كسب ثقة أبناء المجتمع.

5-الاعتماد على الموارد المحلية:تتركز التنمية المحلية على الاهتمام بالموارد المحلية بالمجتمع,فذلك يقلل من تكاليف المشروعات ,كما إن الاعتماد على هذه الموارد يمثل احد أساليب التغير المقصود,الذي يكون بإدخال أنماط حضارية جديدة,باستخدام موارد متاحة في المجتمع,إذ أن استعمال موارد مألوفة بصورة جديدة,أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة و كذلك نفس الشيء بالنسبة للموارد البشرية ,فهناك قادة محليون يكونون أكثر نجاحا من الشخص الغريب .

6-تحديد الاحتياجات:تهدف التنمية عموما,إلى إشباع مطالب و حاجات الإنسان الأساسية,و التي تتمثل بالحاجات البيولوجية و يتم إشباع هذه الحاجات في أي مجتمع من خلال التنظيم والمؤسسات الاجتماعية و ما يصاحبها من قيم و معايير تحدد العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع و حاجاتهم فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إيجاد نظم جديدة في المجتمع و يقوم كل نظام بإشباع مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان,كما تهدف إلى تطوير النظم القائمة في المجتمع حتى تتفق و ظروف الحياة الحالية,وتتمثل هذه النظم في النظام الاقتصادي,و النظام الأسري و التعليم و الصحة بالإضافة إلى نظام الرعاية الاجتماعية و غيرها من النظم اللازمة لإشباع حاجات و متطلبات الأفراد و الجماعات داخل المجتمع.[2]

الفرع الثالث:أهمية التنمية الاجتماعية

إن الحقيقة الأساسية فيما يخص التنمية الاجتماعية,هي أنها تسعى إلى محاولة سد حاجيات أفراد المجتمع و ترقيتها,فهي تمثل ضرورة حيوية داخل المجتمع,لكن أهمية التنمية الاجتماعية هي في كونها تعمل على التحسين الكيفي الإنساني,الذي لن يتأتى ما لم تشترك كل من المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات الاقتصادية معا,كونهما يمثلان وجهان لعملة واحدة و هي التنمية ككل.

و تبدوا أهمية التنمية الاجتماعية كالأتي:

[1]- **نفس المرجع الانف الذكر** ،ص 72.
[2]-**نفس المرجع الانف الذكر** ، ص ص 73-75 .

- شعور أفراد المجتمع بالانتماء و توفرهم على روح الجماعة و كذا المواطنة:و هذا يعني أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة,فهي تغرس في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي و المشاركة الجمعية كل هذا في إطار دولة تقوم على المبادئ ايجابية تتضمن فوق وظيفتها الطبيعية,الأمن و النظام و الحماية و توفير الرفاهية الاجتماعية و تحرر المواطنين من المشاكل و الارتقاء بهم إلى مستويات معيشية كريمة,و السمو بأفكارهم و معتقداتهم إلى نماذج مثالة من القيم الإنسانية.
- تحقيق الأمن و ضمان استقرار المجتمع من اجل عدم جنوحه إلى الانحراف و الالتجاء إلى المبادئ الهدامة,فالمواطن الذي لا تكرمه الدولة و تفقده عطفها و تحرمه الرعاية,يغيب لديه الشعور بالمواطنة القومية فوحدة الدولة تقوم على قوة الروابط و العلاقات التي تربط بين الأفراد التي تعمل في النهاية على توحيد أفكارهم و مشاعرهم,و تعمل على تكامل وظائفهم و اتحاد مواقفهم.
- تعتبر التنمية الاجتماعية,عاملا لتحقيق الارتقاء و الالتقاء بالإنسانية,و ذلك إن وظيفة الإنعاش الاجتماعي تتعدى حدود القوميات للدول.و هو ما يقرب بين وجهات النظر بين مختلف الدول و تحقيق التفاهم و السلام بين ربوعها فعلى مستوى الدولة الواحدة تؤثر الروابط الاجتماعية الضعيفة بين أفراد المجتمع ,و التي تكون بسبب الفوارق الاقتصادية و الطبقية ,على الأمن داخل المجتمع فتحقيق هذه الأخيرة يكون من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية,و نفس الشيء على المستوى الدولي .[1]
- تعمل التنمية الاجتماعية على غرس الفضائل الروحية و المعايير الأخلاقية,التي من شانها ترقية و عي المجتمع,فالمساهمة و المشاركة في الميدان الخدمة الاجتماعية,يعمل على إخراج الفرد من مجاه الضيق إلى أفاق أوسع أساسها الإيثار و حب الغير و التضحية كل هذا لتقوية الوجود الجمعي.[2]

المطلب الثالث:علاقة المجتمع المدني بالتنمية الاجتماعية

لقد أضحت الشراكة بين الحكومة و المنظمات غير الحكومية,من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية,و الحد من الفقر فلم يعد في مقدرة أية دولة متقدمة أو نامية أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع,و أصبح من المستقر عليه أن الحد من الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية و فعالة ,بين الحكومات و المنظمات الغير حكومية,و على هذا فان إحداث نقلة نوعية في التنمية بشكل عام هو مرهون ببناء الشراكة بين الدولة و المجتمع المدني و تتجلى مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال النقاط التالية:

- **حرية التجمع:**فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المؤسسات ,فانه يجعل بذلك حرية المجتمع واقع يتجسد في حرية التعبير,التي يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت

1 –حسين عبد الحميد احمد رشوان،**التنمية: اجتماعيا- ثقافيا –اقتصاديا –سياسيا –إداريا –بشريا**.الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2009،ص 59.

2 -**نفس المرجع الانف الذكر**، ص 60.

ضغط كبير أو بصوت مسموع,في مواجهة سلطة قوية .و يمكن اعتبار هذا وسيلة في يد المستضعفين في المجتمع ,و ذلك لان مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تقوي من أصواتهم.

- **التعددية و التسامح:**إن للأفراد و الجماعات داخل المجتمع اهتمامات مختلفة ,ومتنوعة و متباينة بالرغم من الفوارق القائمة بينهم ,سواء كانت عرقية,لغوية,جنسية أو دينية ,فوجود مؤسسات المجتمع المدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية و مشروعة,و تتيح لهم التجمع وفقا لميولاتهم وأهدافهم .و هو ما يدعم التسامح و التعددية سواء في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات.

- **الاستقرار الاجتماعي و سيادة القانون:**ا ن وجود مؤسسات غير حكومية عديدة ومتنوعة,يعتبر من خصائص المجتمعات المسالمة و المستقرة,التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام هذه المنظمات بأدوارها على أكمل وجه و في إطار قانوني ,يسمح و يتيح العيش بأمن و استقرار اجتماعي.
- **تنفيذ برامج متكاملة:**و يكون ذلك في كافو المجالات الخاصة بالرعاية و التنمية الاجتماعية,مثل برامج التعليم و التدريب المهني و محو الأمية,و برامج مساعدة المرضى و تقديم منح للراغبين في الزواج و كذا مساعدة اسر السجناء و المعوقين,دون أن ننسى إقامة مراكز اجتماعية للشباب وتامين وجبات الطعام للفقراء.

التواصل بين فئات المجتمع و طبقاته:إن تقديم الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني,من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع ,و تفهمها وإيثارها من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء,و هذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم و التآزر بين أفراد المجتمع.[1]

المبحث الثاني:ماهية الحركة الجمعوية

تعتبر الجمعيات ,من أهم المؤسسات التي ينتظم من خلالها عمل الجماعة'و هي شكل من أشكال التنظيم في المجتمع,أي شكل من أشكال المجتمع المدني الذي يعمل فيه الفرد طوعا وباستقلال نسبي عن الدولة .و على العموم فان الحركة الجمعوية تمثل شكل من أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة التي أصبحت ميزة العمل الاجتماعي و الثقافي في المجتمعات الحديثة التي تستهدف إحداث تغيرات مراد الوصول إليها ,لصالح فئات معينة داخل المجتمع وكذا تحت مبدأ حقوق الإنسان.

و في هذا المبحث ,سيتم التطرق إلى مفهوم الحركة ,و محاولة ضبط مفهوم الجمعية و ذكر أنواعها ,كما أننا سنشير أيضا إلى دور العمل الجمعوي أو التطوعي في تحقيق التنمية الاجتماعية.

المطلب الأول:تعريف الحركة

يستعمل لفظ الحركة,Mouvement عادة متبوع بلفظ أخر و هو الذي يحدد معناه الاصطلاحي ,حيث نجد حركة سياسية,حركة تاريخية,حركة اجتماعية...و هي في كل الحالات تعبر عن سلسلة أفعال و

1-احمد إبراهيم ملاوي،"دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة"،**مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث**،دبي.العدد:20-22 ،يناير 2008،ص 11

الجهود المبذولة من طرف جماعة معينة ,و من اجل تحقيق هدف أو أهداف معينة مشتركة بين جميع أعضائها.[1] فنجد مثلا أن مفهوم الحركة الاجتماعية يعني,في صيغته المبدئية الاحتجاج السياسي,و يتناول هذا المفهوم الصلة بين المجتمع المدني و النظام السياسي,خارج أنماط المشاركة المؤسسية .[2]

بما أننا أسلفنا الذكر أن مصطلح الحركة دائما ما يكون متبوع بلفظ أخر,فإننا في هذه الدراسة قد اتبعنا هذا المفهوم بمصطلح أخر و هو "الجمعوية" نسبة للجمعية ,و هو ما يمثل جميع الأفعال ,الجهود و الممارسات التي تقوم بها الجمعيات و هو محور و موضوع الدراسة.

المطلب الثاني:مفهوم الجمعية

الفرع الأول:تعريف الجمعية

لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني فعال,دون التحدث عن الجمعيات أو الحركة الجمعوية التي تمثل أهم مؤسسات المجتمع المدني,و لقد تعددت التعاريف المعطاة لها,بالرغم من غياب التدقيق التعبيري لها,إذ نجدها بتسميات مختلفة مثل :القطاع الغير ربحي ,القطاع الخيري ,القطاع التطوعي ,الجمعيات الأهلية,القطاع المستقل .

و إذا أمعنا النظر في التطور التاريخي الذي عرفته الجمعيات,بشكل عام يمكن القول أنها قد مرت بمراحل أو أجيال ساعدت على تطوير مفهومها وصولا إلى ما نعرفه اليوم عن الجمعيات ويمكن عرض هذه الصيرورة التاريخية للجمعيات من خلال الأتي:

1-الجيل الأول: و قد سمي هذا الجيل بجيل الإغاثة ,حيث كانت تلك المنظمات نتاجا لازمات محددة في المجتمعات المحلية , و قد اقتصر عمل المنظمات في هذه المرحلة ,على تقديم المساعدات لأفراد المجتمع .

2-الجيل الثاني: أخذت المنظمات غير الحكومية, في الاتساع خارج نطاق المجتمع المحلي , و بدا العامل الاقتصادي يدخل بعض الشيء في أعمالها الأمر الذي دفع البعض ليطلق عليها اسم شبكات الأعمال الصغيرة .

3-الجيل الثالث: فقد أصبحت من خلاله تلك المنظمات,أفضل من ناحية المؤسسية و القدرة على التغلغل في المجتمع,كما تم الاعتراف بها باعتبارها و أحدة من مؤسساته,و قد عرف هذا الجيل من الجمعيات بمنظمات التنمية المؤسسية المتواصلة.[1]

1- يمين رحايل،"الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي" .(مذكرة ماجستير،قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الإنسانية و علوم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة ،2009- 2010) ، ص 19.

[2]-جون سكوت،(ترجمة:محمد عثمان)،**علم الاجتماع المفاهيم الأساسية** .بيروت :الشبكة العربية للأبحاث و النشر ،2009،ص 176

إن الجمعيات كمصطلح , قد تعددت التعاريف المعطاة له ,رغم ذلك الاختلاف الموجود حول التسمية كما أسلفنا الذكر ,و من التعاريف المعطاة للجمعية نجد تعريف المنصف وناس الذي يشير إلى أنها نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية و الثقافية,و هي هيكل من هياكل الإدماج السياسي و الاجتماعي كما تعتبر أيضا تدريب فردي و جماعي على الاستفادة من المعارف و وضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام.[2]

وتعرفها أماني قنديل,بأنها منظمات تطوعية خاصة تبني أهدافا متنوعة و قد تنشط في مجال واحد ا و عدة مجالات.

و تشير عزة المحسن خليل,إلى أنها تمثل المؤسسات التطوعية الديمقراطية غير المستهدفة,للربح والتي تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال,تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو بحثية ,أو مشروعات تنموية و مناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات و طرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات و الممارسات و السياسات.

أما روبرت كنج,فيحدد المنظمات التطوعية على أنها هيئات أو جمعيات مكونة للتصدي لبعض الحاجات الإنسانية ,و يحكمها مجالس إدارة مستقلة من المتطوعين و يتم تمويلها عن طريق المساهمات التطوعية.[3]

في حين أن ماركس فيبر يرى,أن الجمعية هي تنظيم متفق عليه و تسري,أنظمته اللائحية فقط على من ينضمون إليه بصورة شخصية'كما يمكن لأنظمة الجمعيات أن تمس مصالح الآخرين ,كما يمكن فرض الاعتراف بسريان تلك الأنظمة عليهم عن طريق الإجبار أو من خلال سلطة الجمعية ,كما يمكن فعل ذلك أيضا عن طريق الأنظمة الموضوعة لوائحها بصورة مشروعة.[4]

و لقد عرفها البنك الدولي بأنها:اتحاد أو جمعية أو مؤسسة(شركة)أو صندوق خيري لا يسعى للربح,أو أي شخص اعتباري أخر بموجب النظام القانوني المعني,و ليس جزء من القطاع الحكومي.

في حين عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة,المنظمات الغير هادفة للربح بأنها,منظمات أهلية تطوعية العضوية و النشاط,تعبر عن رغبة الأفراد على الأخذ بالمبادرة و المبادئ في القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة,لخدمة أغراض ائتمانية و إنسانية محلية و دولية بالاعتماد على الجهود و التمويل الذاتي في المقام الأول عن طريق حث الأفراد والمنظمات المختلفة,و كذلك الحكومات على تخصيص تمويل اكبر لأداء أنشطتها المختلفة.

في حين أن الأمم المتحدة قد عرفتها على أنها:مجموعة تطوعية لا تهدف للربح و وتحصل على نصف دخلها أو أكثر من مصادر خاصة(تبرعات,هبات,منح,إعانات),و يتمحور عملها حول قضية معينة و يقودها أشخاص كل اهتماماتهم مشتركة و هي تؤدي طائفة من الخدمات والوظائف الإنسانية فتطلع

1- أسيل أمين إبراهيم الشخيلي،"اثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة أداء المؤسسات غير ربحية العاملة في الأردن و دور التوجه الريادي"،(مذكرة ماجستير،قسم الإدارة و الأعمال ،كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،2012- 2013)،ص ص 49-50 .

[2]-ابراهيم مشورب ،**المؤسسات السياسية و الاجتماعية في الدولة المعاصرة** .بيروت:دار المنهل اللبناني،2004،ص 15.

[3]-محمد،**مرجع سابق** ، ص ص 20- 21 .

[4]-ماركس فيبر،(ترجمة:صلاح هلال)،**مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**،مصر :المركز القومي للترجمة،2011،ص 95.

الحكومات على انشغالات المواطنين , و ترصد السياسات على المجتمعي و هي توفر التحليلات و الخبرات, فضلا عن مساعدتها من رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية .[1]

و تعرف الجمعيات أيضا على أنها:هيكل لتعبئة جزء من المجتمع المدني,و هي أيضا تمثل وسيلة للدفاع و أداة لتحقيق و تعزيز المصالح الجماعية او العامة .[2]

مما سبق تقديمه من تعاريف حول الجمعيات يمكن استنتاج الأتي:

- ✓ أنها تنشأ برغبة الأفراد و بمحض إرادتهم.
- ✓ أنها تمثل أهم مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ أنها تمثل الرابط بين المواطنين و الدولة و هي الرقيب على هذه الأخيرة .
- ✓ هدفها الأساسي هو إشباع حاجات المواطنين من خلال التطوع.

الفرع الثاني:أنواع الجمعيات

هناك أنواع من المنظمات الغير هادفة للربح,ة التي تنشط في المجتمعات المختلفة.غير انه يصعب حصر هذه الأنواع لكن و على العموم فهي لا تخرج عن الأنواع الثلاثة التالية :

النوع الأول: يشمل المنظمات التي تقوم بالأنشطة الخيرية و الرعاية الاجتماعية بهدف مساعدة الفئات المحتاجة .

النوع الثاني: يشتمل الأنشطة التنموية التي تهدف إلى إكساب الفرد و الجماعات قدرة اكبر على الإنتاج و زيادة الدخل عن طريق التدريب ,و التعليم , و تعظيم المهارات المكتسبة و التنظيم و منح قروض المشروعات ذات الدخل ,و كذلك المساعدة في تسويق المنتجات.

النوع الثالث: يشمل المنظمات الأهلية,التي تعني بالدفاع عن حرية الرأي و الحريات العامة,و عن حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات و تلك التي تتبنى قضايا الفئات المحرومة,من الحقوق الأساسية كالتعليم و العمل و كذلك تلك التي تتبنى القضايا المتعلقة بالتميز ضد المرأة ,و قضايا التحرر الوطني و الديمقراطية .[3]

المطلب الثالث:أهمية العمل الجمعوي في التنمية الاجتماعية

الفرع الأول تعريف العمل الجمعوي

2-كلثوم وهبي،"التسويق في المنظمات غير هادفة للربح الجمعيات نموذجا".(مذكرة ماجستير،قسم تسيير المنظمات،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة احمد بوقرة بومرداس،2010-2011)،ص ص6- 7.

3-Larbi Icheboudene . «le Mouvement Associatif ou La Tentative de structuration Sociale ébauche pour une réflexion ».**les cahier du cread** .N 53,3 trimestre 2000,p 45 .

1-أحمد إبراهيم ملاوي،**دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي**،الأردن:المركز الدولي للأبحاث و الدراسات مداد،(ب.س.ن)،ص 11.

إن الارتفاع في الكثافة السكانية ,و تحسين المستوى الصحي و كذا ارتفاع معدلات الحياة,قد جعلت الخدمات التي تقدمها الدولة غير قادرة على مواكبة المتطلبات الاجتماعية,لذا برز القطاع التطوعي كشريك ثالث ينقص العبء على الحكومات ,من خلال البرامج التي تقدمها .ويعد العمل الجمعوي أو كما يسمى أيضا ,العمل التطوعي دعامة أساسية في بناء المجتمع و نشر المحبة و الترابط الاجتماعي بين الأفراد ,فهو عمل إنساني يرتبط بكل معاني الخير و العمل الصالح لله تعالى ,فقد قال سبحانه و تعالى :**" و يطعمون الطعام على حبه مسكينا و يتيما وأسيرا "**[1]

و يعرف العمل التطوعي لغة :حسب ابن فارس :الطاء و الواو و العين أصل صحيح واحد يدل على الاصطحاب و الانقياد .و يقال :طاعه يطوعه ,إذا انقاد معه و مضى أمره .و أطاعه بمعنى طاع له .و العرب تقول تطوع ,أي تكلف استطاعته و أما قولهم بالتبرع بشيء :قد تطوع به لكن لم يلزمه ,لكنه انقاد مع خير أحب أن يفعله و لا يقال هذا إلا في باب الخير و البر .[2]

أما اصطلاحا فلقد تعددت التعريفات المعطاة للعمل التطوعي و منها نذكر الأتي:

عرف الباحثون العمل التطوعي ,بأنه البذل و التضحية من اجل الآخرين .كما عرف التطوع بأنه : ما تبرع به من ذات نفسه ما لا يلزمه فرضه .

هو الجهود التي يبذلها الإنسان لخدمة المجتمع ،دون الحصول على فوائد مادية،بدافع إنساني يتحمل مسؤوليته،و يشترك في أعمال تستغرق وقتا،و جهدا،و تضحيات شخصية ، و يبذل المتطوع كل ذلك عن رغبته ،و باختياره،معتقدا بأنه يجب تأديته. وعرف أيضا بأنه المجهود الذي يقوم به الإنسان بصفة اختيارية دون مقابل مادي ،و يكون ذلك على شكل عمل أو رأي أو تمويل أو غير ذلك مما يخدم المجتمع .[3]

أما الدكتور سيد أبو بكر حسنين فيعرف التطوع :هو ذلك المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة و الذي يبذل عن رغبة أو اختيار بغرض أداء خدمة واجب اجتماعي و بدون توقع جزاء مالي بالضرورة.[4]

كما يعرف العمل الجمعوي أو العمل التطوعي على انه:العمل الذي يعتمد أساسا على الجهود الإنسانية,تبذل من أفراد المجتمع ,بصورة فردية أو جماعية ,و يقوم بصفة أساسية على الرغبة و الدافع الذاتي سواء كان هذا الدافع شعوريا أو لا شعوريا .كما أن المتطوع لا يهدف إلى تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص بل اكتساب شعور الانتماء إلى المجتمع و تحمل بعض المسؤوليات التي تساهم في تلبية احتياجات اجتماعية ملحة ,أو خدمة قضية من قضايا المجتمع .[5]

أما قاموس روبرت فيعرف التطوع:التطوع هو عمل الخير,و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي يشير إلى أن المتطوع هو الذي يشترك بحرية لإجراء عمل دون أجر,لا يخضع لالتزام القانون و لا يكون في لوقت المخصص للعمل أو الأسرة .[6]

---

[1]-سورة الإنسان، الآية 08.

[2]-االبي الحسين بن فارس بن زكريا،**معجم مقاييس اللغة** .الجزء الثالث؛(ب.م.ن):اتحاد الكتاب،2002،ص 431.

[3]-هناء حسني محمد النابلسي،**دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي و المشاركة السياسية**.الأردن:دار مجدلاوي،2009،ص ص86-87

[4]-رندة محمد زينو،"العمل التطوعي في السنة النبوية '.(مذكرة ماجستير،قسم الحديث الشريف و علومه،كلية أصول الدين،الجامعة الإسلامية غزة،2007)،ص 14 .

[5]-هناء محمد البرقاوي،"الشباب الجامعي و المشاركة في الأعمال التطوعية ".(دراسة ميدانية، كلية الأدب (د.س))،ص 5.

[6] -République Française Ministér éducation national jeunnesse vie associative,**le livre du bénévol**.2011,p 3.

من خلال ما تم التطرق إليه من تعاريف حول العمل الجمعوي يمكن القول :

- ✓ هو عمل يكون بمحض إرادة الفرد و لا يكون ملزم للقيام به .
- ✓ هو عمل بدون مقابل و لا يستهدف الربح .
- ✓ يكون الهدف من هذا العمل نبيل و يستهدف بالدرجة الأولى الحياة الاجتماعية .
- ✓ هذا العمل يكون مؤطر و منظم في جمعيات و يضبط بتشريعات معينة.
- ✓ يكون هذا العمل مكمل للعمل المؤسسات الحكومية و يسمى بالقطاع الثالث .

الفرع الثاني :اثر العمل التطوعي على التنمية الاجتماعية

يعد العمل التطوعي، أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي و التنمية و يعد من المعايير التي يقاس بها المستوى الاجتماعي ،و لا شك أن هناك علاقة جدلية بين التنمية و مدى نجاحها في المجتمع و بين العمل التطوعي،فالمسلمات تشير إلى أن التنمية تقوم على الجهد البشري |، الذي يعتبر وسيلة لها تدفع به في نفس الوقت إلى الارتقاء في جميع الميادين الاقتصادية ،الاجتماعية و الصحية و الثقافية .

و يوصف العمل التطوعي بصفتين أساسيتين تجعلان من تأثيره قويا في المجتمع و في عملية التغيير الاجتماعي و هما :

- ✓ قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه،مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل .
- ✓ ارتباط قيمة العمل التطوعي ،بغاياته المعنوية و الإنسانية .[1]

و يعد المجال الاجتماعي ،من الميادين الخصبة التي يظهر فيها العمل التطوعي بوضوح و ذلك لارتباط هذا المجال بالخدمات الاجتماعية العامة ،و يكون ذلك من خلال تزويد الشباب بالمهارات الاجتماعية اللازمة للحياة و بكيفية التعامل مع الناس في المجتمع ،كما انه يوجد برامج اجتماعية متعددة ،مها ما يشبع غريزة البحث و المعرفة و منها ما يدرب الشباب على الاعتماد على النفس ، كل هذا يبرز الدور الفعال للعمل التطوعي لتحقيق التنمية الاجتماعية بالرغم أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال المشاركة و خلق الوعي بالعمل التطوعي و الجمعوي بهدف بناء مجتمع أفضل [2]

إن تحقيق التنمية الاجتماعية يتطلب تكاتف الجهود بين كل من القطاع الحكومي، القطاع الخاص و كذا القطاع الجمعوي .و ذلك لان التنمية الاجتماعية تهدف إلى تنمية القدرات الإنتاجية لفئات المجتمع ،تحقيق العدالة و التكافؤ الاجتماعي،تسعى دائما إلى التركيز على قضايا البيئة و السعي للمحافظة عليها دون أن ننسى هدفها في إتاحة الفرص لفئات المجتمع المختلفة، للمشاركة في القرار المجتمعي.

1 -بلال عرابي،"دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع" **www.annabaa.org/nba63/daoralama** ،2014/05/01.
2-معلوي بن عبد الله الشهراني،"العمل التطوعي و علاقته بأمن المجتمع"،(مذكرة ماجستير،قسم العلوم الاجتماعية،كلية الدراسات العليا،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)،ص 70 .

المبحث الثالث:النظريات المفسرة لنشأة و تطور المجتمع المدني

إن القطيعة التي حصلت في أوروبا,خلال القرن 17 مع النظام الاستبدادي و الإقطاعي القائم,و نضال الشعوب من اجل الحرية و المساواة و ظهور الطبقة البرجوازية,قد كان لها الأثر الكبير في إعادة صياغة ملامح المجتمع و تشكيل علاقة جديدة بين الشعب و السلطة.و لقد تناول مفهوم المجتمع المدني العديد من المفكرين من بينهم رواد نظرية العقد الاجتماعي,الذي اقترن بكل من توماس هوبز,جون لوك,جان جاك روسو و كذا المدرسة الحديثة مع ماركس و هيجل وصولا إلى النظرية المعاصرة مع غرا مشي.و بالرغم من أن هذه المدارس تعد الأطر النظرية لتفسير مفهوم المجتمع المدني,إلا أنها قد صاغت مفهومها له في إطار زمني و ظروف معينة و فيمايلي عرض لأبرز الأفكار.

المطلب الأول:النظرية العقدية (العقد الاجتماعي)

الفرع الأول:توماس هوبز(1588-1679)

ينطلق المفكر توماس هوبز في محاولته لإيجاد مفهوم جديد للنظام داخل المجتمع من تشخيصه لحالة الإنسان الطبيعية (الفطرة),إذ يؤكد على أن هذه الأخيرة هي حياة شريرة تسودها الفوضى و اللانظام,فهو يقول :لقد كانت العلاقات في حالة الطبيعة بين كل إنسان وكل إنسان آخر قائمة على أساس من المنافسة و الريبة ,أو حب المجد و يعبر عنها هوبز بقوله أنها :حرب الكل ضد الكل و لكن إذا استمر الحال هكذا سوف يتحول كل إنسان إلى ذئب نحو أخيه الإنسان .[1]

و باعتبار أن الإنسان يعيش دائما في حالة الخوف,ويسعى دائما للحفاظ على أمنه و سلامته وجب وجود سلطة مدنية تنظم سلوكهم,و إلا فان حل الحرب هي التي ستسود,و لذا يكون هناك تحول من حالة الفطرة إلى حالة مجتمع منظم,ويشير هوبز إلى أن هذا الأخير هو جسم مصطنع,أي انه اصطلاح جماعي راجع إلى أن أفراد البشر يجدون مصلحتهم,في تبادل السلع والخدمات مع وجود سلطة تضمن السلام بينهم,فالمجتمع لا يكون إلا إذا توفر شرط أساسي و هو الثقة المتبادلة و الوفاء بالعهود,لتحقيق الهدف .[2]

و هو ما يؤكده في فكرة العقد الاجتماعي الذي يقوم على وجود اتفاق بين الأفراد لاختيار شخص أو هيئة تكون لديها السلطة الكاملة و المطلقة ,ذلك لان الأفراد قد تنازلوا عن كل حقوقهم و حرياتهم الطبيعية للحاكم الذي تكون سيادته غير قابلة للتقسيم أو التحويل فبفضله تتحدد حالة المجتمع من طبيعي إلى مدني .[3]

يعتبر هوبز من مؤيدي فكرة أن المجتمع المدني,هو المجتمع السلطة المطلقة فمحاولته في تحديد مفهوم المجتمع المدني ,يعزل الأفراد و لم يبرز حريتهم من جهة , و من جهة أخرى شجع على المحافظة على امن و استقرار أفراد المجتمع من طرف السلطات.هذا التفسير قد سمح لمفكرين آخرين لإثراء مفهوم المجتمع المدني , و منهم جون لوك .

1-ثناء عبد الرشيد المذياوي فيصل فتحي محمد حسن،**الفكر السياسي مفاهيم و شخصيات** .الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،2011.ص 20.

2-هشام الاقداحي ،**تاريخ الفكر السياسي** .الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،2010،ص 95.

3-**نفس المرجع الانف الذكر** ،ص 97.

الفرع الثاني:جون لوك (1632 مسرانة ليبيا 1704)

لقد حاول لوك هو الأخر تقديم تفسير لنشأة المجتمع المدني,فبرغم من انه يتفق مع هوبز في وجود عقد ,إلا انه يختلف معه فيما يخص الحالة الطبيعية , و كذا أطراف العقد الذي بموجبه يتكون و ينتظم المجتمع.

يؤكد لو ك أن ظهور و نشأة المجتمع المدني,يكون بوجود عقل انتقل بالأفراد من حالة الفطرة إلى حالة التنظيم,فالحالة الأولى حسبه كان الإنسان فيها مشبعا بالعدالة و المساواة الطبيعية,فهو يخالف هوبز في كون حالة الفطرة لم تكن حالة حرب,الكل ضد الكل فحسبه بالرغم من أن الحالة الطبيعية لم تكن تمثل مجتمع منظم إلا أن قانون الطبيعة الذي يحكمها,هو الذي يلزم الأفراد لاحترام بعضهم البعض,فحريتهم لا يعني استعمالهم لجميع الوسائل لتحقيق غاياتهم ,أي قانون أن الطبيعة الذي كان يفوق جميع القوانين الاجتماعية,كان يمنع إلحاق الضرر بين الأفراد و قد وصف احد كتابات تحليل لوك,الحالة الطبيعية:" أن حالة الفطرة عند لوك بما يسودها من حقوق مقررة هي مجتمع سياسي بالفعل"[1]

إن تفسير لوك لحالة الإنسان الطبيعية,هو تفسير ايجابي يؤكد على ان الحياة فيها تكون وفقا للعدالة و الحرية و المساواة فلماذا العقد؟

لقد ابرز لوك شرعية إقامة عقد بين الأفراد أي أنهم أرادوا أن يكونوا مجتمع منظم كونهم أرادوا حياة أفضل تضمن لهم حرياتهم السابقة الذكر, و كذا تحد من احتمال وجود اعتداءات وتوفر قانون يعاقب المعتدين في حالة وجود العدالة.و بموجب هذا العقد يقوم الأفراد بالتنازل عن جزء من حقوقهم للحاكم الذي يكون طرفا في العقد, و يقوم بحماية و المحافظة عل الحقوق و الحريات الأخرى ,إن إقامة عقد حسب جون لوك يكون بإجماع الأفراد على إقامته فمبدأ الأغلبية ,ضرورية حسبه لإضفاء الشرعية على السلطة و منه فعلى هذه الأخيرة الالتزام بالعقد و أي إخلال بمبادئ العقد يحق للأفراد إلى إسقاط الحاكم أي إقامة ثورة و استبدال الحاكم.[2]

جون لوك هو من مناصري الملكية المقيدة,لا المطلقة و بنظريته في العقد الاجتماعي ,أعطى مفهوم أخر للمجتمع المدني بحيث يؤكد أن العقد الاجتماعي يخلق مجتمع منظم من جهة,وحكومة من جهة أخرى وفقا لإرادة الشعب ,كما أن انحلال الحكومة لا يعني بالضرورة انحلال المجتمع و هو ما يشير إلى مبدأ الديمقراطية.فالقبول بحكومة مطلقة لا يمكن لها أن تكون مدنية و شرعية,و من بين المتأثرين بفكر جون لوك نجد جون جاك روسو.

الفرع الثالث :جون جاك روسو(172 مسرانة ليبيا 1788)

يفتتح روسو كتابه العقد الاجتماعي بمقولته الشهيرة:" يولد الإنسان حرا و يوجد الإنسان مقيدا في كل مكان ,و هو يظن انه سيد الآخرين و يظل عبدا أكثر منهم"[3].و بمقولته هذه يشير روسو إلى حالتين هما حالة الإنسان قبل الانتقال إلى المجتمع المدني ,و حالة الإنسان بعد انتقاله إلى المجتمع المدني,و على

[1]-محمد إسماعيل فضل الله,**رواد الفكر السياسي الغربي الحديث**. الازارطية:دار الجامعة الجديدة,2010,ص.ص 29- 30.
[2]-فايز صالح ابو جابر،**الموسوعة السياسية العالمية** .عمان:مكتب المحتسب،1915،ص ص 87-96.
[3]-جان جاك روسو,(ترجمة عادل زعيتر),**العقد الاجتماعي**.الطبعة الثانية؛ بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية.1995,),ص29.

خلاف سابقيه يعتبر المفكر الفرنسي روسو,أن حالة الإنسان الأولى كانت خيرة يعم فيها الخير و العدل و المساواة.

إن جان جاك روسو بخلاف هوبز و لوك يرى,أن الهدف من العقد الاجتماعي ليس حماية الحقوق الذاتية و الشخصية للأفراد,و إنما الهدف هو حماية و تحقيق الصالح العام ,فالإنسان و بالرغم من انه وجد الهناء و السعادة في حالته الأولى ,إلا انه اعترضنه عقبات استوجبت عليه الانتقال من حالته البدائية .و لعل أهم ما يؤكد على دعوة روسو إلى العودة إلى الحالة الطبيعية هو تأييده على حكم الشعب المطلق ,فعلى عكس هوبز فان روسو يضع السيادة كاملة في يد الشعب من اجل إقامة حكومة و اختيار وكيل عنه لإدارة الشؤون العامة للصالح العام.[1]

إن روسو بوضعه للسيادة المطلقة في يد الشعب ,قد حدد بذلك شكل الاجتماع الذي أراد الأفراد تحقيقه ,فتحقيق الصالح العام لا يكون إلا انطلاقا بما سماه بالإرادة العامة.فالفرد في العقد الاجتماعي يتنازل تماما عن كل حقوقه للإرادة العامة,أي الشعب بهدف تحقيق الاتحاد في المجتمع فالفرد لا يصبح خاضع لفرد أخر و إنما يصبح جزء من الكل و هو الشعب صاحب السيادة المطلقة ,فتأكيده على الإرادة العامة هو كونها معصومة من الخطأ فهي تخدم دائما الصالح العام ,كونها تضع جميع المواطنين على قدم المساواة,و في هذا الصدد يقول روسو:"...يضع كل واحد منا نفسه و كل ما أوتي من قوة مشتركة تحت الإرادة العليا للإرادة العامة,ونستقبل بهيئتنا كل عضو كجزء من الكل لا يتجزأ..."[2]

أما بخصوص المساواة في العقد فيقول:" و لما كان جميع المواطنين متساوين بالعقد الاجتماعي ,فان ما يجب أن يصنعه الجميع ينبغي أن يأمر به الجميع,و كذلك ليس لأحد حق بان يطلب غيره بفعل شيء لا يصنعه هو.[3]

إن تأكيد روسو على حرية الإنسان,و تفويضه للسلطة في يد الشعب لإشراك الجميع في سن القوانين و منه تحقيق المصالح العامة ,قد سمح له بوضع نموذج مختلف عن هوبز و لوك حول المجتمع المدني.و على العموم فلقد استطاعت نظرية العقد الاجتماعي الابتعاد عن الأفكار الدينية الخاصة بالحق الإلهي لتضع بذلك,أسس نظام سياسي اجتماعي وضعي.

المطلب الثاني:النظرية الحديثة

الفرع الأول:فردريك هيجل (1770- 1831)

إن نظرة هيجل للمجتمع المدني,هي نظرة مختلفة عن ما سبق و تطرقنا إليه ,مع هوبز,لوك وروسو بحيث انه يرى أن الهدف من قيام المجتمع المدني ,ليس تحقيق الأمن و الحماية لأفراده ,وإنما يشير هيجل إلى أن المجتمع يتصف بالأنانية و ذلك لان الأفراد يسعون دائما إلى تحقيق وإشباع حاجاتهم ,إلا أن ذلك لن يتحقق إلا بواسطة الاجتماع مع الأفراد آخرين لهم نفس الاتجاه فحاجات الفرد لا تشبع إلا في إطار الجماعة و هو الكل , و في هذا الصدد يشير هيجل : لا يستطيع احد أن يحقق مجموع أهدافه دون

[1]-غسان مدحت الخيري,**الفكر السياسي المفاهيم و النظريات** . الأردن :دار الراية للنشر و التوزيع.2013),ص ص 91-93.
[2]محمد طه بدوي,**أصول علم السياسية**. الإسكندرية:المكتب العربي الحديث,2011),ص,ص,362-363.
1-حسين خليل,**الفلسفة و الفكر السياسي في العصور القديمة و الوسطى**, لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية ,2011،ص 590.

أن يدخل في علاقة مع الآخرين,فالآخرون ليسوا إذن إلا وسائل من اجل تحقيق أهدافه الخاصة,لكن بواسطة هذه العلاقة مع الآخرين ,يهب الهدف الخاص بنفسه شكل ما هو كلي , و الفرد لا يصل إلى إرضاء حاجاته إلا بان يعطي للآخرين وسائل إشباع حاجاتهم في السعادة .[1]

انه هيجل في نظرته حول نشأة المجتمع المدني,يرجع دائما إلى تفكك الأسرة و أنانية الأفراد,في تحقيق حاجاتهم .إلا أن جزئية كل فرد في تحقيق ما يريد تكون بواسطة الكل ,فالمجتمع المدني حسبه,هو فضاء تنافسي لتحقيق الربح و يمكن تفسير هذه الفكرة بمعنيين هما :أن هذه الفكرة قد تبناها الكلاسيكيون في الاقتصاد بمبدأ " دعه يعمل دعه يمر" ,الذي يؤكد على الفردية لتحقيق المصالح الاقتصادية و الشخصية ، التي تنصب في المصلحة العامة و هو نفس ما تطرق إليه هيجل ,باعتباره أن الفرد مكون خاص و عام في نفس الوقت,و من جهة أخرى نجد انه هيجل عندما اعتبر المجتمع المدني فضاء تنافسي فانه بذلك قد فرق بينه و بين الدولة ,فالمجتمع المدني بمختلف مؤسساته :النقابات ,الشرطة,و القضاء لا تمثل سوى الجانب المجرد من الدولة و ذلك لان غايته الدولة اعلي,كون الفرد يوجد من اجل اجلها لدرجة إن غايته الشخصية تصبح كلية .[2]

إن نظرة هيجل للمجتمع المدني،تنطلق من الأسرة فبالرغم من انه (المجتمع المدني)،مجرد من المعيار الأخلاقي بسبب أنانية الأفراد إلا أن ذلك سيزول مع وصول الدولة إلى مرحلة النضج التام، وبالرغم من اعتبار هيجل المجتمع المدني على انه مجال أو فضاء لتقسيم العمل ،إلا انه يراه أيضا لحظة من الحياة الروحية التي تقع بين الشكل البسيط للخلية الاجتماعية،و هو الأسرة والشكل الأعلى و هو الدولة باعتبار أنه يعطي الأولوية لهذه الأخيرة .

الفرع الثاني :كارل ماركس

يبني ماركس نظريته حول المجتمع المدني ،انطلاقا من فكرة إن الرأسمالية هي التي تؤسس المجتمع المدني و غياب سوق رأسمالي يعني غياب الفوارق بين المجتمع و الدولة،إن الفكر الماركسي يسعى إلى حل المجتمع المدني الذي تكونه الطبقة البرجوازية حتى يحافظ الأفراد على جوهرهم الإنساني،و لا تنحصر حياتهم في عمليات اقتصادية .[3]

إن ماركس قد جعل من مصطلح المجتمع المدني مرادفا للرأسمالية أو للسوق ،و حسبه فان المجتمع المدني يمثل قيد لخصوصية الإنسان، فهذا الفضاء التنافسي لأساليب الإنتاج و نظم الملكية يحدث صراعا بين الناس و تصدع داخل المجتمع.و يشير ماركس إلى أن الحياة المادية ونظم تقسيم العمل تؤدي إلى ظهور صراع طبقي بين الناس ،كما انه يقضي على الإنسانية والحياة الطبيعية للأفراد ، و هو ما يوجد من جهة أخرى العبودية فالحكومة و المجتمع المدني يؤديان بالضرورة إلى ما سماه ماركس بالاغتراب .[4]

---

[1]-عبد الرحمان بدوي،**فلسفة القانون و السياسة عند هيجل** .(د.م.ن):دار الشروق،1996،ص 121.

1-ولتر ستيس،(ترجمة:إمام عبد الفتاح إمام)،**فلسفة هيجل:فلسفة الروح** .جزء الثاني؛الطبعة الثالثة؛بيروت:دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع،2005،ص ص 98-107.

[3]-عزمي بشارة،**المجتمع المدني دراسة نقدية** .الطبعة السادسة؛بيروت:المركزالعربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012،ص 251.

3-ليو شتراوس،جوزيف كروبسي(ترجمة:محمود السيد احمد)،**تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدجر** .الجزء الثاني؛الطبعة الأولى؛(د.م.ن):المجلس الأعلى للثقافة ،2005،ص ص 470-475.

إن المساواة قد شكلت منطلق لتصور كل من ماركس و هيجل ،و لكن على خلاف هيجل الذي يعطي الأولوية التامة و المطلقة للدولة،نجد أن تصور ماركس يعتبر المجتمع المدني نقيضا للدولة ، و أن كلاهما يسبب ألما للإنسان و منه فان البروليتالية ، تمثل حسبه الحل الوحيد لعدم الاعتماد على الدولة و المجتمع المدني .

المطلب الثالث : النظرية المعاصرة (انطونيو غرا مشي)

بعد الانقطاع الذي عرفه مصطلح المجتمع المدني،عاد هذا المفهوم للتداول إلى الساحة مع بدايات القرن العشرين على يد المفكر الايطالي الماركسي انطونيو غرامشي،في عمله دفاتر السجن بحيث استطاع من خلال عمله هذا أن يحدث قطيعة جديدة بالنسبة للمضمون الدلالي لمفهوم المجتمع المدني .

إن نقطة انطلاق المفكر غرا مشي لتحليله للمجتمع المدني،كان من خلال سؤاله: إلى أي مدى يمكن أن تتلائم إستراتيجية الاستيلاء على السلطة من قبل الطبقة العمالية الروسية مع الظروف المميزة للمجتمعات الغربية ؟ فعلى عكس ماركس الذي يرى أن المجتمع المدني هو فضاء للتنافس الاقتصادي ، فانه يرى انه فضاء للتنافس الإيديولوجي الذي يكون من خلال تنظيمات الكنائس و النقابات و المدارس و الأحزاب و الاتحادات ، و هو ما يوضح الفرق بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ،بحيث أن وظيفة هذا الأخير هي السيطرة بالقوة و التهديد بها .[1]

إن أساس المجتمع المدني عند غرا مشي، هو السيطرة و نجاح ثورة الطبقة العمالية المرهون بالهيمنة على المجتمع المدني و ذلك من خلال إنشاء منظمات خاصة كالجمعيات و الأحزاب و المؤسسات الفكرية ، التي تحمي قيم هذه الطبقة و هي الإستراتيجية التي سماها المفكر الايطالي غرا مشي بحرب الخنادق .[2]

بالرغم من إن انطونيو غرا مشي بتصوره حول المجتمع المدني ، كان مخالفا لتصور كل من هيجل و ماركس ، إلا انه كان يمثل منظرا للنضال من اجل الهيمنة الثقافية ، و لا الاقتصادية كسابقيه إلا أن نظريته هذه تبقى ذات اتجاه ثوري ، و لعل ما يحسب لغر امشي هو انه فرق بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي أو الدولة، و لم يكن المجتمع مرادف للدولة كما وجدناه عند رواد العقد الاجتماعي . و من جهة أخرى نجد انه لم يربط المجتمع المدني كحق من حقوق الإنسان ، و إنما استعمل مؤسساته كوسيلة لتحقيق السيطرة ليس إلا و هو ما يعاب في نظرته حول المجتمع المدني .

1-جيوفرى نويل سميث و كينتين هور(ترجمة:فاضل حبكر),**جرامشي و قضايا المجتمع المدني** . دمشق:دار كنعان للدراسات و النشر.1991,ص ص 150- 151.

2-فرانك ادلوف(ترجمة:عبد السلام جيدر),**المجتمع المدني النظرية و التطبيق السياسي** . القاهرة:مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات,2009,ص ص43- 46.

خلاصة :

من خلال استعراضنا لأهم المقاربات النظرية المتعلقة بدراستنا،نجد أن مفهوم المجتمع المدني عامة ، و الجمعيات خاصة، قد كانت وليدة بيئة غربية محضة ، و هو الأمر الذي يجعل هناك صعوبة لدى الباحث في مطابقة كل تلك النظريات على بيئة عربية تختلف عن سابقتها،في القيم و الأسس التي بنيت عليها ، و لكن ذلك يؤكد على ضرورة عدم إهمال التجارب العلمية الغربية في أي دراسة ،و تحليلها و توظيفها بطريقة نقدية بناءة .

و بالرغم من تأكيدنا على أن المجتمع المدني كمفهوم تاريخه غربي ، إلا أننا في نفس الوقت يمكن أن نقول بأن المجتمع المدني الذي يقوم على عناصر أساسية و هي: الطوعية ، المؤسسية والغاية ، و الجمعيات التي تمثل أهم مؤسسات المجتمع المدني ، التي هدفها التنمية ، الإغاثة والرعاية ، لا تعتبر مفاهيم غريبة عن بيئتنا العربية ، سواء كان ذلك من الناحية المجتمعية أو من الناحية الدينية .

تمهيد :

لقد عرف المجتمع المدني الجزائري عبر التاريخ ، مراحل عديدة و مختلفة اتسمت كل واحد منها بصفات ميزتها عن الأخرى ، و الحركة الجمعوية هي الأخرى عرفت مثل هذه التحولات و لعل أهم ما يميز ذلك ، هو التشريعات و القوانين التي حكمت الجمعيات في مختلف أنحاء الوطن ،منذ الفترة الاستعمارية مرورا إلى فترة الاستقلال 1962 ، إلى غاية فترة الانفراج و التفتح التي كانت اثر إحداث أكتوبر 1988 ، و لا تزال الحركة الجمعوية الجزائرية إلى غاية اليوم تشهد تغيرات سواء من الناحية التشريعية ، أو من ناحية أنها أصبحت تمثل حقا قناة وصل بين الشعب و ممثله،و على هذا الأساس سيكون هذا الفصل مخصصا للحركة الجمعوية الجزائرية ،نشرع فيه بسرد ابرز التحولات التاريخية التي عرفتها الجمعيات في الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا ، لنعرج على القوانين التي تحكم سير الجمعيات و تنظيمها ،لنختم هذا الفصل بتسليط الضوء على واقع و مكانة الجمعيات و آفاقها في المجتمع الجزائري .

المبحث الأول :تاريخ الحركة الجمعوية الجزائرية

إذا حاولنا الرجوع للوراء من اجل تقصي بدايات ظهور الحركة الجمعوية في الجزائر ، لوجدنا أن ظهور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني ليس ببعيد، مثلها مثل غيرها من الدول العربية ، التي تشترك في صفات يغلب عليها طابع البداوة و الريف من جهة ، دون أن ننسى اشتراكها في تاريخ استعماري كان له الأثر الكبير في ذلك هذا من جهة أخرى. و هو الأمر الذي يؤكد لنا عدم تطابق الأفكار الغربية حول المجتمع المدني و مؤسساته في البيئة العربية.

و لهذا الغرض سنحاول في هذا المبحث ، الرجوع إلى مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الحركة الجمعوية في الجزائر ، و بالتالي ذكر مختلف المنعرجات التي ساهمت في إحداث التغيرات داخل المجتمع الجزائري ككل ، سواء كان ذلك من الناحية الايجابية أو السلبية .

المطلب الأول : الحركة الجمعوية و الدولة الوطنية (*1962*)

لقد أسلفنا الذكر ، بان التنظيم الجمعوي في الجزائر قد مر بمراحل اختلفت فيه كل واحدة عن الأخرى، و لا يمكننا الحديث عن المرحلة الاستقلالية دون الإشارة إلى الوضع الذي كانت عليه الجمعيات (إن صح التعبير) في الفترة الكولونيالية.

بالرغم من إن حركة تكوين الجمعيات في الجزائر خلال العشريات الأولى من الاستعمار ، قد اقتصرت على النخب الأوروبية كما ظهرت في الميدان الفلاحي وسط المعمرين سنة 1840،[1] إلا أن الوعي في الوسط الشعبي الجزائري كان واضحا ، و ذلك من خلال وجود الكثير من المنظمات الشعبية التي تفرعت منها لجان حرة كانت تسمى " الشرطية" ، و التي كانت منتخبة من طرف الدواوير و متألفة من عشرة إلى اثنتي عشرة عضوا.[2] و منه فان تبني المجتمع الجزائري للمؤسسات التقليدية في تسيير

[1]-Hachi omar , « LES ASSOCIATIONS DECLAREES »,**le mouvement associatif en algérie :réalité et prespectives,** alger :cread,N 53 ,2000),p59.

[2]-مصطفى الأشرف(ترجمة:حنفي بن عيسى)،**الجزائر:الأمة و المجتمع**. الجزائر:دار القصبة،2007،ص ،64.

شؤونه العامة ،كان يمثل نواة لتشكيل الجمعيات في هذا المجتمع المستعمر ،و إن كان بطريقة تقليدية و هو ما عملت فرنسا على محاولة فهم هذا النظام و كذا تكريسه بما يخدمها و يخدم مصالحها .

و على العموم فلقد عمدت الدول المستعمرة سواء في الجزائر أو في الدول الأخرى، على نقل هذه التنظيمات الى مستعمراتها و شجعت جاليتها على ممارستها و النشاط فيها ، حرصا منها لجعل هذه الدول مواكبة لها على مستويات عدة (تنظيمات ، قوانيين ...) .[1]

إن الجمعيات التقليدية ذات النوع الدني غالبا،التي سادت في بداية القرن 19 في الجزائر و التي عمدت الرأسمالية الكولونيالية على تهميشها ، قد تلتها أشكال جديدة من الجمعيات النخبوية المختلطة (جزائرية/أوروبية)ن و سرعان ما استطاعت جمعيات أهلية جزائرية أخرى أن تتشكل ، مطالبة بهويتها المسلمة و مناهضة للاستعمار الأوروبي.[2]

هذه الجمعيات التي نشطت في إطار رياضي و ثقافي ، كان اثر صدور قانون الجمعيات الفرنسي في 1901 الذي أتاح لمعظم الجمعيات التحول إلى حركات اجتماعية ، ملتزمة بمبدأ النضال السياسي و الإيديولوجي و من ابرز الجمعيات التي تأسست في هذه الفترة نجد جمعية الراشدية بالعاصمة ،و رابطة الشبان الجزائريين بتلمسان ،و كذا نادي التقدم بعنابة .كل هذه الجمعيات التي كانت تتحرك تحت غطاء رياضي كان هدفها تحريك الدوافع الوطنية ،و منه تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية و لعل ابرز مثال على ذلك هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931.[3]

لقد تواصلت معاناة المجتمع الجزائري في فترة الاستقلال من حيث تقيد السلطة النطاق و الحرية على الجمعيات و التنظيمات الغير حكومية ن في إطار ما سمي بدولنة المجتمع .

فلقد بقي قانون الجمعيات الصادر عن فرنسا عام 1901 ، ساري المفعول ليمشي النظام على سياسية الحزب الواحد و يفرض القيود على حرية تكوين الجمعيات[4]. و منه فان هذه الإجراءات الاحتكارية التي أجرتها السلطة كان من شانها إضعاف التنظيم الجمعوي الأمر الذي أدى إلى غياب التواصل بين المجتمع و السلطة .

و لسد هذا الفراغ الناتج عن تعسف الدولة عن أي عمل اجتماعي ، قامت بتشكيل تنظيمات مزيفة كشريك مطيع لها كون هذه التنظيمات كانت مشبعة بالإيديولوجية المتبعة أنذالك (tout etat)،و من أمثلة أمثلة هذه التنظيمات نجد جمعية العلماء المسلمين المنشاة في 1963، و التي سرعان ما تم حلها في 1967 اثر خروجها عن النطاق المسموح لها و تدخلها في الشؤون الخارجية .كل هذا كان اثر مرسوم مارس 1964.و لقد استمر حال الجمعيات في الجزائر إلى غاية صدور قانون 71/79 الذي انهي سريان القانون الفرنسي الصادر في 1901.هذا القانون لم يستطع إحداث أي تغير ايجابي بالنسبة للعمل الجمعوي، و إنما واصل زاد من شلل العمل الجمعوي نظرا للعقوبات التي أصدرها هذا القانون .[5]

---

[1]-أحمد بوكابوس،التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني ،**الحركة الجمعوية بالجزائر:الواقع و الأفاق** .مرجع سابق،ص،49.

1-**نفس المرجع الانف الذكر** ، ص49.

2-عمر دراس،" الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :واقع و افاق"،محملة من:http://insaniyat.revues.org/5275،2014/05/07.

3-**نفس المرجع الانف الذكر** .

4-رحايل،**مرجع سابق**، ص 39.

و التي تتمثل في حل أي تنظيم خارج المنظمات الجماهيرية التي أسستها سلطة الحزب الواحد ليجعل من المجتمع المدني تابعا لا استقلالية له. إن هذا التصور الذي كونته السلطة الحاكمة أنذالك كان مفاده أن مؤسسات المجتمع المدني لا يمكنها أن تلعب أي دور في التنمية ،ليمثل بذلك قانون 1971 وسيلة لدى الحزب الواحد إلى غاية الثمانينات فالنقلة النوعية التي عرفها المجتمع المدني الجزائري كانت اثر الأحداث التي شهدها .[1]

من خلال ما تم سرده من أحداث تاريخية حول الحركة الجمعوية الجزائرية ،إبان الاستعمار و بعده هو أن عمل الجمعيات و ذلك لأنه أولا اعتمد الشكل التقليدي فقط و ثانيا لان المستعمر الفرنسي حال دون تكوين هذه التنظيمات رغم القانون الذي أصدره في 1901، أي أن المساحة المعطاة للشعب الجزائري في ذلك الوقت لا يمكن حتى الحديث عنها.أما في فترة الاستقلال فلقد دامت القيود على مثل هذه التنظيمات الجماهيرية ،و استعملت كإشهار أو دعاية للمجتمع المدني المزيف الذي كان حكرا على الحزب الواحد.

المطلب الثاني :الحركة الجمعوية و الانفتاح على المجتمع المدني بعد *1988*

لقد مثلت هذه المرحلة نقطة هامة في تاريخ المجتمع المدني و مؤسساته خاصة الجمعيات،فبعد ما كان المجتمع المدني محاطا بتلك الصورة المزيفة له ظهر في هذه الفترة كمصطلح و كممارسة حقيقية.

و لقد كان للحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات، و التي أخذت عدة أشكال (اقتصادية،سياسية ،و دينية) الأثر الكبير في ذلك ،بحيث أنها مرت بعدة مراحل من التأطير و القوة و التي اشتركت في دور الشباب الرئيسي وكذا تمركزها في المدن الكبرى و الأحياء الشعبية على وجه التحديد.[2]

أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي مثلت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية ، تعددت وراءها الأسباب التي أدت إلى انفجار هذه الأحداث التي تعكس في مجملها ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية اقتصاديا و سياسيا، فكل الأدبيات تجمع على أن أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التحول الديمقراطي كان فشل النظام السياسي القائم قبل التحول في إرضاء المطالب الشعبية .[3]

هذه الأحداث التي مثلت نقلة نوعية بالنسبة للمجتمع المدني ككل ، شجعت المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في مجالات مختلفة كل ذلك كان اثر صدور قانون 87/15 لتظهر بذلك أول منظمة لحقوق الإنسان سنة 1985و هي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان المعترف بها في 1987،بالإضافة إلى الجمعيات الثقافية الأمازيغية التي أصبحت لها قوة كبيرة في التنظيم و التأطير خاصة في أوساط

---

[1]-**نفس الملرجع الانف الذكر**،ص 41.

2-عبد الناصر جابي." الأسطورة ن الجيل و الحركات الاجتماعية في الجزائر:أو الأب" الفاشل " و الابن"القافز"،**انسانيات**. العدد25-26،جويلية –ديسمبر 2004، ص 43.

3-نفيسة رزيق،"عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الأفاق".(مذكرة ة الماجستر،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة)،2008-2009،ص 42.

الشباب،كما ظهرت جمعيات علمية و مهنية و غيرها حتى بلغ عددها حوالي 11 ألف جمعية إلا أن الحرية و الاستقلالية الحقيقية لهذه الجمعيات لم يكن إلا بعد أحداث 5 أكتوبر 1988.[1]

المطلب الثالث :الفضاء الجمعوي منذ ***1990***

لقد عرفت هذه المرحلة انفراج واسع فيما يخص العمل الجمعوي ، نظرا للتعددية التي جاء بها دستور 1989 .فبعد الأزمة التي عرفتها الدولة الجزائرية صرح هذا الدستور و بشكل واضح على فتح المجال أمام حرية التعبير و تكوين التنظيمات السياسية و الجمعوية ، لتشكل هذه المرحلة و بحق مرحلة التعددية في الجزائر .

فيذكر السياسيون الذين تناولوا ظروف نشأة دستور 23 فيفري 1989،إن بوادر نهاية النظام الاشتراكي التي كرسها دستور 1963 ورسخها دستور 1976، كانت قد بدأت مع مطلع الثمانينات ليتضح أكثر خلال مراجعة الميثاق الوطني في سنة 1986 و دخلت حيز التنفيذ بعد حوادث 5 أكتوبر 1988، لتتكرس في النهاية بإجراء استفتاء شعبي في 3 نوفمبر 1988 حول تعديل دستور 1976.و بالتالي فان هذا الدستور الذي لم يكن وليد الظروف العادية، قد اجبر الرئيس الراحل الشادلي بن جديد على فتح أبواب الحوار و طرح القضايا الأساسية على الشعب الجزائري للفصل فيها بكل ديمقراطية ،كما وعد بالقيام بإصلاحات سياسية و دستورية و منها دستور 1989 الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية و الإعلامية ، و عزز الحريات الفردية و الجماعية من خلال تنصيصه على حق إنشاء الجمعيات .[2]

نظرا للخصوصية التي تتميز بها مثل هذه الحريات ،كونها تفتح المجال للتقرب من السلطة نجد أن الدساتير الجزائرية بما فيها دستور 1989، قد تضمنت مثل هذه الحريات لكن مع نوع من الاختلاف من حيث مجال نشاط هذه الجمعيات ،حيث أكد دستور 1989 في المادة 40 على **"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي"** مع تقييدها من جهة بمجموعة من الشروط ، بحيث ألا يستعمل هذا الحق لضرب الحريات الأساسية و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية ، و استقلال البلاد و كذا سيادة الشعب .[3]

و لعل أهم ما يميز الحركة الجمعوية في هذه المرحلة ، هو صدور قانون رقم 31/90 بتاريخ 1990/12/04 المنظم و المسير للجمعيات و الذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي .[4]

إن اعتراف هذا القانون الذي جاء بعد دستور 1989 يظهر في تكريسه للنظام الإعلامي ، و ما يتضمنه من تسهيلات إدارية و إجرائية بالإضافة إلى أن هذا القانون قد فصل في كل الأمور المتعلقة بالجمعيات،

1-عبد الله بوصنوبرة،" الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب".(رسالة دكتوراه،قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011)، ص

2-"دستور1989 انهى احتكار الحزب الواحد و ألغى العمل بالنظام الاشتراكي،تكريس للتعددية و الحريات و النظام الديمقراطي"،محملة من: www.vitamedz.com/articles_18300_1097927_0_1.html، 2014/05/16.

3"الحريات الجماعية "، www..e-campus.dz/cours/administrateur/droit_constituonnel/section 2014/5/16

4-محمود بوسنة ،'الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتهاوطبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية ،محملة من : www.webreview.dz/spip.php?auteur1050، 2014/05/16.

من أجهزة الجمعيات و آليات سيرها و تمويلها اي انه يفصل في كل ما يخص الجمعيات بدءا من إنشائها إلى كيفية حلها و كذا مشكل الرقابة عليها .[1]

لقد مثلت السنوات الأولى من التسعينات اي قبل أزمة الأمن التي عرفتها الجزائر ،ميدان خصب للعمل الجمعوي مقارنة بما ما كانت عليه الجزائر من ذي قبل فدستور 1996 لم يعطي الحرية التامة للمجتمع المدني و مؤسساته كفاعل أساسي سواء في العملية الديموقراطية أو التنموية بحيث نصت المادة 42 على الحق في إنشاء الجمعيات هو حق مضمون و أن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية مع تحديد القانون لشروط بناء الجمعيات .أي أن الدولة واصلت علاقتها المحتشمة مع المجتمع المدني من خلال إبقائها على القيود القانونية و الإدارية عموما فمن بين أهم العراقيل التي واجهتها :

- ✓ العراقيل البيروقراطية التي تثقل التنظيمات حتى تثقل عاتق التنظيمات منذ مرحلة النشأة.
- ✓ شح الموارد المالية و المادية .
- ✓ غياب الوعي التطوعي و الإيمان بقدرات العمل الجمعوي.
- ✓ تمركز غالبية التنظيمات في المدن الكبرى دون القرى و المدن الصغيرة.[2]

تجدر الإشارة إلى انه في المادة 42 من دستور 1996، قد استعمل مصطلح الأحزاب السياسية بدلا من الجمعيات ذات الطابع السياسي بالإضافة إلى مجموعة القيود المشار إليها سابقا. كما أن هذا التعديل الدستوري الذي نص على هذه القيود،كان نتيجة لما عرفته البلاد ، مع رغبة السلطة في وضع حد لأي مد أو محاولة الوصول إلى ممارسة السلطة من طرف أي حزب سياسي انطلاقا من مبدأ الشرعية التاريخية للسلطة ، معتبرة بالفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية المجراة في 1991/12/26.[3]

بعد 1999 و ما عرفه واقع الأحداث الجزائرية ، و اثر أزمة الأمن التي تكللت في نهاية المطاف بسياسية المصالحة الوطنية و الوئام المدني ، التي صادق عليها البرلمان و زكاها الشعب الجزائري ، و بعد التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية استطاعت مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات أن تعيد تكوين نفسها ، من اجل المشاركة في كل الميادين إلا أن الشعب الجزائري قد عرف عزوف عن العمل الجمعوي الأمر الذي جعل من الجمعيات ظرفية لا تظهر سوى في المناسبات فقط ، و مع هذا فان الانتعاش الذي عرفته الجمعيات التقليدية مثل الزوايا قد استطاع أن يعيد ثقة الشعب الجزائري في الجمعيات و يعاود الانخراط فيها من جديد .[4]

جدول (1) :يمثل تطور عدد الجمعيات من 1988 إلى 1993 [5]

1-حدة بولافة، "واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال".(مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011)، ص 90.

-غنية ابرير،"دور المجتمع المدني الجزائري في صياغة السياسات البيئية ".(مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق،جامعة لخضر [2]باتنة،2009- 2010)،ص 100.

[3]-الحريات الجماعية،**مرجع سابق** .

1-غنية صوادق،"البيئة ،الجمعيات،المواطن دراسة ميدانية لبلدية غارداية".(مذكرة ماجستير،قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة الجزائر،2007- 2008)،ص 42.

[5] -Icheboudene,**opcit**,49.

الرقم	نوع الجمعيات	التطور		
		1993	1988	%
1	جمعيات رياضية	455	695	%52
2	جمعية أولياء التلاميذ	?	720	100%
3	جمعية ثقافية و فنية	119	178	49%
4	جمعيات علمية	31	50	61%
5	جمعيات حماية	0	839	100%
6	جمعيات أحياء	0	602	100%
7	جمعيات اجتماعية	52	79	51%
8	جمعيات انسانية و اجتماعية	24	41	70%
9	جمعيات أطفال	10	29	290%
10	جمعيات تراثية و تاريخية	9	16	47%
11	جمعيات سكنية	18	47	261%
12	جمعيات شبانية	52	92	76%

أهم الملاحظات التي يمكن استنتاجها من الجدول الموضح أعلاه هي:

- غياب بعض الإحصائيات لبعض الجمعيات .
- هناك تنوع ملحوظ فيما يخص أنواع الجمعيات .
- بالنسبة لنسبة التطور فهي مرتفعة على العموم ، وعالية جذا بالنسبة لبعض انواع الجمعيات.

لقد أصبح من الملحوظ في الآونة الأخيرة ، تشجيع مبادرات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات نظرا للأهمية البالغة و الدور الفعال الذي تلعبه على مختلف الأصعدة . و لعل تصريح وزير الداخلية السيد محمد يزيد زرهوني بتسليم اعتماد 3110 جمعية سنة 2002 ، بالإضافة إلى تواجد 75 ألف جمعية تنشط حسب قوله .[1]

و حسب الحصيلة المقدمة من وزارة الداخلية سنة 2009 ،فهناك أزيد من 78 ألف جمعية وطنية و محلية معتمدة ،فالجزائر حسب هذا المصدر تحصي 78.323 جمعية تنشط عبر الوطن و 77361 جمعية محلية من بينها 962 جمعية وطنية .و حسب حصيلة وزارة الداخلية خاصة بسنة 2009 فان الجمعيات الوطنية تتضمن كذلك 114 جمعية وطنية تنشط في مجال الثقافة و الفن و التعليم والتكوين، 19 جمعية خاصة بالتراث التاريخي ، 46 جمعية خاصة بالشباب ، 8 جمعيات خاصة بالمتقاعدين و

[1]-**المرجع الانف الذكر** ، ص 43.

المسنين 131 جمعية صحية ،40 جمعية تنشط في مجال العلوم و التكنولوجيا و 26 جمعية في مجال السياحة و الترفيه ، 32 جمعية وطنية تنشط في مجال حماية البيئة و محيط العيش 25 جمعية في مجال التضامن والإسعاف و الجمعيات الخيرية ،91 جمعية رياضية 25 جمعية صداقة 34 تعاضدية 54 جمعية ذات طابع متنوع 192 جمعية خاصة بالمهن المختلفة 12 جمعية خاصة بالطفولة والمراهقة ، 23 جمعية نسوية 17 جمعية خاصة بالمعوقين ،و هناك 7 جمعيات وطنية تنشط في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى 18 جمعية أجنبية تنشط في الجزائر معتمد من طرف وزارة الداخلية .بالنسبة للجمعيات الدينية فهناك 12.815 جمعية ، من بينها جمعيات زوايا وجمعيات مذهبية و جمعيات المسيحيين الارثودكسيين و الكاثوليك في الجزائر ، منها 7 جمعيات نصرانية معتمدة من طرف الداخلية في منطقة ولاية تيزي وزو و ثلاث جمعيات في الجزائر العاصمة ،حصلوا على الاعتماد بعد الإجراءات الجديدة التي تم اعتمادها سنة 2008، والتي فرضت عليهم التهيكل في شكل جمعيات معتمدة و مرخصة للسماح لها بممارسة شعارها ضمن إطار مقنن . كما أحصت وزارة الداخلية 29 جمعية وطنية خاصة بقدماء التلاميذ و الطلبة و 9 جمعيات وطنية خاصة بالأسر الثورية ،كما تم إحصاء 2239 جمعية خيرية مرخصة بجمع التبرعات و الصدقات و الهبات من أهل البر.أما الجمعيات المحلية المعتمدة فنجد 3013جمعية مهنية ،12219 جمعية رياضية ،8305 جمعية فنون و ثقافة ،14100جمعية أولياء التلاميذ ،873جمعية علوم و تكنولوجيا1705 لجنة أحياء ،917جمعية بيئية 1060جمعية خاصة بالمعاقيين ،133 جمعية للمستهلكين ،2387جمعية طفولية و شبانية،654جمعية سياحية 162 جمعية للمتقاعديين ،696 جمعية نسوية محلية،139 جمعية مسعفة 539جمعية صحية و 86جمعية محلية خاصة بالتلاميذ و الطلبة القدماء.[1]

و كشف وزير الداخلية و الجماعات المحلية دحو ولد قابلية ، عن وجود 91608 جمعية من بينها 4588 جمعية تم تسجيلها سنة 2010 .كما أوضح الوزير أن تسجيل الجمعيات بطابعها الوطني و المحلي لا زال مستمرا و هو في ارتفاع محسوس .[2]

و لقد تم التصريح في موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ،فان تصنيف الجمعيات الوطنية المعتمدة و صل إلى 22 صنفا مختلفا موزعا بين جمعيات شبانية و أخرى خاصة بالتراث و الثقافة بالإضافة إلى الجمعيات الخاصة بالتاريخ و المسنون و المتقاعدون و جمعيات نسوية و تعاضديات عمالية و كذا سياحية و ترفيهية ، فضلا عن جمعيات مهتمة بالتعاون و الصداقة و غيرها ، حيث يصل العدد الإجمالي لهذه الجمعيات الوطنية حسب الموقع إلى 962 ألف جمعية وطنية معتمدة إلى غاية 2011، أما عدد الأصناف من الجمعيات المحلية فقد بلغ عددها 18 صنف تتنوع بين جمعيات بيئية و اسعافية ، وجمعيات فنية و جمعيات خاصة بالمستهلكين و غيرها من الجمعيات الأخرى التي يصل عددها قرابة 80 ألف جمعية محلية .[3]

مما سبق الإشارة إليه ، نرى أن الحركة الجمعوية في الجزائر قد مرت بمسار تاريخي طويل ،شهدت فيه الجمعيات تطورات في جميع الأصعدة سواء من الناحية القانونية و ذلك من خلال مختلف التشريعات القانونية ، أو من الناحية السياسية التي تتجسد بعلاقتها مع الدولة و مدى دعمها لها و إعطائها المساحة

[1]- " الجمعيات في الجزائر..."كمشة " تعمل...و البقية تتكسل ".محملة من :www.djazairess.com/setif/2861،(2014/5/16).
[2]-"ولد قابلية :عدد الجمعيات على المستوى الوطني فاق 91 ألف جمعية "،محملة من :ar.algerie360.com،(2014/05/16).
[3]-جمال الدين.د،" المجتمع المدني...فوضى،فساد واستغلال سياسي "،محملة من :Elmakam.com/ ?P=13394،(2014/05/16).

المطلوبة لمباشرة نشاطاتها ،و حتى على الصعيد الاجتماعي الذي يتجسد من خلال مدى انخراط الجزائريين في العمل التطوعي .و لعل الأرقام المشار إليها مسبقا لهي خير دليل على تنامي و تكاثر تنظيمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات ، و التي تسير على خطى واعدة فلا يمكن الحديث عن الفعالية في أداء الحركة الجمعوية أو نقص كفاءة إطاراتها المسيرة رغم الوجود الرسمي لها ، في إطار غياب شرط الاستقلالية عن الدولة و إدارة الأحزاب ، فهذا الشرط يعتبر أهم مقومات لوجود مصداقية في الحقل الجمعوي داخل مجتمع مدني حقيقي يمثل قطاعات المجتمع المختلفة و يحمل همومها . الأمر الذي يستوجب منح جميع الإمكانيات المادية و المعنوية لهذه الجمعيات من اجل مشاركتها في عملية التنمية الشاملة هذا من جهة ، و من جهة أخرى وجوب توفر الإرادة الصادقة من طرف قيادات و أعضاء هذه الجمعيات في العمل .

المبحث الثاني :الإطار القانوني و الاجتماعي للحركة الجمعوية في الجزائر

إن مؤسسات المجتمع المدني الفعالة بما فيها الجمعيات ، التي تؤدي واجبها بكل مصداقية و شفافية يجب عليها أن تكون مشروعة من طرف شعبها ، و ذلك من خلال الغطاء القانوني الذي يمكن لها أن تدافع به عن نفسها سواء أمام المؤسسات السياسية الاخرى المنافسة لها و التي تحاول أن تجعل منها وسيلة تعمل بها لتحقيق مصالحها ، و أيضا وسيلة تدافع بها عن نفسها أمام المجتمع الذي يضع مثل هذه التنظيمات تحت المجهر ، بالرغم من أنها تعمل من اجل ترقية و تحسين المستوى الاجتماعي عموما ، و الجمعيات في الجزائر بعد سردنا للمسار التاريخي الذي عرفته استطاعت أن تكتسب بالرغم من كل ما عرفته من عقبات مكان قانونية ، و أخرى داخل الوسط الاجتماعي . و هنا يمكن أن نحدد هذه المكانة التي اكتسبتها الجمعيات من خلال دراستنا للقانون الجزائري الأخير الخاص بها ،و كذا معرفة مدى ثقلها في المجتمع الجزائري .

المطلب الأول :المكانة القانونية للجمعيات في الجزائر

لقد شهد تطور الجمعيات في الجزائر ظهور العديد من القوانين و التشريعات التي حاولت رسم التصورات العامة ، التي تضمن حقوق و واجبات الجمعيات و رؤسائها . و يمثل قانون الجمعيات ركيزة من الركائز التي تساعد على ازدهار المجتمع و كذا تنمي روح المواطنة و المشاركة الديمقراطية لدى أبناء الشعب ، و لكن بالرغم من أن التشريعات القانونية ضرورية و مهمة ، بحيث أنها تمثل غطاء قانوني يمكن للجمعيات أن تدافع به عن نفسها ، إلا أنها تبقى مادة جامدة غير فعالة في غياب التطوع و الثقافة التطوعية لدى المواطنين .

لقد عرفت الجزائر صدور قانون جديد حول الجمعيات و هو قانون 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتضمن 74 مادة . و لقد سطر هذا القانون مختلف الأطر التأسيسية و التنظيمية للجمعيات ليجعل لها موقع خاص بها في المجتمع الجزائري .

إن هذا القانون يضمن للمواطن حرية تأسيس جمعيات كشكل من أشكال حرية التعبير و الديمقراطية ، فلقد تعرض و بالتفصيل إلى كل ما يتعلق بالجمعيات .

أولا : من الناحية التأسيسية

لقد عمد هذا القانون في مواده (4،5،6،7،8،9،10،11،12) ،بحيث تشير هذه المواد إلى كل تفصيل دقيق خاص بالهيئة المؤسسة للجمعيات و كذا الإجراءات الواجب إتباعها لذا سوف نعرج على كل مادة و بالتفصيل .

كل من المادة 4 و 5 تشيران إلى شروط الواجب توفرها لدى مؤسسي الجمعيات ، و هم أشخاص طبيعيين مفوضين و تتمثل هذه الشروط في :

- ✓ أن يكونوا جزائريين فوق 18 سنة ،يتمتعون بحقوقهم المدنية و السياسية و ليس عليهم أي جناية .
- ✓ أن يكونوا نشطين عند تأسيس الجمعية و غير ممنوعين من ذلك .

أما المادة 6 فتوضح نوع الجمعيات و كذا شروط و مكان إيداع ملفات التأسيس .حيث يجتمع الأعضاء في الجمعية العامة التأسيسية و تثبت في محضر و يضم هذا الاجتماع التأسيسي:

- ✓ 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية .
- ✓ 15 أعضاء بالنسبة للجمعيات الولائية و يكونون منبثقين عن بلديتين على الأقل .
- ✓ 21 عضو بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات و يكونون منبثقين عن ثلاث ولايات على الأقل .
- ✓ 25 عضو بالنسبة للجمعيات الوطنية و ينبثقون عن 12 ولاية على الأقل .[1]

أما بالنسبة لمكان إيداع الملف فيودع أما لدى المجلس الشعبي ، أو الولاية ،أو الوزارة كل حسب نوع الجمعية و هو ما توضحه المادة 7 و المادة 12 من قانون 12-06 و يرفع هذا التصريح مرفقا بملف معين .

بعد إيداع الملف من طرف المفوض، الذي يستلم وصل التسليم و يمنح للإدارة فترة معينة من اجل مطابقة الملفات مع أحكام القانون ، و هذا حسب ما تشير إليه المادة 8 من هذا القانون .

أما في حالة ما إذا كان قرار مرفوض ،فوصل التسليم يكون معللا بعدم احترام الأحكام و يمنح للجمعية مدة 3 أشهر من اجل الطعن حسب المادة 10و المادة 11.[2]

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 12- 06 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات. (الجريدة الرسمية ، عدد:02، الصادرة بتاريخ 15يناير سنة 2012)، ص34 .

[2]-**المرجع الانف الذكر** ،ص 35 .

ثانيا: الحقوق و الواجبات

أما فيما يخص حقوق و واجبات الجمعيات فلقد اندرجت في المواد (من 13 إلى 24) في القانون 12-06 و هي كالأتي:

- ✓ استقلالية الجمعيات عن الأحزاب السياسية تماما .
- ✓ حق أي عضو في الجمعية المشاركة في الهيئة التنفيذية لها .
- ✓ يمنع على أي عضو أجنبي التدخل في مسار الجمعية .
- ✓ بمجرد حصول الجمعيات على شخصيتها المعنوية أو المدنية يحق لها مباشرة أعمالها و نشاطاتها .
- ✓ يحق للجمعيات القيام بتعديلات في قانونها الأساسي مع شرط تبليغ السلطات المختصة بذلك.
- ✓ يجب على الجمعيات تثبيت محضر و تقديم نسخة للسلطات العمومية في كل مرة تنعقد فيها الجمعية العامة عادية كانت أو استثنائية .
- ✓ كما يحق للجمعيات الانخراط و الاندماج مع جمعيات أجنبية أخرى لها نفس الأهداف كما أنها لا تخالف القيم و الثوابت الوطنية .
- ✓ يحق للجمعيات أيضا حسب هذا القانون تنظيم أيام دراسة و ملتقيات ،و كذا إصدار منشورات و غيرها .[1]

ثالثا: تمويل الجمعيات

لم يتحاشى هذا القانون الخاص بالجمعيات ، نقطة تمويل الجمعيات و مصادرها بحيث خصص فصل متكون من 10 مواد (27الى 38) ليوضح هذه النقطة .

بحيث يشير القانون 12-06 في المواد السابقة الذكر ،و الخاصة بمصادر التمويل إلى تنوع هذه المصادر التي يمكن للجمعيات أن تحصل على تمويل منها مثل : اشتراكات الأعضاء ،الهبات النقدية ،التبرعات ،و كذا إعانات تقدمها الدولة و مؤسساتها

و تشير من المادة 31 والمادة 32 إلى انه يجب تستعمل هذه الموارد و التمويلات ، من اجل تحقيق الأهداف الجمعية و ليس لغير ذلك ،بالإضافة إلا أن وجود أي إخلال بذلك سيؤدي إلى تعليق الجمعية و سحبها نهائيا و هذا حسب ما أشارت إليه المادة 37 من القانون 12-06

المادة 35منفس القانون ، أوضحت انه فيما يخص إعانات الدولة فإنها لا تتم إلا بعد تقديم حالة صرف الجمعية المعنية لإعانات سابقة ، كما تؤكده المادة 35 .[2]

رابعا :حل الجمعية

في موضع أخر نجد أن القانون 12 – 06 ، قد تحدث عن كل ما يخص تعليق الجمعية و حلها . فالمادة 39 تشير إلى انه أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد من طرف الجمعية ، أو مساسها بسيادة الدولة يؤدي إلى حلها ، هذا الحل يمكن له أن يكون إراديا و معلنا بالإضافة إلى إمكانية الطعن فيه حسب ما إشارة إليه المادة 42 .

[1]-**المرجع الانف الذكر** ،ص ص 35- 36 .
[2]-**المرجع الانف الذكر** ،ص ص37- 38 .

كما انه في حالة ما إذا لم يتم تسجيل حل الجمعية ، يتعرض كل عضو أو كل عضو مسير فيها إلى عقوبة الحبس أو دفع الغرامات المالية و هو ما أوردته المادة 46 من هذا القانون .[1]

خامسا :الجمعيات الدينية و جمعيات ذات طابع خاص

أ- المؤسسات :

لقد أشارت المادة 47 من هذا القانون إلى أن الجمعيات الدينية تؤسس وفقا نظام خاص و ذلك ، في حين أن المادة 48 فقد عددت أنواع الجمعيات ذات الطابع الخاص و هي : المؤسسات و الوداديات و الجمعيات الطلابية و الرياضية

تنشأ هذه المؤسسة التي تعتبر جمعية في مفهوم هذا القانون ، بمبادرة من شخص أو أكثر، طبيعيين أو معنويين كما أشارت إليه المادة 49 من القانون 12-06 ، و يحرر عقد موثق منشأ للمؤسسة مع ذكر التسمية الكاملة و كذا الموضوع و الأهداف المنشودة التي لا بد ألا تكون مخالفة للنظام العام الوطني (المادة 50،51،53).

و لقد أشارت المادة 55 من هذا القانون إلى أن المؤسسات تخضع إلى نفس الوجبات في مجال ممارسة نشاطها و علاقتها مع السلطة العمومية ، كما أنها تستفيد من نفس الحقوق المقررة للجمعيات .[2]

ب- الوداديات :

لقد أشارت كل من المادة 56 و المادة 57 من هذا القانون إلى أن هذا النوع من الجمعيات ينشأ من طرف أشخاص طبيعيين وهي تخضع لنظام التصريح و يكون هدفها :

- ✓ تجديد علاقات الصداقة و الأخوة و التضامن ،خلال فتة معينة و مشتركة من العيش التي ميزتها أحداث خاصة .
- ✓ تخليد الروابط و القيم و الاحتفال بها في إطار الذاكرة الجماعية .

ج- الجمعيات الطلابية:

تشير المادة 58 من القانون الخاص بالجمعيات ، إلى أن كل الجمعيات الطلابية و الرياضية و كذا اتحادات الرياضة و الرابطات الرياضية و النوادي الرياضية الهاوية ، تخضع لأحكام هذا القانون و الأحكام الخاصة المطبقة عليها .

د-الجمعيات الأجنبية:

[1]-**المرجع الانف الذكر** ،ص ص 38- 39 .
[2]-**المرجع الانف الذكر** ،ص39 .

لم يتناسى هذا القانون ، الجانب الخاص بالجمعيات الأجنبية حيث خصص لها إحدى عشرة مادة في القانون الخاص بالجمعيات 12- 06.

حيث تذكر المادة 59 أشكال و مضمون هذا النوع من الجمعيات و هي :

- ✓ ذات مقر بالخارج ، معترف بها و مرخص لها للإقامة على التراب الوطني .
- ✓ تسيرها يكون إما جزئيا أو خارجيا من أطراف أجانب .

أشارت المادة 60من القانون المذكور سابقا ، إلى أن المؤسسون لهذه الجمعية هم أشخاص طبيعيون ذوي وضعية قانونية مسواة ، في حين أن المادتين 61 و 62 قد أشارت إلى أن اعتماد طلب إنشاء الجمعية يكون من طرف الوزير الكلف بالداخلية ، مع الأخذ برأي وزير الخارجية و وزير القطاع المعني ، أما بالنسبة للملف فيتكون من :

- ✓ طلب اعتماد موجه إلى الوزير المكلف بالداخلية .
- ✓ نسخ عن شهادات إقامة الأعضاء الأجانب .
- ✓ نسختان من مشروع القانون الأساسي المصادق عليه من الجمعية العامة .
- ✓ محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية .
- ✓ وثائق إثبات وجود المقر

المادة 63 و65 تشير إلى أن موضوع طلب الاعتماد تتفق علية الحكومة و حكومة البلد الأصلي ، بحيث تزاول هذه الجمعيات نشاطها دون أن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف .

اما المواد 64 و 68 و 69 فقد خصصت في حالة ما إذا كان طلب الاعتماد مرفوض، و كذا حالات تعليق و حل الجمعية بحيث أن كل هذه الإجراءات تكون قابلة للطعن أما الجهات المختصة .

بالرغم من أن القانون 12- 06 يمثل وسيلة قانونية يمكن للجمعيات أن تدافع بها عن نفسها ، و مع انه يؤكد على مبادرة الدولة الجزائرية و تشجيعها على التعددية و حرية التعبير و حتى استقلالية الجمعيات ، إلا انه بشكل أو بآخر تبقى الجمعيات في الجزائر تابعة غير مستقلة و ذلك بسبب بيروقراطية الإدارة التي تثقل كاهل مؤسسي الجمعيات بتلك الإجراءات السابقة الذكر .[1]

ما يمكن قوله حول القانون الجديد الخاص بالجمعيات 12-06 ، انه جاء لإثراء القانون 31-90 بل انه كان أكثر صرامة و تقييدا لحرية العمل الجمعوي ، في حين انه كان من المفروض أن أكثر انفتاحا .فهذا القانون قد سعى إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات و فرض و فرض رقابة مشددة على نشاطها و مواردها المالية و كذا علاقتها بالأحزاب السياسية و مختلف الجمعيات الدولية . و هو ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر بالرغم من عددها إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا و ضعيفا و غالبا ما

[1]-**المرجع الانف الذكر** ،ص ص 40- 41 .

يتصف بالمناسباتية و هو ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وطنيا ومحليا .

المطلب الثالث :المكانة الاجتماعية للحركة الجمعوية الجزائرية

بعد استعراضنا للإطار التشريعي الذي يحكم إجراءات قيام الحركة الجمعوية في الجزائر ، انطلاقا من طلب التأسيس إلى غاية حل الجمعية سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى أهم السمات الاجتماعية إن صح القول التي عرفتها الجمعيات الجزائرية منذ 1990، هذه الفترة التي تمثل الانطلاق و الانفجار الفعلي للعمل الجمعوي في الجزائر .

في الدراسة التي قام بها الباحث **عمر دراس** حول 466 جمعية وطنية شملت 24 ولاية جزائرية تحت عنوان : " الظاهرة الجمعوية في الجزائر " ، و بعد تقديمه للمحة التاريخية عن العمل الجمعوي في الجزائر ينتقل الباحث إلى رسم معالم الخارطة الجمعوية للجزائر من خلال تقديم معطيات رقمية و نسب مؤوية ملمة بجميع جوانب الموضوع ، بالإضافة إلى تفسير و تحليل هذه النتائج و تشخيص الوضعية الراهنة و تحديد المشاكل و الصعوبات التي تواجه الجمعيات .[1]

لقد لخص الباحث **عمر دراس** في بحثه السابق الذكر ،ان الحركة الجمعوية في الجزائر لا تستجيب للمعايير الدولية الأمر الذي يجعل منها ظاهرة سطحية و بسيطة أيضا . كونها لا تؤثر على السلطات المتخذة للقرار كما أن اغلب الجمعيات الجزائرية تفتقر للاستقرار و التخطيط و بعد النظر ، بالرغم من أن مؤسسي هذه الجمعيات و بنسبة 70 بالمئة هم ذوي مستوى جامعي و لقد أضاف الباحث إلى انه من بين 75 ألف جمعية مصرح بها لدى وزارة الداخلية إلا أن هناك 1500 جمعية ناشطة على الصعيد الوطني كله ، بالإضافة إلى أن الجمعيات المكانة المهمة في الساحة الجمعوية في الجزائر هي جمعيات تابعة للمؤسسات العمومية و نشاطها يكون موجه أكثر لخدمة و دعم سياسات هذه المؤسسات بدلا من العمل على تحقيق مطالب المواطنين ،و لقد استخلص الباحث وجود ثلاث أصناف أو أنواع من الجمعيات و هي :

الصنف الأول : يتمثل في الجمعيات المطلبية و الدفاعية ،و هي قليلة العدد و تتعرض للمراقبة المشددة و القمع و مختلف الضغوط من طرف الدولة و أجهزتها ، مثل جمعيات الدفع عن المرأة ، و قضية الأمازيغية و كذا الجمعيات الدينية ...الخ .

الصنف الثاني : يتمثل في الجمعيات التي لها أهداف معينة و محددة ، أي التي تضم شرائح مجتمعية أو مهنية خاصة و ضيقة مثل نوادي التنس و الفروسية و فئة المتقاعدين أو خريجي معهد أو مدرسة معينة ...الخ ، و هذه النوادي لا تمثل أي خطر على الدولة لذلك فهي لا تتعرض لمضايقات تذكر .

الصنف الثالث : و هو الأكثر عددا من الجمعيات ، لأن عملية تأسيسها ليست صعبة كثيرا نظرا لارتباط مؤسسيها بالإدارة ، حيث تنشأ بمبادرة أو إيجاز منها ، فتقوم بالتعاون مع السلطات و تأييدها و تتمثل

[1]-رحايل ،**مرجع سابق** ،ص 16.

في جمعيات أولياء التلاميذ ... الخ ، و هي لا تظهر إلا في بعض المناسبات و المواعيد التي تطلبها فيها السلطة .[1]

إن الكثير من الدراسات حول الحركة الجمعوية في الجزائر ، تشير إلى أن هذه الأخيرة تتخبط في العديد من المشاكل التي تجعلها غريبة عن صفة الحركة الجمعوية المدنية ، بحيث أثبتت الجمعيات الجزائرية فشلها في لعب دورها كقناة حقيقية للتعبئة الدائمة و كقوة اقتراح فعالة و مؤثرة ، و عجزها على مد جسور التواصل فيما بينها و تشكيل نسيج جمعوي قوي و مؤثر .

و عندما ذهب **عمر دراس** الباحث في مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية إلى حد القول انه : لا يجوز تسمية هذه الحركة بالظاهرة الجمعوية لان هذا يدل على وجود جمعيات ناشطة كما سبق و اشرنا ، قد أكده من خلال ذكره لأغلب المشاكل التي تعاني منها الجمعيات و هي :

عدم استمرارية نشاطها الذي يتميز بالطابع الموسمي ، حيث تعيش أغلبها في حالة سبات و لا تظهر إلا في المواعيد الانتخابية أو المناسبات الدينية و الاجتماعية (شهر رمضان ، الأعياد الدينية ، الدخول المدرسي ...الخ)، كما انه بين كل فترة و أخرى تختفي جمعيات و تندثر ، لعدم تمكنها من الحفاظ على وتيرة العمل المتواصل و علاقة دائمة مع جمهورها .

عجزها عن إنتاج ذاتها ماديا و معنويا ، حيث تعتاش على دعم الدولة أو المنظمات غير الحكومية الدولية ، يتجسد ذلك من خلال مشاكل تتعلق بالمقرات أو مشاكل مالية و تمويلية و هو ما يجعل منها رهينة الجهات الممولة تتحكم في مشاريعها و نشاطها و توجهاتها.[2]

سيطرة الجمعيات الخيرية و الخدماتية الترفيهية ، حيث يتكون النسيج الجمعوي من 43% جمعية اجتماعية ،27.8% جمعية ثقافية ،13.7% جمعية رياضية ، في حين تشكل الجمعيات المطلبية كحقوق الإنسان و حقوق المرأة و محاربة الرشوة و حماية المستهلك أقلية .

عدم كفاءة القادة المسيرين الجمعويين الذين يظهرون في كثير من الأحيان عجزا في غياب التسيير و غياب الشفافية .

كل هذه المشاكل و أخرى جعلت هذه الحركة بدون صدى في المجتمع الذي يشكل الانخراط في الجمعيات فيه نسبة تتراوح بين 3 إلى 4 % . و يعود هذا الفشل و اللافعالية إلى أن هذا الشكل التنظيمي للمجتمع ما هم إلا تجربة مقطعة من مسار تاريخي مختلف ، لمجتمعات مختلفة ، و محاولة إسقاطها أليا على الواقع الجزائري لهو إجراء يحمل بذور فشله منذ البداية ، لان هذا النقل لهذه التجربة الأوروبية بامتياز يتجاهل الخصوصية السوسيوتاريخية للمجتمع الجزائري ، بمعنى أن ظهور الجمعيات و تحضير الأرضية القانونية لتسهيل قيام هذا النشاط ، و إن كان تحت ضغوط خارجية إلا انه أفضى إلى فشل تجسد في النقاط المذكورة أنفا.[3]

---

[1]-بوصنوبرة ،**مرجع سابق** ، ص 112 .

[2]-بوطرفة نوال ،" خطوة من منزلق مجتمع المخاطرة ا م آلية نحو تغيير أفضل "،محملة من :www.aranthropos.com/،(2014/5/17).

[3]-**المرجع الانف الذكر** ،(2014/05/18).

إن ضعف و هشاشة المجتمع المدني الجزائري عامة ، و الحركة الجمعوية خاصة سببه كان العلاقة الغير واضحة بينها و بين الدولة منذ نشأتها ، فلم تلبث الجمعيات الجزائرية فترة طويلة بعد فترة الانفجار التي عرفها عالم الحرية التعبيرية في الجزائر لتصبح تتعرض لمضيقات و قيود بفعل الصراع السياسي و العسكري الذي عرفته الجزائر . و لعل الصفة السلبية التي لا تزال ملتصقة بالجمعيات و العمل الجمعوي في نظر الشعب الجزائري إلى اليوم ، هي مظاهر الفساد و كذا استغلال الأموال ...الخ و لعل ما زاد هذه الفكرة ترسيخا لدى الشعب الجزائري هو الظرفية أو المنسباتية التي عرفتها نشاطات الجمعيات المنادية لمحاربة المشاكل الاجتماعية و القضاء عليها ، إن ما يؤكد على غياب ثقة المجتمع الجزائري في مثل هذه التنظيمات هو مشكل التمويل و الانقسامات التي تعرفها الساحة الجمعوية فيما بينها بسبب هذا المشكل ، بحيث نجد أن معظم الجمعيات الفعالة في الوسط الجمعوي الجزائري هي ممولة من طرف الدولة ، لكن تجدر الإشارة إلى أنها لا تعمل من اجل قضايا المجتمع أي أن أهدافها ليست اجتماعية أبدا و إنما هي تختبئ بالغطاء الاجتماعي من اجل مساندة الجهات السياسية من جهة ، و من جهة أخرى تحقق المصالح الشخصية لأعضائها في حين تبقى الجمعيات المطلبية الأخرى تتخبط في هذا المشكل و العديد من المشاكل الأخرى ، ليحيط بها ذلك الغموض الذي كان و لا يزال في أذهان المجتمع المدني .كل هذا يؤكد على أن مكانة الجمعيات داخل المجتمع الجزائري لا يمكن التعبير عنها بالثانوية حتى ، نظرا لما تعرفه من غموض يحيط بها منذ نشأتها .

المبحث الثالث : واقع مؤسسات المجتمع المدني الجزائري

إن المجتمع المدني بوصفه كيان اجتماعي ، قد مر في الجزائر بفترات هزت كيانه و أركانه خاصة مع بداية الثمانينات . إلا أن تلك الموجة الكبيرة للنشاط التطوعي التي عرفتها فيما بعد قد كان لها الأثر الكبير في مطالبة الدولة بالتكفل بالشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، وكذا توعية المواطن و جعله عضوا فاعلا متفاعلا . و على هذا الأساس و نظرا للأهمية البالغة للنشاط أو العمل الجمعوي فإننا في هذا المبحث سنحاول إعطاء صورة عن الواقع الحقيقي الذي يعيشه المجتمع المدني الجزائري عامة ،و الجمعيات بشكل خاص و ذلك من خلال التطرق إلى عنصريين أساسيين هما :ابرز المشاكل التي تواجه العمل الجمعوي الجزائري و التي تحول دون قيامه بنشاطه على أكمل وجه ، و كذا طرق تحسين العمل الجمعوي و تهيئة الجو الملائم له لمباشرة عمله كونه(العمل الجمعوي أو الجمعيات) تمثل مادة خصبة للمجتمع المدني .

المطلب الأول :معوقات العمل الجمعوي في الجزائر

بالرغم من الزيادة المحسوسة في الوعي لدى المواطنين بأهمية و دور المجتمع المدني و مؤسساته في تحقيق و دفع عجلة التنمية ، إلا أن هناك عراقيل عديدة لا تزال تواجه أداء العمل الجمعوي و تنقص من فعاليته و تحد من بلوغه إلى أهدافه المنشودة . و على هذا الأساس فان أغلب المشاكل التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر ، و التي ارتأيت أن اقسمها إلى نوعيين هما العام و الخاص نذكرها كمايلي :

أولا: المشاكل و العراقيل العامة

- إن العائق الأول الذي تواجهه الجمعيات في الجزائر ،هو عدم احترام المعنى أو المغزى الحقيقي وراء العمل الجمعوي وهدفه النبيل ، و ذلك بسبب غياب الحس بالوعي به مما أدى إلى ارتفاع نسبة عزوف الشباب عن العمل التطوعي في الدول العربية بما فيها الجزائر، مقارنة بالدول الأوروبية .بحيث وصلت نسبة مشاركة الشباب العرب بما فيها الشباب الجزائري ،إلى 8% مقارنة بنسبة 80% من الشباب الأوروبي المندفع للعمل التطوعي و هو ما صرح به مستشار جامعة الدول العربية .[1]

- تمثل الإجراءات القانونية و الإدارية مشكل بالنسبة للجمعيات ، فالتماطل الذي تشهده هذه الإجراءات يحد من سرعة و فعالية عمل الجمعيات فهي بهذا تشكل اكراهات لها تصعب عملية الانخراط في العمل التطوعي هذا من جهة ، و من جهة أخرى يزيد من البيروقراطية .[2]
- قلة و شح الموارد و ضعف التمويل المادي و المعنوي ، لهذه الجمعيات و منه قلة الوسائل المساعدة على تأدية العمل الجمعوي بشكل احترافي و لائق يضمن استمرارية نشاطاتها و برامجها ، ومنه قدرتها على التخطيط الجيد للسنوات القادمة بالرغم من التمويلات الممنوحة لها من طرف الدولة إلا أن غياب المراقبة هو الذي زاد من حدة مشكل التمويل .[3]
- المحاولات العديدة التي تقوم بها أجهزة السلطة و الأحزاب السياسية ، من أجل احتواء العمل الجمعوي لأغراض تكون زائلة و مؤقتة و هو الأمر الذي يؤثر على الهدف المراد الوصول إليه من خلال هذا العمل الجمعوي ، و هو ما يؤكد العلاقة المتوترة بين الحكومة و الجمعيات التي لا تسعى دائما للحفاظ على استقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة لإخضاعها .[4]

ثانيا:المشاكل و العراقيل الخاصة

- غياب الثقافة الجمعوية أو المدنية عند إطارات الجمعيات أنفسهم ، و اعتبار الجمعية كوسيلة لتحقيق امالهم الشخصية و كذا الارتقاء الاجتماعي و تحقيق الثراء ، دون إعطاء أي اعتبار لرسالة العمل التطوعي . و لعل أهم ما يؤكد على ذلك هو مشكلة الهيمنة النخبوية داخل الحركات الجمعوية الأمر الذي يبعدها عن القاعدة الشعبية، لتصبح هذه الجمعيات ظرفية ليس إلا .[5]

---

[1]-م.ف.ع ."الشباب العربي يعزفون عن العمل التطوعي"،**الخبر** ،الجزائر .العدد :7426،8 ماي 2014،ص 15.

1-صالح زياني ،"موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"،**مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية** ،جامعة باتنة. العدد:16،جوان 2007،ص 262.

[3]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .

[4]- **نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .

4-أحمد شكر الصبيحي،"مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"،**مجلة المستقبل العربي** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،200،ص 217.

- ❖ غياب الكفاءة و التنظيم لدى الكثير من إطارات الحركة الجمعوية ، خاصة في الأمور الإدارية و طرق التسيير ة التخطيط .[1]
- ❖ احتكار رؤساء الجمعيات للمناصب التي يشغلونها ، و استغلال مناصبهم هذه لغير الصالح العام ، الأمر الذي يفقد هذه الجمعيات مصداقيتها أمام الشعب .[2]

- ❖ غياب التنسيق بين الجمعيات المختلفة ، من أجل تحقيق الصالح العام و النهوض بالتنمية و تشكيل قوة واحدة لمواجهة الآفاق و النقائص الموجودة في المجتمع و منه العمل على ترقية العمل الجماعي التطوعي .[3]

صحيح أن ما تم التعرض له من قبل يمثل أبرز المشاكل التي تعترض طريق الجمعيات لأداء واجبها تجاه المجتمع الجزائري ، إلا أن الحقيقية وأرائها و وراء هشاشة و ضعف العمل الجمعوي يعود إلى أن فكرة الفرد في المجتمع الجزائري كفاعل أساسي في العمليات التطوعية تبدو ضبابية وغير مكتملة الصورة و ذلك لان المجتمع الجزائري يقوم على العلاقات القرابية و العشائرية التي أساسها الانتماء العرقي و حتى الديني ،فالفرد في المجتمع الجزائري و إن أظهر استقلاله في بعض المجالات كالسكن و العمل و الاستهلاك إلا أنه لا يزال رهين ضمير جمعي و علاقات قرابية تتحكم في أغلب قراراته المصيرية ، فلا وجود له ككيان اجتماعي و حقوقي و لا يمكن الاعتراف به إلا ضمن الجماعة ليعرف بهذا استبعاد اجتماعي ، لتقوم الدولة من جهة أخرى بتقديم نفسها كمؤهل وحيد لإدارة الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الأمر الذي أعاق بروز جمعيات مدنية مستقلة بحق .[4]

من خلال عرضنا لأهم المشاكل أو العوائق التي واجهت و لا تزال تواجه الجمعيات الجزائرية ، يمكن القول أنه بالرغم من ظهور بعض التنظيمات الجمعوية في الجزائر في وقت سابق ، إلا أن العلاقة بينها و بين الدولة كانت علاقة تبعية شبه مطلقة ، حيث كان دورها مبرمجا مسبقا من طرف الدولة في إطار ما عرف في الجزائر بالمنظمات الجماهيرية المؤطرة و الموجهة لفئات المجتمع المختلفة : شباب ، طلبة نساء ...الخ و التي كانت تابعة للحزب الواحد أنذالك .و بعد التعددية أصبحت هذه الجمعيات عرضة للاستقطاب السياسي للسيطرة و مراقبة تلك الفئات الاجتماعية و التحكم فيها و ليس لتمثيلها و رفع مطالبها لأصحاب القرار فهذا الحاجز الذي يقف بين تأسيس و تنظيم منظمات و مبادرات حقيقية للمواطنين ، يجعل من هذه الجمعيات امتداد للدولة و اتحادات خاضعة لهيمنتها بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي نزع ثقته في مثل هذه التنظيمات .

و بالرغم من أن جوهر الجمعيات يكمن في كونها قاطرة اجتماعية لكل تغيير و تطور ، و نظرا لمختلف المشاكل التي عانت و لا تزال تعاني منها فإننا لا يمكننا الحديث عن حركة جمعوية فعالة في

---

[1]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .
[2]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .
[3]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .
[4]-بوطرفة ،**مرجع سابق** .

الجزائر ، فغياب دورها التنموي الحقيقي و كذا سقوطها في دوامة التبعية للسلطات العمومية ليس له مبرر أمام عدم محاولتها لإيجاد مخرج و حلول أكثر استقلالية .

المطلب الثاني:سبل تطوير العمل الجمعوي الجزائري

إن إخراج مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات ،من وظيفته المزيفة هذه تمثل حلم جميع الدول النامية بما فيها الجزائر ، و لعل سبل معالجة مشاكل الجمعيات تبدأ أساسا من الركائز الأساسية للتنشئة الاجتماعية ألا و هي الأسرة و المدرسة ، أي البدء بتغير الثقافة السائدة حول العمل التطوعي بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسات فعالة في ظل الحالة المزرية التي يعرفها المجتمع الجزائري . و فيما يلي يمكن أن نذكر بعض السبل و الطرق التي تساعد على تنشيط وإعادة الروح للعمل الجمعوي الجزائري :

أولا : منح الجمعيات حاجاتها من الأراضي لجعلها مستقر لها و منه تفادي لكل الإجراءات الخاصة بمكان إقامة الجمعية التي من شأنها أن تعطل الجمعيات عن عملها بسبب الوقت الذي تتطلبه من وقت ، بالإضافة إلى إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها للجمعيات من قبل دافعي الضرائب سواء كانوا أفراد أو شركات من ضرائب الدخل لأن ذلك يعد حافزا قويا لدافعي الضرائب لزيادة تبرعاتهم لمثل هذه الجمعيات .[1]

ثانيا : تقديم إعفاءات و تخفيضات للجمعيات فيما يخص فواتير الكهرباء و غيرهم ، و كذا إعفائهم من الضرائب .[2]

ثالثا :إقامة دورات تنظيمية و تدريبية لقادة الجمعيات من أجل مواكبتهم لأساليب العمل الحديثة .[3]

رابعا :تحسين العلاقة بين الدولة و الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني من أجل تخلصها من التبعية و حثها على القيام بنشاطاتها و يكون ذلك من خلال توفير الحرية التعددية ، و حرية التعبير و النقد و التنظيم . و منه التأكيد على استقلالية الجمعيات و كذا السماح للجهود التطوعية المبذولة من طرف المواطنين للبروز فيما يخص تحقيق التنمية .[4]

خامسا : توفير إطار ثقافي مدني يحوي قيمة العمل التطوعي و يكون بعيد عن مختلف الممارسات التقليدية ، بغية تعزيز فكرة العمل الجماعي لدى الأفراد من خلال بلورتها من طرف المؤسسات الاجتماعية بهدف جعلها مرجع لأي سلوك تطوعي أو جمعوي يمكن له أن يمثل دعم للمجتمع المدني .[5]

1-عبد السلام زايدي،**دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل العمل الخيري و تحقيق التنمية المجتمعية**، ورقة مقدمة للملتقى الأول حول ترشيد العمل الخيري في الجزائر ، قراءة واقع و استشراف مستقبل ، المقام في الفترة 15/14 ماي 2008 من تنظيم جمعية الحياة و الشفاء ولاية تيارت ، الجزائر ، ص 9

2-مدحت محمد أبو النصر،**إدارة منظمات المجتمع المدني** .القاهرة:دراسات في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين و التوزيع،2007،ص 87.

[3]-بلال عربي ،**دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع** .دمشق : مقترحات لتطوير العمل التطوعي ،1999،ص 18.

[4]-أبو النصر،**مرجع سابق**،ص 230.

[5]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .

سادسا : تحقيق نمو اقتصادي الذي يمثل دعامة أساسية يرتكز عليها المجتمع المدني و ذلك لأن وصول المواطنين إلى مستوى معيشي محترم و كريم من شأنه أن ينقص من الآفات الاجتماعية داخل المجتمع ومنه يحفز الأفراد للاهتمام بقضايا المجتمع و العكس صحيح .[1]

سابعا : تفعيل و تشجيع مبادرة المرأة للمشاركة في العمل التطوعي ، و منه جعلها فاعل يؤثر بالإيجاب على العمل التطوعي داخل المجتمع .

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تساعد الجمعيات على تحقيق أهدافها و هي :

- ✓ ضرورة وضوح الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها سواء للأعضاء أو لأفراد المجتمع المحيط بها و حتى الجمعيات الأخرى .
- ✓ يجب أن تضع الجمعيات أهدافها بناءا على احتياجات أفراد المجتمع فكلما كانت نابعة من المجتمع كلما أكثر تحقيقا لأهدافها و طموحاتها .
- ✓ ضرورة تنوع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تلك المنظمات حيث يلاحظ تنوع احتياجات المواطنين فتحقيقها لأهدافها هو مرهون بتحقيق التكامل في الخدمات و إشباع الاحتياجات الخاصة بأفراد المجتمع .
- ✓ وجود جهاز للتنسيق بين المنظمات الآخرة بحيث لا يكون تعاملها سطحي او فوقي .
- ✓ عدم الدخول في صراعات مع القيادات السياسية أو غير ذلك من قيادات المجتمع .
- ✓ الاهتمام بالدارسات المستقبلية و ما تحتاجه الجمعية من أموال في المستقبل .
- ✓ الاهتمام بعمليات جمع المال لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها المسطرة بالإضافة إلى حسن تسييرها لهذه الأموال .[2]

من خلال ما سبق التطرق إليه أشير إلى أنه بالرغم من وجود عراقيل في طريق الجمعيات إلى تحقيق أهدافها ، إلا أن هذا لا يعني ضرورة السعي من أجل تحسين و مساعدة هذا الجمعيات بأي طريقة متاحة ، من أجل تطوير عمل و أداء هذه الجمعيات ، التي تعود فائدتها على الدولة وعلى المجتمع بحيث تتمثل فائدة الدولة من الجمعيات في أنها تكون صورة جيدة عن تلك الدولة ، باعتبارها تجسد مبادئ الديمقراطية من خلال تشجيعها للمبادرات التطوعية و كدا دعمها لحرية التعبير هذا من جهة و من جهة أخرى تخفيف هذه الجمعيات الحمل على الدولة في كل ما يخص القضايا الاجتماعية ، إما بالنسبة للفائدة التي يمكن أن تعود على الفرد بسبب دعمه و كذا انخراطه في العمل التطوعي هو وصول مشاكل أفراد المجتمع و معاناتهم إلى أصحاب القرار هذا من جهة و من جهة ثانية ارتفاع الحظوظ في إمكانية الاستجابة لمطالبهم . كل هذا يدفعنا للقول إلى أن سبل ترقية الجمعيات كأحد مؤسسات المجتمع المدني، كثيرة و متوفرة سواء من الدولة أو من المواطن لكن هذا لا يعني أن أعضاء الجمعيات ليس من شأنهم أن يساهموا في عملية زيادة كفاءة عملهم هذه ، و إنما وجب عليهم أن يتمتعوا بروح المبادرة و أن يكونوا حافز و مثال لغيرهم من أجل المشاركة في ذلك .

---

[1]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .

3-عبد الطيف أحمد رشاد،**تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع** .مصر:دار الوفاء للطباعة و النشر،2007 ، ص 230.

خلاصة :

في ختام هذا الفصل ، نجد أن المجتمع المدني في الجزائر قد عرف تطورات عديدة و بالرغم من وجود اختلافات حول تحديد الفترة الصحيحة لظهوره إلا أنه يمكن القول أن الجزائر قد عرفت بشكل أو بأخر مجتمع مدني ، سواء إبان فترة الاستعمار أو بعده . و بالرغم من أن الحركة الجمعوية لا تمثل سوى ضلع من أضلاع المجتمع المدني إلا أنه كان لها أهمية كبيرة الأثر في عملية تفعيل و تطبيق مشروع تأسيس المجتمع المدني في الجزائر إلى غاية اليوم ، و لعل ما يؤكد ذلك هو تبلور الإطار القانوني الخاص بالجمعيات رغم نقائصه و عيوبه .

و لعل الأهمية الكبرى المعطاة لهذه الجمعيات ، و المغزى وراء حث الدولة و المواطنين على تفعيل أداء العمل الجمعوي يكمن في كون هذا الأخير يمثل شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي لحرية المشاركة ، التي ترتقي بالفرد و تنمي روح الانتماء لديه ليفضي هذا التفاعل المجتمعي بين الأطراف المختلفة إلى علاقات جديدة تشكل محطة هامة في صيرورة قيام مجتمع المؤسسات الفعالة و دولة القانون .

تمهيد :

لقد أصبحت مسألة الصحة و التعليم ،من الشواغل الأكثر أهمية في الوقت الراهن سواء في الجزائر أو في الدول الأخرى و ذلك كونها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية ، بالإضافة إلى أنها تمثل احد مؤشراتها ، إن القطاع الصحي و القطاع التربوي يمثلان عناصر هامة في عملية التنمية الاجتماعية ، بحيث لا يمكن تحقيق هذه الأخيرة دون تحسين و تطوير الأوضاع الصحية و كذا التعليمية للإنسان الذي يمثل نواة و هدف التنمية .

و هنا سنحاول إلقاء الضوء على واقع القطاع الصحي و التعليمي في الجزائر العاصمة ، حيث ينقسم هذا الفصل كغيره من الفصول إلى ثلاث مباحث الأول سنتحدث فيه عن قطاع الصحة في الجزائر و بشكل عام ، لنخصص المبحث الثاني للتعليم في الجزائر ، كنبذة أو تمهيد للمبحث الأخير الذي سيكون عبارة عن تحليل لواقع الجمعيات الناشطة في القطاع التعليمي التربوي و كذا القطاع الصحي في الجزائر العاصمة ، و سيكون ذلك استنادا لمجموعة المقابلات التي أجريت مع رؤساء هذه الجمعيات حول أهمية الحركة الجمعوية الجزائرية في تحقيق التنمية في المجال الصحي و التعليمي.

المبحث الأول :القطاع الصحي في الجزائر

بالإضافة إلى كون الصحة حق عالمي ،و أساس تحقيق التنمية الاجتماعية شهدت الجزائر بعض المحاولات من اجل تحسين الوضع الصحي للمواطنين منذ الاستقلال ،فلقد شهدت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض النمو و الانجازات في ميدان تحسين صحة الإنسان ،بحيث عرفت الجزائر انخفاض في نسبة الوفيات و سوء التغذية لدى الأطفال و تمكين الناس من الوصول إلى المياه العذبة و السكن اللائق .كما شهدت الجزائر تدم فيما يخص الهياكل الصحية ووسائلها دون أن ننسى الدور الذي تقوم به المؤسسات الصحية الخاص التي مثلت سندا للدولة من اجل ترقية الصحة في الجزائر .و في هذا المبحث سنتحدث عن التطور التاريخي للصحة في الجزائر ،و إحصائيات عنها بالإضافة إلى المشاكل التي تعيق تطور ها القطاع .

منذ الاستقلال مر القطاع الصحي الجزائري بثلاث مراحل نذكر ها كالأتي :

المرحلة الأولى :(1963-1973)

في مرحلة الاستقلال كانت الجزائر تملك 5000 طبيب نصفهم فقط جزائريون ، من اجل تغطية الحاجات الصحية للمجتمع الجزائري الذي كان عددهم يبلغ 10.5 مليون نسمة و لقد كانت المؤشرات الصحية في تلك الفترة تشير إلى معدل وفيات يتجاوز 180 طفل لكل 1000طفل و توقع حياة يبلغ لا يصل إلى 50 سنة ، و كذا انتشار الأمراض المتنقلة و لهذا السبب ركزت وزارة الصحة على هدفين هما :

- ✓ التقليل من مستوى أو معدل الوفيات و الأمراض المعدية
- ✓ المساواة فيما يخص توزيع الطاقم الطبي العمومي و تسهيل عملية الحصول على العلاج[1]

المرحلة الثانية :(1974-1989)

عرفت هذه المرحلة أمور جديدة فيما يخص السياسية الصحية و هي :

- ✓ مجانية العلاج في الهياكل الصحية العمومية انطلاقا من جانفي 1974 مما يسمح بتعميم الحصول على الخدمات الصحية من طرف الأفراد
- ✓ تحسين المنظومة التعليمية فيما يخص الدراسات الطبية من اجل تحسين جودة التعليم و تدعيم التأطير ممل يسمح بوجود عدد كبير من الأطباء المتمدرسين في كل التخصصات [2]
- ✓ انجاز عدد كبير من الهياكل الصحية ، خاصة المستشفيات العامة ، و الهياكل الأخرى و من اجل زيادة التغطية الصحية عبر الوطن تم تشيد 13 مركز استشفائي جامعي قصد العلاج ،التكوين و البحث

أما من ناحية تمويل الخدمات الصحية ،فقد قدرة نسبة الدولة 60% من مجموع النفقات و 30% من طرف الضمان الاجتماعي ، و الباقية 10% من طرف السكان أو الأسر .لكن و ربما ما يمكن تأكيده انه من الناحية التغطية الصحية لم يكن هناك عدل بين المناطق الحضرية و الريف ، بحيث نجد تمركز الموارد البشرية الطبية و الشبه الطبية و الهياكل القاعدية في المدن الكبرى و ندرتها في المدن الريفية [3].

المرحلة الثالثة :(1979-2007)

اعتبرت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ، انه يجب إدماج المخطط الوطني الخاص بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية وحسبها فان ذلك يتطلب :

[1]نور الدين حاروش،**ادارة المستشفيات العمومية في الجزائر**.الجزائر :دارالكتامة للنشر و التوزيع ،2009،ص 132.
[2]-**نفس المرجع الانف الذكر** ،ص 135
[3]- **نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر .**

- ✓ تحديث القوانين و النظم الصحية لضمان التناسق بين التنظيم القانوني و الأهداف الأساسية التي أعلن عنها الميثاق الوطني 1976.إلزامية التكامل بين القطاعات و تحديد الوظائف و الأدوار ليست فقط وزارة الصحة ، و إنما التنظيمات و القطاعات الوطنية التي لها علاقة بالصحة مباشرة ، و ذلك لان مشكل الصحة ليس مشكل وزارة الصحة لوحدها .
- ✓ تكامل جميع الهياكل الصحية مهما كانت طبيعتها القانونية في تطبيق البرامج الوطنية و الجهوية للصحة
- ✓ البطاقة الصحية كوسيلة فعالة في توجيه و تحديد و تأكيد التنمية الاجتماعية
- ✓ التسلسل في العلاج و إعطاء الأولوية للعلاج القاعدي الذي يمكن تقديمه عن طريق الهياكل الصحية القاعدية
- ✓ جعل المؤسسات الصحية أكثر مردودية و نجاعة
- ✓ إعادة النظر في جملة المشكلات المتعلقة بالجانب الاجتماعي للموظفين من أجور و نقل و تكوين و غير ذلك [1]

و فيما يخص تطور النظام الصحي الجزائري ،في ظل الطب المجاني في مرحلة الثمانينات و التسعينات هو انه ما ميز هذه المرحلة هو إنشاء هياكل صحية جديدة سنة 1986و هي المراكز الاستشفائية الجامعية ، و كذا المنشور الوزاري سنة 1995 المتعلق بمساهمة المرضى في تسديد نفقات الإيواء و الإطعام في الوسط الاستشفائي ، بالإضافة إلى إشارة قانون المالية 1993 إلى أن الدولة تتكفل بالوقاية و البحث عن المعوزين ، و في سنة 2007 تم إعادة تنظيم القطاعات الصحية لتصبح مؤسسات العمومية الاستشفائية و المؤسسات العمومية للصحة الجوارية ،من اجل فصل الاستشفاء عن العلاج و الفحص و هي نوع من اللامركزية هدفها تسهيل الوصول إلى العلاج ، و تقريب المستشفى أو المؤسسة الصحية من المواطن .[2]

أما بالنسبة للمؤشرات الصحية لسنة 2005 ،فقد عرفت بعض التحسن و لعل تقرير المنظمة العالمية للصحة بشأن الجزائر لهو أحسن دليل على ذلك ، بحيث اعتبرت المبالغ العمومية المرصودة لقطاع الصحة في الجزائر تمثل 9.1% من الميزانية العامة ،إلا أنها أكدت على أن الخدمات الصحية لاسيما ما يتعلق بالوفيات الأطفال دون المستوى ،و سبب ذلك غياب سياسية إستراتيجية ناجحة سواء في توزيع الأطباء و التفاوت فيما يخص الرعاية الصحية كما أن الأموال و حدها لا تحقق الأهداف و النتائج .[3]

المطلب الثاني :إحصائيات حول الصحة في الجزائر

[1] -سعدية خامت نورة عجو،"تقييم جودة الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية في الجزائر".(مذكرة ماستر ، تخصص تسويق ،قسم العلوم التجارية،معهد العلوم التجارية،الاقتصاديةو التسيير البويرة ،2011-2012)،ص 107.

[2] **-المرجع الانف الذكر**،ص 108.

[3] **-نفس الصفحة من نفس المرجع الأنف الذكر.**

إن سعي الجزائر لتحسين الظروف الصحية للمواطنين ،لهو أمر مؤكد مقارنة لما كانت عليه في السنوات الماضية و لعل الأرقام و الإحصائيات هي الوحيدة القادرة على تأكيد ذلك و فيما يلي عرض لبعض الجداول الإحصائية حول المؤشرات الصحية في الجزائر.

فلقد صنفت الجزائر في تقرير لأحد المعاهد البريطانية ، أنها تحتل المرتبة 72 دوليا من أصل 110 بلد حول واقع الصحة في العالم ، و المرتبة 71 دوليا من ضمن 110 بلد في الإنفاق على الصحة ،و الذي وصف بالمنخفض في ظل ارتفاع معدل الوفيات الأطفال في الجزائر قياسا بالمعايير الدولية المعتمدة .[1]

يمكن وصف الحالة الصحية في الجزائر ،بالاعتماد على بعض المؤشرات الصحية التي وضعتها المنظمة العالمية للصحة بخصوص ذلك .

جدول (2): المؤشرات الصحية العالمية في الجزائر

السنوات / المؤشرات الصحية	1990	2000	2008	2009
مأمول العمر عند الميلاد بالسنوات	66	69	71	74
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	64	48	41	32
احتمال الوفاة بين 15 و 60 سنة لكل 1000 نسمة	181	153	132	105

المصدر :من الموقع :http://www.who.int/whosis/whostat/2011/ar

من خلال هذا ، ما يمكن ملاحظته هو :

- ✓ المعدل المأمول عند الميلاد قد عرف تحسن ملحوظ منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2009 بحيث أنه ارتفع و في ظرف 10 سنوات من 66 سنة إلى 69 سنة ،مما يؤكد على التحسن الطفيف فيما يخص الحالة الصحية للمواطنين في حين أن التحسن كان متوسط في

[1]-**المرجع الانف الذكر** ،ص 110.

السنوات 2008 و 2009 مقارنة بالسنوات الأخرى فمعدل التحسن كانت بمعدل 3 سنوات على العموم .

- ✓ لقد شهد معدل الوفيات في الجزائر انخفاض مستمر منذ سنة 1990الى غاية 2008و لعل هذا الانخفاض لهو تأكيد أيضا ، حيث انخفض عدد وفيات الأطفال من 1990 إلى 2000 ب16أطفال و من سنة 2000الى سنة 2009 ب 9 أطفال خلال العم الواحد .
- ✓ و لقد عرف معدل الوفاة في الجزائر انخفاض ملحوظ ففي عشر سنوات قدر هذا الانخفاض ب 28 وفاة في حين أن الانخفاض في الفترة الممتدة من 2008-2009 قدر ب27 حالة وفاة .

جدول (3): معدل نفقات الجزائر على القطاع الصحي من الناتج القومي الإجمالي

السنوات	2000	2007	2009
النسبة %	3.5	4.4	5.8

المصدر :إعداد الطالبة بالاعتماد على نفس المرجع

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ وأن نفقات الجزائر على القطاع الصحي هي ارتفاع مستمر حيث تمثل نسبة الإنفاق من 2006 إلى 2007 ب:0.9 %، بينما كانت نسبة الارتفاع منذ سنة 2007 إلى 2009 ب:1.4% مما يدل على رغبة الجزائر في تحسين القطاع الصحي .

جدول (4): القوى العاملة الصحية في الجزائر من 2000-2009

القوى العاملة	العدد	الكثافة لكل 10 000نسمة
الأطباء	40857	12
العاملون في التمريض	65919	19
العاملون في طب الأسنان	11010	03

العاملون في الصيدلية	8232	2
العاملون في مجال البيئة و الصحة العمومية	2429	1

المصدر :office national des statistiques,www.ons.dz/santé

من خلال الجدول نرى أن هناك 12 طبيب في كل 10000 نسمة ، و 19 عامل تمريض نفس الكثافة ،أما بالنسبة لأطباء الأسنان فنجد أن هناك 03 أطباء لكل 10000 و بالنسبة للعاملين في المجال الصيدلاني فلقد مثل 2 للكثافة السكانية المذكورة في حين أن العاملون في مجال البيئة و الصحة العمومية يمثلون 1 لكل 10000 نسمة .و لعل هذا الجدول يوضح قلة و غياب التكوين فيما يخص القطاع الصحي و كل ما يحيط به .

جدول (5):المؤسسات الصحية في الجزائر إلى غاية سنة 2011

القطاع	المستشفيات	المؤسسات الصحية المتخصصة	العيادات الطبية
العام	224	31	504
الخاص	0	0	221
المجموع	224	31	725

المصدر :office national des statistiques, www.ons.dz/santé

من خلال الجدول الأتي ، نرى أن القطاع العام كانت له الحصة الكبيرة مقارنة بالقطاع الخاص فيما يخص المستشفيات نجد 224مستشفى عمومي و 31 مؤسسة صحية متخصصة في حين أن القطاع الخاص غائب تماما ، في حين يوجد حوالي مجموع 725 عيادة صحية بين القطاع العام و الخاص .

المطلب الثالث:معيقات القطاع الصحي الجزائري

تعاني الجزائر من العديد من المعوقات التي أثرت سلبا على المسار التنموي في القطاع الصحي الجزائري ،و يمكن إجمال هذه المعوقات في النقاط التالية :

أولا:معوقات مرتبطة بقطاع العناية الصحية :بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لرفع المستوى الصحي ، إلا أنها تبدو محدودة بالنظر إلى المجهودات التي بذلتها البلدان الأخرى بحيث يمكن إجمال هذه المعوقات في ضعف تمويل القطاع الصحي و قلة و سوء توزيع الهياكل الصحية على التراب الوطني مقارنة باحتياجات المجتمع الصحي .[1]

ثانيا :ضعف التمويل في القطاع الصحي :على الرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني ، إلا انه لا يزال بعيدا عن المستويات المحققة في الدول المتقدمة . فحسب مؤشر الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة العالمية إذ يمثل نصيب الصحة 13.1% سنة 1999 ليرتفع سنة 2005 إلى 15.2%،كما أن معظم الدول المتقدمة يتراوح مؤشر التمويل الصحي فيها ما بين 9% و 15.2% سنة 2003 ، أما بالنسبة للجزائر فلم يتجاوز هذا المؤشر 3.8% و هو أقل من النسبة التي أنفقتها كل من تونس و المغرب المتمثلة في 5% من الناتج المحلي الإجمالي ، و هو أيضا اقل مما هو لدى متوسط الدول العربية في الإنفاق و التمويل الصحي .[2]

ثالثا :قلة و سوء توزيع الهياكل الصحية :بالنظر إلى الارتفاع المتزايد في عدد السكان في الجزائر ، فان ذلك لم يصاحبه تطور في الهياكل الصحية فلقد عرفت الجزائر ارتفاع يقدر ب:4.07% في سنة 2000 إلى 2003الا أن الارتفاع الذي عرفته الهياكل الصحية لم يتجاوز 2.8 % .فالمراكز الاستشفائية الجامعية لم يتغير فقط حجمها منذ سنة 2000 و إنما عرفت انخفاض في في عدد الأسرة من جهة ، و من جهة أخرى تشهد الجزائر سوء في توزيع المؤسسات الصحية على التراب الوطني ، فالعاصمة لوحدها تستحوذ على 55%من الهياكل الصحية في حين لا يتعدى ذلك في الشرق نسبة 22% ، الغرب 20%بينما الجنوب الشرقي مثل نسبة 2% ، أما الجنوب الغربي فكانت نسبته 1%.[3]

رابعا :معوقات مرتبطة ببيئة القطاع الصحي :تعد العوامل البيئية من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد ،و لعل تدهور القطاع البيئي الجزائري يظهر من خلال الخصائص التالية :

- ✓ انحسار الغلاف النباتي و زيادة التصحر
- ✓ نضوب الموارد المائية السطحية و الباطنية بسبب الاستغلال المفرط لها
- ✓ تدهور البيئة الساحلية و البحرية
- ✓ التلوث الصناعي بسبب المصانع الغير مراقبة (مصنع الاسمنت بمفتاح ، مصنع البرايت بتسمسيلت .....الخ)
- ✓ الزيادة المفرطة في التعمير و البناء نتيجة الضغط الديموغرافي و ما نتج عنه من مشاكل حضرية

[1]-بومعراف الياس،عماري عمار."من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر" .**مجلة الباحث** ، الجزائر،العدد07،2009-2010 ،32.
[2]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر.**
[3]-**نفس المرجع الانف الذكر** ، ص 33.

كل هذه العوامل مجتمعة ، أثرت سلبا على حياة و صحة الجزائريين . فقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة ارتفاعا حادا في الأمراض خاصة ما يتعلق بحالات التسمم الغذائي ، و ارتفاع الأمراض التنفسية و أمراض القلب و الأوعية الدموية .....الخ .[1]

من خلال هذا العرض ، ما يمكن قوله على القطاع الصحي الجزائري هو أن الوضع الصحي في الجزائر بالرغم من انه يسير نحو التحسن ، مقارنة لما كان عليه في السنوات الماضية إلى أنه يعرف هشاشة خاصة مع ظهور أمراض و أوبئة قديمة كالطاعون في وهران سنة 2003 ، كما أن عملية تحسين وضع الصحة في الجزائر تتطلب تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد ، لأن الوضع الصحي الجزائري لا يلبي حاجات الأفراد الصحية كما و نوعا .

المبحث الثاني :القطاع التعليمي في الجزائر

حظي ميدان التربية و التعليم في مختلف دول العالم بصفة عامة ، و الدول العربية بصفة خاصة بنصيب واف من الاهتمام لأن العملية التعليمية هي عملية منظمة و مقصودة و هادفة يعتمد النجاح فيها على فعالية مختلف الجهات المسؤولة عن تطوير التعليم و السير به نحو الأهداف المنشودة . و لهذا سنتقدم في هذا المبحث الذي ينقسم إلى مطلبين تاريخ التعليم الجزائري لفهم صيرورة تطوره و كذا سنعرج عن أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع .

المطلب الأول : نبذة عن التعليم في الجزائر

الفرع الأول : المدرسة الأساسية

لقد عرف القطاع التعليمي في الجزائر ، تطور تاريخي منذ الاستقلال مثله مثل القطاعات الأخرى ،و يمكن إيجاز هذه المراحل التاريخية كمايلي:

- ❖ المرحلة الأولى :من 1962 إلى 1970

في هذه المرحلة كان النظام التعليمي شديد الصلة من حيث التنظيم و التسيير ،مثل الذي كان سائدا قبل الاستقلال الوطني و مع ذلك فقد شهد تحويرات نوعية تطبيقا لاختيارات التعريب و الديمقراطية و التوجه العلمي ز ذلك طبقا للنصوص الأساسية للأمة (المواثيق) ، و لقد تمثلت أولويات هذه الفترة في :

- ✓ تعميم التعليم بإقامة منشآت التعليمية ،و توسيعها في المناطق النائية .

[1]-نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر .

- ✓ تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي .
- ✓ التعريب التدريجي للتعليم .

و لقد كانت نتيجة ذلك ، ارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ مثلت نسبة الدخول المدرسي الأول إبان الاستقلال 20% لتصل بعد ذلك إلى 70% في نهاية المرحلة .[1]

❖ المرحلة الثانية :منذ 1970الى 1980

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976،المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة و جذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية . و قد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي و مجانيته و تأمينه لمدة 9 سنوات ،و قد أرسى الاختيارات و التوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها و برامجها ، بالإضافة إلى كونها منظومة ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين .

❖ المرحلة الثالثة : منذ 1980 إلى 1990

ما يطبع هذه المرحلة هو إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1981/1980 ،و قد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج و الوسائل التعليمية لكل طور . و لقد تم تصور المدرسة قاعدة بحيث امتدت فترة التمدرس الإلزامي تسع سنوات ، بالنسبة للطور الأول تمثلت مدته 6 سنوات و ثلاث سنوات بالنسبة للطور الثاني .[2]

❖ المرحلة الرابعة :منذ 1990 إلى 2003

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين مست مختلف الأطوار التعليم ، بشكل متفاوت و لقد توصل التفكير إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج التي تبين أنها طموحة و مكثفة و غير منسجمة مع بعض الجوانب الناتجة عن التحولات السياسية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد، و من هنا جاءت عملية تخفيف محتويات البرامج التي تمت طيلة السنة الدراسية 1993-1994 و قد أدت إلى إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي . و لعل الحدث البارز في قطاع التعليم في الجزائر في هذه الفترة هو إدراج الانجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي .[3]

❖ المرحلة الخامسة : منذ 2003 إلى يومنا هذا

حيث جاء إصلاح جديد يتمثل في تنفيذ سلسلة من الإجراءات التي تتمحور حول ثلاث محاور كبرى ألا و هي :

1-ميادة بورغدة،"معوقات فاعليةالاشراف التربوي على التعليم الابتدائي في الجزائر ضمن الاتجاهات الاشرافية المعاصرة" .(مذكرة ماجستير،قسم علم النفس و علوم التربية،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة،2011/2010)،ص20 .

2-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .

3-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .

تحسين نوعية التأطير و التحوير البيداغوجي ، و إعادة تنظيم المنظومة التربوية بالشكل الذي صار التعليم بموجبه مهيكلا وفق المراحل التالية :

- تعليم تحضيري إجباري
- تعليم أساسي إلزامي و مجاني لمدة 9 سنوات ، مع تعويض الطور الثالث (السنة السابعة ، الثامنة ، التاسعة)بالتعليم المتوسط مدته أربع سنوات .
- تعليم ثانوي عام

و لقد أصبحت مدة التدريس في المرحلة الابتدائي ،خمس سنوات بعد أن كانت ست سنوات و يقدم فيها منهج واحد للمعلومات العامة على جانب منهج اللغة العربية ، التربية الرياضية و التشكيلية و الموسيقية و المواد الاجتماعية . و يتركز التعليم الآن في الجزائر على تعزيز مكتسبات و إدراج نشاطات جديدة (اكتشاف الوسط الفيزيائي و التكنولوجي و البيولوجي و اللغة الفرنسية) .[1]

الفرع الثاني :التعليم العالي

❖ مرحلة الاستعمار :

لقد كان هذا القطاع يحتوي على جامعة واحدة خلال حقبة الاستعمار و هي جامعة الجزائر، التي أسست سنة 1877 كما أعيد تنظيمها سنة 1909 و كانت تنظم أربع كليات و هي :كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم و الفيزياء أما الرابعة فلقد كانت للطب و الصيدلة ، هذا القطاع كان من إنشاء الفرنسين و حسب الإحصائيات المعطاة فلقد مثلت نسبة الجزائريين في هذا القطاع 10%، أما بالنسبة للتعليم العالي فلم يستفد منه إلا نحو 300 طالب كون الجامعة أنشأتها فرنسا ، لقد كان هدف فرنسا إنشاء نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة مع الجماهير الشعبية ، إلا أن المخطط الفرنسي هذا قد باء بفشل حيث أعلن رئيس المجلس الجزائري الأعلى و هو فرنسي عام 1886،قائلا :"لا يزال يتضح لنا من التجربة أن المواطنين الجزائريين الذين نعلمهم التعليم الراقي هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة ".[2]

❖ التعليم العالي منذ 1962 إلى 1988

مع الوضع المزري الذي ورثته الجزائر ، من جميع النواحي الاجتماعية و الاقتصادية ، اتجهت الجزائر في هذه الفترة إلى الاهتمام بالتعليم عموما و التعليم العالي خصوصا ، نظرا لما له من أهمية في قيادة التنمية لتواصل الجزائر بذلك نهج التعليم الفرنسي المتبع إبان الاستعمار ، و لعل أحسن دليل على ذلك هو اعتراف فرنسا بجميع الشهادات التي كانت تقدمها الجامعة الجزائرية إلى غاية الستينات ،و لعل المشكل الذي واجه الدولة الجزائرية في ذلك الوقت ضرورة تكوين الإطارات السامية و بوتيرة مستعجلة لسد النقص الموجود أنذالك . و من اجل ذلك قامت الدولة الجزائرية على إتباع خطة جديدة بهدف تغيير الأوضاع في ذلك الوقت و تضمنت :

[1]-المركز الوطني للوثائق التربوية،**موعدك التربوي المنظومة التربوية العالمية** .الجزائر ، العدد الاول،2008،ص 11.
[2]-رابح تركي،**ابن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر** .الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1981،ص 134.

1-المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 كان هذا المخطط أساس تطبيق سياسة التوازن الجهوي و ديمقراطية التعليم بحيث شهدت هذه الفترة إنشاء جامعة وهران 1967 ، و جامعة قسنطينة 1969 و أهم أهدافه تمثلت في :

- ✓ زيادة أعداد الطلبة حسب ما يلبي احتياجات الوطن من إطارات
- ✓ توجيه الطلبة إلى مجالات التكوين التي تحتاجها التنمية
- ✓ لا مركزية شبكة قطاع التعليم العالي ، و ذلك بتخصص الجامعات حسب متطلبات التنمية و التوازن الجهوي

و لقد شهدت هذه الفترة ،ارتفاع أعداد الطلبة الوافدين للجامعة بالمقارنة مع الهياكل المتخصصة لهذا القطاع ,فلقد بلغ عدد الطلبة 2725 عام 1963/1962 إلى 12.243 عام 1970/1969.[1]

2-مرحلة الشروع في الإصلاحات 1970-1979 تميزت هذه المرحلة بإعادة النظر و التفكير في محتوى نظام التعليم العالي الموروث عن فرنسا ، ومنه إقامة جامعة جزائرية أصيلة مندمجة و بشكل أوسع في عملية التنمية ن و أهم خصائص هذه المرحلة :

- ✓ إلغاء السنة الإعدادية في جميع الجامعات
- ✓ تمديد سنوات الدراسة في بعض التخصصات العليا
- ✓ إلغاء التنظيم السنوي و تعويضه بالتنظيم السداسي النصف ثانوي
- ✓ تحويل المناهج الدراسية إلى نظام الوحدات من أجل تقييم المعارف و نيل الشهادات 2

3-فترة 1980-1998 لقد واصلت الدولة الجزائرية الاستعانة بالمخططات طويلة المدى لإحداث التغيير في القطاع العالي ،و أهم مشروع في هذه الفترة كان مشروع الخريطة الجامعية سنة 1984 ، و الذي حدد مجموعة من الأهداف هي :

- ✓ الوصول إلى عدد الطلبة في حدود 150.000طالب ، و زيادة فتح شعب جديدة في تخصصات جديدة .
- ✓ بناء منشأة تستوعب ما بين 6000و 8000 طالب .
- ✓ تحسين مردودية و فعالية التعليم العالي سواء على المستوى البنى التحتية أو الطاقات البشرية .

و لقد تضمنت هذه الفترة ،إنشاء و تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة ، و الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي ، و كذا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير .[2]

❖ التعليم العالي في فترة 1999- 2010

شهدت هذه المرحلة ، استقرا الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية قررت الدولة فيها وضع مخططات خماسية بغية تصحيح الأخطاء الموجودة في القطاع و الحد من المشاكل التي عرفتها الفترة السابقة ، من أجل الارتقاء بالجامعة و إعطائها مكانة دولية مرموقة . و لقد تميزت هذه الفترة بإصدار القانون 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي و البحث العلمي و الذي يهدف إلى :

---

[1] محمد غلام الله،**بناء الجامعة الجزائرية :ثلاث عقود من الانزلاقات الكمية** (les cahiers du cread N 72-2005)،ص 3.

[2] -حمزة مدراسي، "دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي". (مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة)،2010/2009، ص 70.

- ✓ جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي و مهني من اجل تجنب التصلب الناجم عن اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري .
- ✓ رفع نوعية التعليم و التكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي و التكنولوجي في مختلف التخصصات .
- ✓ توفير وسائل الاتصال و مد شبكة الانترنيت قصد رفع المستوى الثقافي و العلمي و المهني للطلبة و الأساتذة .
- ✓ تكريس الاستقلالية المالية و فرض المراقبة البعدية للمؤسسات التعليم العالي حول الانجازات التي توصلت إليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي .[1]

و لقد قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،باقتراح توصيات صادق عليها مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 و انطلق العمل على المدى القصير المتوسط و البعيد ،و تم برمجة إستراتيجية لتطوير القطاع مابين 2004 و 2013 حيث توضع هيكلة جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين و تعديل مختلف البرامج البيداغوجية ، و تنظيم جديد لتسير منظومة التعليم العالي و لأجل ذلك تم الاعتماد على إستراتيجية جديدة تتمثل في نظام يعتمد على ثلاث مراحل :ليسانس، ماستر،دكتوراه، يهدف إلى إنشاء تعليم عالي تساهميا في خطواته ،تطوريا في تنفيذه يعطي للجامعة حرية أكثر في تحديد مجالات التكوين و الشهادات المرفقة . و في 2004 تم إدخال نظام L.M.D و سعت المؤسسات الجامعية على تطبيقه على كافة التراب الوطني ، لتقوم الدولة بوضع مخططين خماسيين يشمل الأول الفترة 2005-2009 و يهدف الى :

- ✓ تهيئة ظروف ملائمة للاستمرار في توسيع الشبكة الجامعية و السعي لتوفير أكثر من 500.000 مقعد بيداغوجي جديد
- ✓ تحقيق التوازن الجهوي بتقريب الجامعات لمختلف الطلبة
- ✓ السعي إلى إنشاء مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد و الوسائل العلمية

أما بالنسبة للخماسي الثاني 2006-2010 ، فلقد اهتم أكثر بالبحث العلمي ، و لقد وضع هذا المخطط أهداف هي :

- ✓ السعي زيادة عدد الأساتذة الباحثين حتى يبلغ عددهم 32.975 أستاذ في أفاق 2010
- ✓ رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات و المراكز البحثية إلى 5.430
- ✓ السعي لتوفير كل الوسائل المادية و الوثائق الضرورية لتثمين نتائج البحث و التطوير [2]

إن القطاع التعليمي أين كان أساسي أو عالي ، فانه يمثل قطب من أقطاب الإشعاع العلمي و التكنولوجي ، و الجزائر سعت و لا تزال تسعى لدعم هذا القطاع لأن تطور الشعوب اليوم و رفاهية الأمم أصبحت تقاس بمؤشر التعليم و إنتاج المعرفة .لكن الجزائر و بالمقارنة مع ما حققته الدول الأخرى لا تزال متأخرة فيما يخص تطور هذا القطاع ، فجل الإصلاحات و الأهداف التي تسطرها الدولة لا تتحقق و لا تلبي حاجة المجتمع من الجانب التعليمي

المطلب الثاني : معيقات التعليم في الجزائر

[1] **نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر.**

[2] -عبد الكريم حرز الله كمال البداري،**نظام ل.م.د** .الجزائر :الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،2008،ص ص54-55 .

يواجه القطاع التعليمي التربوي الجزائري مشاكل عديدة و على مختلف المستويات يمكن تلخيصها فيمايلي:

أولا : المعوقات الإدارية

- ✓ كثرة الأعباء الإدارية على المشرف و المعلم ، باعتبار أن العملية التربوية هي عملية معقدة و متشابكة بالإضافة إلى كونها متعددة الجوانب يحتاج ذلك إلى جهد و وقت وإخلاص فتزاحم الأعمال المكلفة لهم يمكن لها أن تحد من عمله الميداني .
- ✓ قلة الدورات التدريبية للمشرفين التربويين و المعلمين ،فالتدريب أثناء الخدمة ضروري و ذلك لان الموافق التي يواجهها سواء المعلم أو المشرف متغيرة و متحركة .
- ✓ قصور التعاون بين المشرفيين الإداريين و المدراء المدارس ، و بالتالي دمج الإشراف التربوي مع الإشراف الإداري .[1]

ثانيا:المعوقات الاقتصادية

- ✓ قلة توفر الوسائل التعليمية اللازمة لعمليتي التعليم و التعلم .
- ✓ قلة توفر المكتبات او الكتب في المؤسسات التعليمية ، الامر الذي ساعد على قلة الاهتمام بالقراءة و متابعة الجديد سواء بين الطلاب او المدرسيين .

ثالثا: المعوقات الفنية

- ✓ الحاجة إلى زيادة فاعلية التخطيط لبرامج التعليم .
- ✓ قلة الدورات التدريبية الخاصة بالمعلمين .
- ✓ كثرة المهام الملقاة على عاتق المعلم خاصة مع المناهج الجديدة المتبعة .[2]

كانت هذه بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع التربوي الجزائري ، و بالإضافة إلى هذا فان التعليم العالي هو أيضا و في ظل الإصلاحات الجديدة له العديد من التحديات التي من شأنها أن تدهور مكانة و قيمة التعليم العالي الجزائري و من جملة هذه التحديات نذكر :

-عدم الدراسة الجدية و الموضوعية لهذه الإصلاحات ، و بالتالي عمدت الدولة إلى تشكيل أفواج عمل لم يراعي اغلبها الخبرة و الاختصاص ، بمعنى أخر ا إشراك الهيئة التعليمية كان شكليا ثم إن المدة التي استغرقها هذا التحضير لم تكن كافية للموائمة بين متطلبات هذا الإصلاح الذي لم تتوفر له الظروف و المتطلبات الموضوعية .

-ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم و متطلبات السوق العمل ، الذي تعود إلى تدني مستوى المعارف المحصلة و التأهيل المتخصص و ضعف القدرات التحليلية و الابتكارية و التطبيقية ، و هي المتطلبات الأساسية التي يفترض ان تتوفر في المخرجات الجامعية لكن ما نلاحظه هو مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل ن مع وجود عجز و طلب في التخصصات الأخرى.

[1]-محمد حسنين العجيمي،**القيادة التربوية و الإشراف الفعال** .الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة ،2008،ص 90.
[2]-أحمد جميل عياش،**تطبيقات في الإشراف التربوي** .الأردن :دار المسيرة للنشر و التوزيع ،2008، ص 214.

-تعليم يطغى عليه أسلوب التلقين ، و ليس المقاربة بالكفاءات كما هو معمول به عالميا مما افرغ الإصلاحات من جوهرها ، و أصبح الاعتماد الأكاديمي و المهني للشهادات مجرد إجراء تقوم به الهيئات الإدارية مما يجعل الحديث عن الجودة في مثل هذه الظروف أمر غير ممكن .[1]

- التزايد الكمي في إعداد الطلبة ، وعدم تناسبه مع الهيئة البيداغوجية المؤهلة و التي تجعل هدف الإصلاح المنشود في هذا الإطار من حيث عدد الطلبة في القسم ، أو من حيث توفر الأساتذة لعدد معين من الطلبة ، بالإضافة إلى تدهور الحالة الاجتماعية للأساتذة في المجتمع و ضعف المحفزات المالية و المادية كانت سبب في هجرة الكثير من الأدمغة إلى الخارج .[2]

من خلال ما تم عرضه فيما سبق ن نرى أن التعليم في الجزائر بمختلف مستوياته يعاني من صعوبات جمة ، و بالرغم من كل تلك الإصلاحات إلا أنها لم تستطع خلق تطور نوعي لا من حيث التجهيزات و المختبرات الضرورية و لا من حيث الكفاءة و النوعية ، الأمر الذي يستدعي القيام بتقييم لهذه الإصلاحات و كذا إعداد إستراتيجية جديدة لإصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر .

المبحث الثالث : الجمعيات الصحية و التعليمية في الجزائر العاصمة

في هذا المبحث سنحاول التعرف عن قرب على بعض الجمعيات الناشطة في الجزائر العاصمة ، في مجالي الصحة و التعليم من خلال التعرف على هذه النماذج و تحليل العمل الجمعوي لهذه الجمعيات من خلال عرض دوافع تأسيسها و الأهداف المتعلقة بها بالإضافة إلى نشاطاتها ، ونتطرق إلى كل ما يخص الجمعية دون أن ننسى نظرة هذه الجمعيات للواقع الصحي و التعليمي الجزائر و محل العمل الجمعوي من كل هذا الوضع .

أي و بصفة عامة سنحاول في هذا المبحث دراسة الجمعيات التي اتخذنها كنموذج ، و أجرينا معها مقابلات من اجل تحليل الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعمل الجمعوي في العاصمة انطلاقا من هذه الجمعيات .

المطلب الأول :الجمعيات الناشطة في الصحة

1-التعريف بالجمعية :(الأمل)

جمعية الأمل ،هي جمعية ناشطة منذ 1994 من أجل مساعدة الأشخاص المصابين بسرطان الثدي،من اجل حماية حقوقهم و العمل من أجل تحسين حالتهم .تأسست هذه الجمعية من طرف عمال في في المركز الوطني بيار و ماري كوري الذي يستقبل المرضى من 48 ولاية . من أهداف الجمعية القيام بحملات تحسيسية و حملات توعية ،مساعدة المرضى المصابين بالسرطان في مركز بيار و ماري كوري استعمال وسائل الإعلام لنشر مشاكل المصابين . بالإضافة إلى كل هذا لجمعية الأمل صيدلية خاصة للأشخاص المصابين بالسرطان و الغير مؤمين في الضمان الاجتماعي و الجمعية الآن حسب الإحصاء الذي قامت به فهي تلبي احتياجات الدواء ل:1027 مريض .استطاعت جمعية الأمل لمساعدة

3-لعلجة حاجي."جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع و الافاق "،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانسة ،** الجزائر ، العدد :10، جوان 2013، ص ص 34- 35.

[2]-**نفس الصفحة من نفس المرجع الانف الذكر** .

الأشخاص المصابين بسرطان الثدي تؤسس إقامة خاصة بها منذ 2006 ،لاستقبال المرضى من كافة ربوع الوطن و التكفل بكل ما يخص السكن ، النقل ، التطبيب و غيرها أي أنها تتكفل بهم من كل النواحي و على مدار 7 أيام في الأسبوع .[1]

2- التعريف بالجمعية: (المشعل)

جمعية المشعل خاصة للمرضى المصابين بداء السكري ، تأسست سنة 2010 تنشط على مستوى ولاية الجزائر من أهدافها التكفل ماديا و معنويا بالأشخاص المرضى بداء السكري خاصة المحرومين ، أي الأشخاص ذوي الدخل المحدود أو الأشخاص بدون دخل بالإضافة للذين هم غير مِمنين في الضمان الاجتماعي ، تهدف إلى ترقية المكانة الاجتماعية للشخص المصاب بداء السكري ، بالإضافة إلى توفير الأدوية و حل مشاكل المرضى في المستشفيات ان وجدت .[2]

3- الانخراط و التأسيس :

لقد تضمنت المقابلات التي أجريناها مع رؤساء جمعيات الأمل و المشعل ، سؤال حول البدايات الأولى لعملهم الجمعوي ، فكانت إجابات المبحوثين في مجملها تأكيدا على قدم مسارهم الجمعوي منذ التسعينات ، أي مع الانفراج الذي عرفته الجمعيات الجزائرية .

" .....نظرا للأوضاع الصحية للمواطنين الذين أغلبهم من المناطق البعيدة و النائية قررنا

و عمال آخرين في مركز بيار و ماري كوي و منذ التسعينات أن نقوم بتأسيس جمعية

في إطار مضبوط من أجل تقديم المساعدات مهما كانت للمرضى...."

(رئيس جمعية الأمل انظر الملحق 02)

"....أنا قديم فيها منذ التسعينات مع أول جمعية مرضى سكري تكونت في الجزائر

لمراد لله يرحمو ...."

(رئيس

جمعية المشعل انظر الملحق 03)

من خلال هذه الإجابات نرى أن الأعضاء يؤكدون على الانفتاح الذي شهده المجتمع الجزائري في تلك الحقبة هذا من جهة ، و من جهة أخرى نرى أن هذه الجمعيات الناشطة في المجال الصحي لهذا مسار تاريخي و بالتالي رغبة المجتمع الجزائري في المشاركة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية ، خاصة الجانب الصحي .

[1] انظر الملحق رقم5 مطوية من إعداد جمعية الأمل .
[2] -انظر الملحق رقم2 .

4-خلفية المشاركة في العمل الجمعوي

لقد كان هنا سبب وراء تأسيس أو إنشاء هذه الجمعيات ، بحيث مثلت هذه الخلفية بالنسبة لكل جمعية أساس ترتكز عليه سواء لتأدية مهامها و نشاطاتها أو دافع لتحقيق أهدافها ، و لعل إجابات المبحوثين حول هذا السؤال لخير دليل على هذا .

" ...إن الدافع الأساسي وراء إنشائنا لهذه الجمعية كان الوضع الصحي لغالبية المرضى و أيضا نقص القدرات بالنسبة لهؤلاء العائلات من أجل التداوي سواء من حيث بعد المكان أو من حيث قدراتهم فيما يخص المال دون أن ننسى أني أعمل في القطاع الصحي ...."

(رئيس جمعية الأمل انظر الملحق02)

" ...المريض سوف يجد الجهة التي تستقبله سواء من أجل التحدث معه أو مساعدته أو توجيهه أو غير ذلك يعني حتى و لو كان يعني بتحسين نفسيته....أحب المرضى فمثلا أنا مصاب بالسكر منذ عمر خمس سنوات..."

(رئيس جمعية المشعل انظر الملحق 03)

من خلال هذه الإجابات ، نرى أن الأوضاع الاجتماعية المزرية للشعب الجزائري و التي أثرت على صحة المواطنين و عدم قدرتهم أو محدودية قدرتهم على التداوي كانت تمثل دافع للجمعيات ، هذا من جهة و من جهة أخرى نرى أن هناك رابط وراء اختيار هذا النوع من الجمعيات دون غيرها وحسب هذه الإجابات نرى أن طبيعة العمل بالإضافة إلى تقاسم أعباء المرض مع المواطنين كان قد شكل سبب لتأسيس هذه الجمعيات .

5- أهميةالعمل الجمعوي :

إن الجمعيات أو العمل الجمعوي ، له مكانة اجتماعية خاصة كونه يلعب دور مهم في ربط الشعب بالسلطات و إيصال صوته و مطالبه ، و لقد أدرجنا في المقابلات التي أجريناها مع الجمعيات السابقة الذكر سؤال حول :مكانة العمل الجمعوي بالنسبة لهم ؟

"...العمل الجمعوي هو نابع من الإنسان من خلال حبه لفعل الخير هكذا تربينا و تعودنا على عمل الخير فمساعدة الناس بالنسبة لي هو شيء نبيل بحيث أصبح العمل الجمعوي جزء لا يتجزأ من حياتي ."

(رئيس جمعية الأمل انظر الملحق02)

..."العمل الجمعوي و خارجا عن النشاطات التي أقوم بها خارج الجمعية سواء في

المستشفى أو المنزل فأنا فكري يكون مرتبط بالجمعية منذ استيقاظي في

الصباح أفكر في أسرار الجمعية و مشاكلها لتصبح الجمعية جزء لا يتجزء مني.."

(رئيس جمعية المشعل انظر الملحق 03)

من خلال هذه الإجابات نرى أن هناك إجماع على ربط العمل الجمعوي بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري بالإضافة إلى هذا هناك تأكيد على أهمية و ضرورة العمل الجمعوي في حياة المبحوثين و مدى تشبثهم بمثل هذا العمل .

6-<u>أهداف و نشاطات الجمعيات :</u>

تعتبر جمعية الأمل و جمعية المشعل أساسا جمعيات ذات طابع صحي ،و انطلاقا من الدوافع الكامنة وراء تأسيسها و التي يأتي في مقدمتها الوضع الصحي المزري للمواطنين الجزائريين كما عبر عنه المبحوثين و بشكل صريح و مباشر ،هو ما يفسر تركيز هذه الجمعيات على هذا الموضوع و تبرزه من خلال النشاطات التي تقوم بها بالإضافة إلى الهدف المرجو منها .

"... أهم نشاطات الجمعية هي الحسيس ، كما تعلمين الجمعية مخصصة

لمساعدة مرضى المصابين بسرطان الثدي و بالتالي نشاطنا الأساسي هو التوعية

توعية النساء خاصة في المناطق النائية بضرورة و حتى فائدة الفحص و التشخيص

المبكر لهذا المرضى... و نحن هذه الأيام نحن بصدد تحضير حملة للتوعية في

منطقة القبائل إن شاء الله ..."

".... الهدف الأسمى للجمعية هي لا نرى أي مريض ، نريد أن يشفى الجميع ...."

(رئيس جمعية الأمل أنظر الملحق 02)

"... أهم نشاطاتنا زيارة المرضى ، القيام بأيام تحسيسية ..."

"... نريد أن المصاب يكون شخص عادي طبيعي في حياته اليومية ..."

(رئيس جمعية المشعل انظر الملحق 03)

كل من جمعية الأمل و المشعل ترتكز في نشاطاتها على الأيام التحسيسية خاصة في الأيام والمناسبات العالمية مثل اليوم العالمي لداء السكري و غيره ، بهدف رفع مستوى التوعية بين أفراد المجتمع و تتمثل

مواضيع حول أهمية التشخيص المبكر للمرض، و كذا كيفية التعامل معه من أجل ضمان حياة عادية قدر الإمكان أي حتى لا يؤثر المرض و بشكل سلبي على البيئة المحيطة بالمريض ،و إضافة إلى ذلك زيارة المرضى و محاولة التحسين من أوضاعهم سواء المادية المعنوية و بالأخص الصحية لكن كل هذه النشاطات تكون في إطار محترم لا يسبب أي إزعاج أو حرج للمتعاون معهم أو المرضى .و تمثل هذه الأيام التحسيسية فرصة من أجل الالتقاء بين الشعب و أداة الوصل بينه و بين السلطات .

7-مشاكل و عراقيل الجمعيات

الجمعيات في الجزائر مهما كان نوعها ، و خاصة في حالتنا هذه أي الجمعيات الناشطة في المجال الصحي و فيما يخص المشاكل أين كانت مادية معنوية إدارية نجد أن هناك اختلاف حولها .

أ- مشكل الثقافة التطوعية عند المواطنين

"... بصفة عامة هناك نقص فيما يخص الوعي بأهمية الجمعيات ، لكن هذا لا يعني انه لا يوجد قلة لديها هذه الثقافة فعلى مستوى الجمعية هناك أشخاص يأتون للمساعد و المشاركة و الجمعية تتلقى تشجيع من المواطنين حول نشاطاتها و لعل أحسن مثال هو حضورهم عند قيامنا بتلك الحملات لكن لا تزال ناقصة على العموم ."

(رئيس جمعية الأمل أنظر الملحق 02)

"... هناك حماس و شوق للعمل و التطوع لكن ولو الناس تعرف تتوجه شعبنا رائع ... ما ينقص هو غياب المعلومة فالمعلومة لا تصل إلى الشعب الجزائري..."

(رئيس جمعية المشعل أنظر الملحق 03)

من خلال الإجابات التي طرحنها ، نرى أنه بالفعل هناك غياب للوعي الجزائري بثقافة و أهمية التطوع ، الأمر الذي يجعل منه غير فعال في هذا الإطار هذا بصفة عامة ، لكن هذا لا يعني غياب تام و كامل للشعب الجزائري و ذلك لأن هناك فئة صغيرة جدا تشارك و تساهم في العمل التطوعي، و لعله من جملة الأسباب وراء لذلك هو غياب عنصر الاتصال و التواصل ، و هذا المشكل يقع على عاتق كل من الدولة و الجمعيات إذ هذا يمثل على أن الأيام التحسيسية التي تقوم بها هذه الجمعيات غير كافة لنشر أهمية التطوع بين أفراد المجتمع .

ب- المشاكل الإدارية

"... فيما يخص المشاكل يعني الحمد لله لا توجد ليس لدينا أي مشكل

فيما يخص إجراءات الإدارية يعني حول التجديد أو غير ذلك كل هذه الأمور

استطعنا التعامل معها بسهولة و لم تشكل عائق..."

(رئيس جمعية الأمل أنظر الملحق 02)

"... مشكلنا الوحيد و الرئيسي هو مكتب الجمعية الجمعية ليس لها

مكتب حتى و لو كان مربع صغير فنحن نجتمع كل مرة في مكان

... فالبيروقراطية موجودة و الدليل على ذلك أكياس الوثائق المطلوبة

منا فالبيروقراطية موجودة لكن لا نتعامل معها و أنا شخصيا لا آخذها

بعين الاعتبار لأنه عندي هدف فمهما كانت المشاكل أكيد لها حل ."

(رئيس جمعية المشعل أنظر الملحق 03)

إن هذا الاختلاف الموجود فيما يخص الإجراءات الإدارية لهو أحسن دليل على عدم سريان القانون 12-06 الخاص بالجمعيات عليها دون استثناء ، فالبعض تعاني من هذه الإجراءات و الكمية الهائلة من الوثائق المطلوبة و البعض الأخر لا ، بالتالي هذا يمثل وعن حق على وجود تناقض و عدم مساواة .و بالرغم من هذا فالجمعيات التي تعاني من هذا المشكل أو من مشاكل أخرى مثل جمعية المشعل و مشكل المقر أو المكتب لم تستسلم وواصلت نشاطها الجمعوي .

ج- المشاكل المادية

"...المساعدات يعني فيما يخص الدولة الحمد لله ليس لدينا مشكل

فيها و حتى الصورة الموجود أمامك (يشير إليها) فيها قام رئيس الجمهورية

بتكرم الجمعية ، أيضا هناك مواطنين يمرون على مكتب الجمعية

و يضعون ما تيسر عندهم لمساعدتنا..."

(رئيس

جمعية الأمل أنظر الملحق رقم 02)

"... فيما يخص دعم الدولة هناك دعم يعني ميزانيات البلديات و غيرها

لكن أنا شخصيا إلى يومنا هذا لم أتلقي دعم من الدولة و لذا فنحن

نتعامل بأموالنا أما تبرعات الشعب فأنا لا أتعامل معها و رافض لهذه

الفكرة..."

(رئيس

جمعية المشعل انظر الملحق رقم 03)

بخصوص هذه الفكرة و انطلاقا من الإجابات المعروضة، نرى أن الدولة لا تقوم بتقسيم الأموال بشكل عادل و متساوي رغم أن كلا الجمعيتين تنشطان في نفس المجال ، بالإضافة إلى هذا هناك اختلاف حول قبول فكرة التمويل من الشعب لدى البعض و هو ما يحد من إشراك المواطن في العمل الجمعوي التطوعي .

8- نظرة الجمعيات لقطاع الصحة الجزائري و أداء الجمعيات

اتفقت اجابات المبحوثين ن حول السؤال الذي أدرجتاه في المقابلة و الذي يتضمن واقع الصحة في الجزائر، و لقد كانت الإجابات كالأتي :

"... يعني الصحة في الجزائر كانت غائبة يعني القطاع الصحي كان

غير موجود و المواطن هو الذي كان يعاني ، اليوم هناك يعني تحسن خفيف

و وعي لكن يبقى هذا القطاع ضعيف..... الجمعيات يعني تقدر تساهم

لكن لا يمكن لها ذلك لوحدها يجب أن تهيأ البيئة اللازمة لذلك حتى

لا تظهر في المناسبات فقط و تكون محدودة..."

(رئيس جمعية الأمل أنظر الملحق رقم 02)

"... الصحة تحتاج إلى الصحة و الصحة في الجزائر الآن الحمد لله

هي بخير عما كانت عليه ، ولكن هذا القطاع يحتاج إلى رسكلة

و أنا لا احدد سواء أطباء ممرضين ...الخ ... و الجمعيات قدرتها محدودة

و يمكن لها أن تساهم في آمر من الأمور على الأقل..."

(رئيس جمعية المشعل أنظر الملحق رقم 03)

إن الجمعيات من خلال إجاباتهم حول موضوع الصحة في الجزائر، فهي تؤكد على الوضع المزري الذي يعاني منه قطاع الصحة في الجزائر ، بالرغم من الإصلاحات و التحسينات التي شهدها هذا القطاع

في الآونة الأخيرة هذا من جهة ، و من جهة أخرى نجد أن رؤساء الجمعيات يؤكدون على الدور الغير فعال للجمعيات التي يطغى عليها طابع المناسباتية و القيود الموضوعة في نشاطها كونها محدودة لا يمكن لها أن توصل مختلف القضايا الصحية الخاصة بالمواطنين .

المطلب الثاني :الجمعيات الناشطة في التعليم و التربية

1-التعريف برابطة النشاطات الترفيهية و التربوية

أنشأت الجمعية في 1973 ، بالتعاون مع المديرية العامة للشباب و الرياضة لولاية الجزائر ، تضم الرابطة 9 جمعيات من مهامها تقديم العون النفسي البيداغوجي للأطفال داخل المستشفيات ، تحسين الأشغال الترفيهية و التعليمية للأطفال المرضى ، التحسيس بحقوق الطفل و يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق إنسانية المستشفى .[1]

2- التعريف بالجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ

هي جمعية وطنية تأسست في 2008 ، هدفها إنشاء تنظيم لأولياء التلاميذ من أجل معالجة مشاكلهم و مشاكل المنظومة التربوية و كذا المطالبة بحقوق التلاميذ داخل و خارج المدرسة أو المؤسسة التعليمية .

3-الانخراط و التأسيس

لقد كان وراء إنشاء هذه الجمعيات أسباب خاصة بكل واحدة منها ، مثلت بهذا دافع لإكمال مسيرتها و نشاطاتها .

"... ما أكون في الرابطة كنت مربية في مصلحة الترفيه التربوي بمستشفى
مصطفى باشا و كانت الإمكانيات ناقصة للعمل مع الأطفال و لذلك
نحن المؤطرين أسسنا جمعية النشاطات و الشباب الأطفال المرضى و في 92 لكي
يكون عندنا أموال لنشتري المواد اللازمة للعمل مع الأطفال ..."

(رئيسة الرابطة أنظر الملحق رقم 04)

"... بدأت العمل الجمعوي في الكشافة الإسلامية ثم الاتحاد الوطني للشبيبة
الجزائرية ،و أنا في عمري لا أتجاوز 15 سنة و بدأت أترأس جمعية أولياء التلاميذ
و أنا في عمري 19 سنة ، انخرطت في سلك التعليم و أنا في سن 18 و نصف...
إذن بقيت تلك الروح و الرغبة و الحيوية في العمل الجمعوي إلى حد اليوم..."

[1]-انظر الملحق رقم 6.

(رئيس جمعية أولياء التلاميذ05)

من خلال هذا نرى أن هناك خلفية وراء الانخراط في الجمعيات و العمل الجمعوي ، فجل الأسباب كانت مرتبطة بنوعية العمل الذي يقوم به هؤلاء الأعضاء كما أن روح الوطنية و الوعي بأهمية العمل داخل الجمعية له الشأن الكبير في انخراطهم و تأسيسهم للجمعيات . و بالتالي هناك دوافع عملية و اجتماعية و راء هذا الانخراط .

4- خلفية المشاركة في التنظيم الجمعوي

"...بصفة عامة المرأة تميل للجانب التربوي و الصحي خاصة عندما تكون أما

ليكون بودها أن تتكفل بأطفالها في المنزل و في خارجه و بصفتي مربية فأنا

لا أعرف أن أقوم بشيء أخر سوى التكفل بالأطفال أو الشباب و لهذا هذا الشيء

هو أمر عادي جدا..."

(رئيسة الرابطة انظر الملحق رقم 04)

"... اختيار هذا النوع لأني رأيت أن جمعية أولياء التلاميذ هي أساس

قطاع التربية هو أساس بناء الأمة هو أساس صناعة الأجيال هو العمود

الفقري للوطن... يعني هذا عمل خيري مثل عمل اللجان الدينية

في المسجد أي عمل تطوعي و عمل خيري في سبل الله..."

(رئيس جمعية

أولياء التلاميذ أنظر الملحق رقم 05)

من خلال هذه الإجابات نرى أن هناك منطلق ديني وراء عمل هذه النشاطات و بالتالي ،هذه القيم الدينية كان لها انعكاس على الفعل الاجتماعي الخيري كل هذا يؤكد على أن الجمعيات لها منطلقات و مبادئ تستند عليها ، بالإضافة إلى أن نوع العمل يمثل دافع من اجل الاستمرارية في العمل و ان كان بشكل مختلف .

5-أهمية العمل الجمعوي :

لقد أكدت الإجابات التي تلقيناها من خلال إجرائنا للمقابلات مع هذه الجمعيات، على أن العمل الجمعوي له ثقل كبير سواء المجتمع أو في العمل الذي تقوم به و لعل دليل ذلك الاجابات التالية:

"... الجمعوي هو قوة لأنه هناك مجالات تتدخل فيه الدولة و مجالات تتدخل

فيهم الإدارة ...الخ و هناك مجال يخص الشعب مباشرة و يخص الإنسان أي هناك

بعض الأمور لا تصل إلى الدولة و الجمعيات هي قوة من اجل المجتمع المدني

ينتظم و يعالج بغض المشاكل بصفة عقلانية و ذكية و الدولة تتكفل مادية..."

(رئيسة الرابطة انظر الملحق رقم 04)

"... لله يا آخت العمل الجمعوي يعني اعتبره جهاد في سبيل الله..."

(رنيس جمعية أولياء التلاميذ أنظر الملحق رقم 05)

من خلال هذه الإجابات نرى المبحوثين يعطون أهمية للعمل الجمعوي ، إلا أن هناك اختلاف فيما يخص السند أو الأهمية التي يبديها كل واحد ، فرئيسة الرابطة و من خلال إجابتها نرى أنها تقيدت بالجانب السياسي و التأكيد على أن المجتمع المدني هو قناة وصل بين الدولة و الشعب ، في حين أن رئيس جمعية أولياء التلاميذ قد ربط أهمية العمل الجمعوي بالقيم الدينية المحضة.

6- الهدف و النشاطات

من خلال الاجابات التي قدمها المبحوثين حول الدوافع الكامن وراء اختيارهم لهذا النوع من الجمعيات أي الجمعيات ذات الطابع التعليمي ، نرى أن الجمعيات تسعى من خلال نشاطاتها الى العمل من أجل تحسين المنطومة التربوية بشكل أو بأخر ، و تتمثل نشاطات هذه الجمعيات في:

"... نشاطات الجمعية هي نشاطات تربوية ثقافية و أخرى فنية ، أي هناك

نشاطات داخل المستشفيات التي تهم الطفل مباشرة مثل ورشة عمل أو

موسيقى حسب قدرات الطفل... كل هذا من أجل ا إنسانية المستشفى

لا نريد أن يصبح الأطفال عبارة عن أرقام..."

(رئيسة الرابطة أنظر الملحق 04)

"... نبرمج إحياء المناسبات الدينية و الوطنية و التاريخية إلى العمل

الكبير جدا و المهم جدا و هو مساعدة التلاميذ ماديا و معنويا ، لذلك

نساهم بالأموال في شراء الملابس و الأدوات و الكتب المدرسية و دفع نفقات

التمدرس و حقوق التسجيل في امتحانات البكالوريا و BEM كذلك نقوم

بأيام دراسية لنعالج ظاهرة معينة مثل التسرب المدرسي ،و ظاهرة التوجيه

المدرسي لان الكثير من المواضيع كالتسرب المدرسي ي عني الجميع يعني المدرسة

و يعني الأولياء ،و كذلك التوجيه المدرسي يعني المدرسة نقوم بأيام دراسية و نقوم بملتقى حول هذا المواضيع ..."

(رئيس جمعية أولياء التلاميذ أنظر الملحق رقم05)

إن النشاطات التي تقوم بها الجمعية كلها تنصب في إطار التربية و التعليم و إصلاح المنظومة التربوية ، حيث تقوم الجمعيتين بتقديم المساعدات المالية و المعنوية للتلاميذ سواء المرضى أو المعوزين أو غيرهم ،بالإضافة إلى برمجة نشاطات في المناسبات الدينية و الوطنية ، و كذا إقامة ورشات عمل خاصة بالأطفال داخل المستشفيات كل حسب قدرته و تندرج ضمن نشاط جمعية أولياء التلاميذ أيام تحسيسة لمواضيع خاصة بالبيئة المحيطة بالمنظومة التعليمية كالتسرب المدرسي و التوجيه المدرسي و غيرهم و ذلك يكون بالتعاون مع هيئات عمومية .

7-مشاكل و عراقيل الجمعيات

تعمل الجمعيتين من خلال جملة النشاطات التي تقوم بها ، على تحقيق أهداف تخدم قطاع التربية و التعليم في الجزائر بصفة عامة ، إلا أن مسار بعض الجمعيات تتعقبه عراقيل في حين أن البعض الأخر لا يعرف أي مشكل على الإطلاق

"...صراحة الرابطة لا تعاني من مشاكل و ذلك بفعل النشاطات التي نقوم بها فأين يكون الأطفال تكون تسهيلات من كل الجهات الشعب الدولة و الإدارة الكل مع القانون الأخير كان ممكن أن يحصل مشكل بسبب غياب بعض الوثائق لكن بمجرد ما رأوا نوع الجمعية كان هناك تسامح و تعاون فكل هذا لا يمثل مشكل بالنسبة لنا... بالنسبة للتمويل عندنا دعم من الدولة و الحمد لله عندنا أموال تمكننا من العمل براحة ..."

(رئيسة الرابطة أنظر الملحق رقم 04)

"... الجمعيات و ليس جمعيتنا فقط بل كل الجمعيات تعاني من البيروقراطية و تعاني من التهميش و من أزمة مالية خانقة... الإعانات التي تقدمها الدولة بعض الأحيان البلدية أو الولاية تقدم الإعانات لكن لما تصبح الجمعية ذات صبغة وطنية فلا يوجد إعانات فالجمعية تنشط باشتراكات الأعضاء ..."

(رئيس جمعية أولياء التلاميذ أنظر الملحق رقم 05)

بالرغم من العدد الهائل الذي تعرفه الجمعيات في الجزائر، إلا أنها و على العموم تعاني من مشكل اللامساواة ، فالجهات المسؤولة على الجمعيات لا تقوم بمهامها على أكمل وجه ، فالمال يمثل مشكل بالنسبة لبعض الجمعيات في حين أنها لا تطرح أي إشكال بالنسبة للجمعيات الأخرى ، و هو ما يدل على غياب الرقابة فيما يخص توزيع الإعانات .و نفس الشيء بالنسبة للإجراءات القانونية و الإدارية فحسب إجابات المبحوثين نجد أن لا تزال بعض الجمعيات و في ظل القانون الجديد تعاني من مشكل البيروقراطية ، الأمر الذي يؤكد على أن هذا القانون الجديد لم يحسن من وضعية الجمعيات فيما يتعلق بالوثائق المطلوبة منها سواء في عملية التأسيس أو المطابقة ، و على الرغم من هذا نجد رغبة لدى الجمعيات الجزائرية في مواصلة عملها .

و لقد أشار المبحوثين في المقابلة التي أجريناها معهم إلى موضوع الثقافة التطوعية ، ليجمعا على أن التطوع في الجزائر ضئيل و ضعيف خاصة في الآونة الأخيرة فحسبهم ، سنوات السبعينات في الجزائر قد مثلت العصر الذهبي للتطوع و هو عكس ما يرونه اليوم حيث يشير رئيس الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ إلى :

"... فالعمل التطوعي في الجزائر يحبذا لو ترجع أيام بومدين رحمه الله...

العمل التطوعي الآن نقص بكثير لذلك أردنا أن ندفع عجلة إعادة إحياء

العمل التطوعي هذا في المجتمع الجزائري..."

في حين اقترحت رئيسة رابطة النشاطات الترفيهية و التربوية ، إدماج مفهوم التطوع ضمن سياسات الدولة قصد إعادة إحياء هذه الرغبة لدى المواطنين الجزائريين، و كذا زيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي بين الأفراد ، و في قولها :

"... يجب إن تكون سياسة تطوعية لان التطوع في السبعينات كانت

الثقافة التطوعية و العمل التطوعي لان السياسة في ذلك الوقت كانت

تشجع أما الآن المادة هي التي تتحكم الإنسان لا يمكن له أن يتطوع

بدون مقابل..."

8-نظرة الجمعيات حول قطاع التعليم و أداء الجمعيات

لقد أدرجنا في المقابلات التي أجريناها سؤال حول التعليم في الجزائر ، و نظرة الجمعيات الناشطة في هذا المجال حول فعالية هذا القطاع باعتباره ،الاساس و المؤشر الذي تقاس عليه تقدم الدولة فهو يمثل نواة لنشأة الشباب والجيل الذي يمكن له أن يخدم البلاد و يساهم في تطورها ، و لقد أشار المبحوثين الى هذه الاهمية التي يحضى بها القطاع التعليمي بالاضافة الى استيائهم من وضع هذا القطاع في الجزائر ، و الذي يمتاز قلة الاستقرار سواء من حيث المناهج المتبعة أو من حيث ديمومية و استمرارية الافكار التعليمية ، فأغلب التجارب التي تطبقها الجزائر في قطاع التعليم لا تخضع لدراسة و لا تقيم و هو ما يؤثر على غياب الأهداف المرجوة منها ، و لعل الاصلاحات التي تقوم بها الدولة غالبا ما تكون متأخرة

و لا تحقق أي شيء ، و بالتالي فان كل هذا يؤكد على الهشاشة التي يعاني منها القطاع التعليمي في الخزائر و في هذا الخصوص تكلم المبحوثين :

"... في الدول المتقدمة عرفت أن هناك قطاعات تمثل العمود الفقري للدولة و هي الصحة التعليم و العدالة و بالتالي التربية ضرورية لأنها هي التي تكون المواطن غدا أما التعليم في الجزائر فهو مخبر تجارب كل واحد يأتي بفكرة يجربها 10او 15 سنة ثم يغير و هكذا و لذا هذا القطاع يجب أن يتماشى مع المجتمع ".

(رئيسة الرابطة انظر الملحق رقم 04)

"... و قطاع التربية الجزائري يعاني الأمرين و من كثير من الجوانب أولا سوء التسيير من الوزير إلى عامل النظافة ثانيا يعاني من السياسيين الذين يريدون التدخل فيه و فرض إيديولوجية حزبه هذا يؤثر سلبا في قطاع التنمية و يعرقل النمو الشامل للقطاع التربوي... لكننا نسعى إلى تحقيق هدف أسمى الذي هو المساهمة و المشاركة في كل قرار هام يخص قطاع التربية..."

(رئيس جمعية اولياء التلاميذ انظر الملحق رقم 05)

خلاصة :

من خلال ما تقدم في هذا الفصل ن نرى أن كل من القطاع الصحي و التعليمي و بالرغم من التحولات التي عرفها في مسارهما التاريخي ، إلا أنهما لا يزالان يعرفان مشاكل جمة هذه المشاكل كانت نتيجة لتراكمات الإصلاحات الخاطئة و الغير مدروسة في كل من القطاع التعليمي و الصحي .

أما فيما يخص الجمعيات التي تنشط في القطاع الصحي و التعليمي ، الناشطة على مستوى الجزائر العاصمة و التي حاولنا التقرب منها من خلال إجرائنا لمقابلات مع رؤسائها ،رأينا أن هذه الجمعيات و بسبب ما يعاني منه القطاع الصحي و التعليمي من مشاكل فهي لا تؤدي عملها كما يجب بالرغم من كل العراقيل التي تعرفها فهي تواصل المسار نحو تحقيق أهدافها .

الخاتمة :

إن دراسة موضوع المجتمع المدني عامة ، و الجمعيات خاصة كان بغرض الوقوف على مدى فعالية هذه المؤسسات و مدى قدرتها على تشكيل قناة وصل بين الشعب و السلطة ، و ذلك من قياس مدى

اهتمامها بالقضايا الاجتماعية التي تخص أفراد المجتمع ، و كذا مستوى التنسيق بين هده الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني من أجل العمل على تحقيق التنمية .

و سنحاول في ختام هذا البحث المتواضع ،أن نقوم بالإجابة على الفرضيات التي وضعناها كإجابات مؤقتة لإشكالية الدراسة التي تدور حول دور الجمعيات في تحقيق التنمية الاجتماعية ، و من أجل هذا توصلنا إلى هذه النتائج و المقترحات :

- أن المجتمع المدني الجزائري ، ليس وليد السنوات الأخيرة و إنما أصوله و جذوره متأصلة في تاريخ الجزائر ، و لعل التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر قد ساعدت على ظهوره بشكل غير تقليدي من خلال فسح المجال لحرية التعبير و إبداء الرأي .
- الجمعية هي عمل إرادي من طرف مجموعة من الأفراد ،هذا العمل له توجه و هدف معين و محدد ،ويعكس اسم الجمعية النشاطات التي تقوم بها و التي تكون في إطار قانوني مضبوط يسمح لها أن تباشر مهامها و نشاطاتها بطريقة شرعية من اجل تلبية احتياجات الآخرين .
- لقد مثلت فترت التسعينات بالنسبة للباحثين في الحركة الجمعوية ، مرحلة انفراج للعمل الجمعوي الجزائري إلا أن حقيقة الكم الهائل من الجمعيات الذي شهدته الجزائر كان بشكل أو بأخر ظاهريا إذ لم تستطع هذه الجمعيات أن تساهم و بشكل كبير في ربط أفراد المجتمع بالسلطة الحاكمة ، نظرا للقيود المفروضة عليها خاصة من الجانب القانوني .
- أمام ما تعاني منه الجمعيات الجزائرية من عوائق ،من تهميش و إقصاء و جعلها غطاء لتحقيق أهداف شخصية قد جعل من مفهوم العمل الجمعوي يعرف غموض فيما يتعلق بعنصر استقلالية الجمعيات و كذا العمل من أجل الصالح العام ، للتتضائل بهذا روح التطوع لدى الشعب الجزائري مقارنة لما كان عليه في السابق .
- الواقع المزري للقطاع الصحي و التربوي في الجزائر ، و بشكل أو بأخر قد جعل من عمل الجمعيات مقتصر على إيجاد حلول لمشكل من بين مجموعة المشاكل التي يواجهها القطاع الصحي و التعلمي في الجزائر بسبب غياب دور الدولة و مناسباتية الجمعيات .
- الصحة و التعليم يمثلان العمود الفقري لأي دولة و الجزائر قد شهدت عدة مراحل و عدة إصلاحات ، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحسن من وضع المواطنين كونها لم تتماشى مع الوضعية الاجتماعية للمجتمع الجزائري و لم يتم دراستها بشكل دقيق و بشكل يسمح باستثمار نتائجها .

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي أقمناها حول الجمعيات الناشطة في مجال الصحة و التعليم، و من خلال المقابلات التي أجريناها توصلنا إلى مجموعة توصيات بخصوص مجال الصحة و التعليم من جهة و من جهة أخرى بخصوص الجمعيات الجزائرية :

1- فيما يتعلق بالصحة

- عمومية و مجانية الصحة أو التداوي في الجزائر ، يجب أن يتجسد عن حق في أرض الواقع و يجب ألا يمثل هذا أي جانب المجانية استهزاء و عدم توفير ظروف ملائمة داخل المستشفيات للمرضى .

- فرض رقابة صحية على الطاقم الطبي ، سواء من حيث احترام ساعات العمل أو من حيث الأداء و كذا التعامل مع المرضى .
- خلق نوع من التنسيق بين إدارة المستشفيات و الجمعيات الناشطة في المجال الصحي لتغطية النقائص من جهة و من جهة أخرى زيادة فعالية نشاط الجمعيات من خلال ربطها أكثر بالواقع الصحي المعاش و بصفة دائمة

2-فيما يتعلق بالتعليم

- إشراك الأسرة التربوية بما فيها الجمعيات الناشطة في مجال التعليم ، في كل قرار يتعلق بالمنظومة التربوية و كذا إنشاء مكاتب خاصة متكونة من متخصصين في ميدان التعليم ، من أجل اقتراح برامج و سياسات إصلاحية مدروسة بدقة .
- تأسيس جمعيات في كل مدرسة أو مؤسسة تعليمية ، بهدف تقريب الجمعيات من الطلبة و أوليائهم و كذا خلق تعاون بين جمعيات المؤسسات التعليمية لكل بلدية .
- ضرورة وعي الجهات العمومية المشرفة على القطاع التعليمي في الجزائر ، سواء وزارة او مؤسسات أخرى بأهمية هذا القطاع و ضرورته في تحقيق التطور و بناء الأمم ، و عدم جعله حقل للتجربة المناهج المختلفة .

3-فيما يتعلق بالجمعيات

- إعادة النظر فيما يخص قانون الجمعيات و ضرورة تعميمه و سريانه على كل الجمعيات ، بالإضافة إلى المساواة بين الجمعيات فيما يخص التمويل و إشراك المواطنين في هذه العمل الجمعوي من خلال الحث على جمع التبرعات ، دون أن ننسى مشكل البيروقراطية و ضرورة إنقاص الوثائق المطلوبة من الجمعيات خاصة في مرحلة التجديد.
- فرض رقابة على الجمعيات فيما يخص دعم الدولة ، و ذلك من خلال تقديم تفسيرات لكل ما يتعلق بإنفاق هذه الأموال .
- خلق وزارة خاصة بالجمعيات كأحد مؤسسات المجتمع المدني ، بهدف احتواء العدد الهائل لها و الاستثمار بها ، من خلال حثها على ديمومة نشاطاتها حتى لا تظهر في المناسبات فقط و منه لا تكون ظرفية ومنه إعادة ثقة الشعب الجزائري بالجمعيات و عملها من خلال إشراكها في عملية اتخاذ و صنع القرار .

الملاحق

الملحق رقم *01*

دليل المقابلات الخاص بالجمعيات

دارت المقابلات حول المحاور التالية :

اليوم :

الوقت :

المكان الذي أجريت فيه المقابلة :

1-**المبحوث :**

السن

المستوى الدراسي

المهنة

الحالة العائلية و عدد الأولاد

2-**المشاركة**

البداية الأولى للعمل الجمعوي

الأوقات المخصصة لذلك

أسباب الانخراط في العمل الجمعوي

3-**النشاطات**

أنواع النشاطات التي تقوم بها الجمعية

كيفية التحضير للنشاطات

أهداف الجمعية و طرق تحقيقها

خطط الجمعية المستقبلية

4-التمويل

مصادر التمويل و قدرتها الكفائية

مشاركة الأعضاء لتمويل نشاطات الجمعية

ملحق رقم*02*

مقابلة مع (مبحوث رقم 1)رئيس جمعية الأمل كتاب عبد النور ،يوم 2014/05/20 على الساعة 10:00 صباحا بمقر الجمعية ساحة 1 ماي .

س1: كيف كانت بداية مشاركتكم في العمل الجمعوي ؟

ج1:باعتبار أني عامل في مركز بيار و ماري كوري ، و نظرا للأوضاع الصحية للمواطنين الذين أغلبهم من المناطق البعيد و النائية قررنا أنا وعمال آخرين في مركز بيار و ماري كوري ومنذ التسعينات أن نقوم بتأسيس جمعية في إطار مضبوط من أجل تقديم المساعدات مهما كانت للمرضى .فالانطلاقة الأولى لي كانت من خلال الأوضاع الصحية التي كنا نشاهدها من خلال عملنا في المركز.

س2: ما هو سبب اختياركم لهذه الجمعية دون غيرها ؟و كيف تحصلتم على العضوية فيها وهل تغيرت ؟

ج2:كنت قد قلت لكي أن الدافع الأساسي وراء إنشائنا لهذه الجمعية ، كان الوضع الصحي لغالبية المرضى و أيضا نقص القدرات بنسبة لهؤلاء العائلات من أجل التداوي سواء من حيث بعد المكان أو من حيث قدراتهم فيما يخص المال ، دون أن ننسى أني أعمل في قطاع الصحي و بالتالي كان الاختيار لهذه الجمعية وفقا لهذه الأسباب .بالنسبة لحصولي على العضوية لم يكن هناك أي مشكل في ذلك باعتبار أنني و مجموعة من الزملاء من اقترح هذه الفكرة .في السابق كنت مسؤول على خزينة الجمعية و في أخر اجتماع لأعضاء الجمعية تم تعيني رئيس للجمعية .

س3:ماذا يمثل لكم العمل الجمعوي ؟

ج3:ماذا أقول لكي ، العمل الجمعوي هو نابع من الإنسان من خلال حبه لفعل الخير هكذا تربينا و تعودنا على عمل الخير ، فمساعد الناس بالنسبة لي شي ء نبيل بحيث أصبح العمل الجمعوي جزء لا يتجزء من حياتي .

س4:ما هي أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعية و كيف يتم التحضير لها ؟

ج4:أهم نشاطات الجمعية هي التحسيس ، كما تعلمين الجمعية مخصصة لمساعدة مرضى المصابين بسرطان الثدي و بالتالي نشاطنا الأساسي هو التوعية توعية النساء خاصة في المناطق النائية بضرورة و حتى فائدة الفحص و التشخيص المبكر لهذا المرض . أعطيك مثال لا أدري إذا شاهدتي التلفاز فلقد قمنا بعملية تحسيسة بشرشال و صراحة كانت القاعة مملوءة يعني كان هناك تجاوب و أيضا تفاعل فالنساء كانت تسأل الأطباء الذين كانوا 13 طبيب حول أي سؤال فيما يخص هذا الموضوع و أيضا الجمعية تقوم نشاط قافلة الأمل للتوعية للجمعية الآن حافلة خاصة بها تدور بها حول الولايات و خاصة في المناطق النائية من أجل التحسيس .و نحن هذه الأيام نحن بصدد تحضير حملة للتوعية في منطقة القبائل إن شاء الله .

س5:ما هو الهدف الأسمى للجمعية و كيف تسعى للتحقيقه ؟

ج5: الهدف الأسمى للجمعية هي لا نرى أي مريض ، نريد أن يشفى الجميع .و التحسيس هو الطريقة من اجل الحد من المرضى المصابين بمرض سرطان الثدي فمثلا المرض هذا يمكن شفاؤه في حالة ما إذا كان المرض في بدايته مثلا إذا كانت المرأة تشعر بوجود حبة صغيرة في ثديها يمكن استئصالها بعملية جراحية صغيرة لكن في بعض الأحيان يأتينا حالات يكون المرض فيها في مراحل متطورة فهنا..... لا يمكننا حقا المساعدة و في الحملات التي قمنا بها اكتشفنا حالات مبكرة استطعنا مساعدتها و لكن وجدنا أيضا حالات متأخرة .

س6:ما هو رأيكم فيما يخص الثقافة التطوعية في الجزائر ؟

ج6:ماذا أقول لكي بصفة عامة هناك نقص فيما يخص الوعي بأهمية الجمعيات ، لكن هذا لا يعني انه لا يوجد قلة لديها هذه الثقافة فعلى مستوى الجمعية هناك أشخاص يأتون للمساعد و المشاركة و الجمعية تتلقى تشجيع من المواطنين حول نشاطاتها و لعل أحسن مثال هو حضورهم عند قيامنا بتلك الحملات لكن لا تزال ناقصة على العموم .

س7:ما هي أهم المشاكل التي واجهت الجمعية و لا تزال تواجهها ؟

ج7:فيما يخص المشاكل يعني الحمد لله لا توجد ليس لدينا أي مشكل فبما يخص إجراءات الإدارية يعني حول التجديد أو غير ذلك كل هذه الأمور استطعنا التعامل معها بسهولة و لم تشكل عائق ، فيما مضى كان عندنا مشكل خاصة بالنسبة للنساء اللاتي يسكن في مناطق بعيدة المشكل هو الإقامة كنا نبعثهن للإقامة في الفنادق لكن صراحة كان يمثل مشكل فالرجل الجزائري لا يترك زوجته تقيم في الفندق لوحدها بالإضافة إلا أننا كنا يعني نصرف المال بسبب ذلك و كان يعني يكلف جهد أيضا لكن الحمد لله الآن أصبح للجمعية إقامة خاصة بها في بيلكور و المرضى يقيمون هناك و لديهم نقل خاص بهم ينقلهم للمستشفى من اجل التداوي دون أي مشكل .

س8: ما نوع المساعدات التي تتلقونها و ما هو مصدرها؟

ج8: المساعدات يعني فيما يخص الدولة الحمد لله ليس لدينا مشكل فيها و حتى الصورة الموجود أمامك (يشير إليها) فيها قام رئيس الجمهورية بتكرم الجمعية ، أيضا هناك مواطنين يمرون على مكتب الجمعية و يضعون ما تيسر عندهم لمساعدتنا و هناك أيضا مساعدات أخرى تأتي للجمعية مثل أدوية حفوضات و غيرها و حتى الجمعية يعني تتوفر عندها صيدلية نقدم فيها أدوية للمواطنين غير مؤمنين بعد أن يحضر ملف كبيان أو دليل على ذلك فالمواطنين المؤمنين يمكن لهم أن يشتروا الأدوية ببطاقة الشفاء بدون أي مشكل . بالنسبة للأعضاء يساهمون فمثلا إذا قمنا بخرجات للمرضى يصرفون من مالهم بدون أي مشكل .

س9:ما رأيكم في القطاع الصحي الجزائري ؟و هل يمكن للجمعيات أن تحسن من الخدمات الصحية؟

ج9: يعني الصحة في الجزائر كانت غائبة يعني القطاع الصحي كان غير موجود و المواطن هو الذي كان يعاني ، اليوم هناك يعني تحسن خفيف و وعي لكن يبقى هذا القطاع ضعيف فمثلا القطاع الصحي في الجزائر لا يتوفر على جهاز التداوي بالأشعة و حتى يعني هناك مرضى حددوا مواعيد لجوان 2015 يعني هذا شيء..... و لقد وعدنا الوزير بتوفيره في سطيف و يعني نقول إن شاء الله .الجمعيات

يعني تقدر تساهم لكن لا يمكن لها ذلك لوحدها يجب أن تهيأ البيئة اللازمة لذلك حتى لا تظهر في المناسبات فقط و تكون محدودة .

ملحق رقم 03

مقابلة مع (مبحوث رقم 2)رئيس جمعية المشعل ،محمد بوستة،يوم 2014/05/22 على الساعة 11:00 بمستشفى بارني .

س1: التعرف على المبحوث و الجمعية ؟

ج1: بوستة محمد رئيس جمعية المشعل للمرضى المصابين بداء السكري على مستوى ولاية الجزائر الحركة الجمعوية أنا قديم فيها منذ التسعينات أول جمعية مرضى السكري لتكونت في الجزائر لمراد لله يرحمو مراد فرحادة الذي كان يرؤس جمعية مرضى السكري على مستوى ولاية الجزائر و الفدرالية الوطنية لأمراض السكر توفى مراد لله يرحمو تبدلت الأمور كونت أنا جمعية أخرى لهي جمعية المشعل سنة 2010من باب برنامج الجمعية عندها برنامج ثري كالتكفل بمرضى المصابين بداء السكري على مستوى ولاية الجزائر من الناحية المادية و المعنوية القيام بأيام تحسيسية أي التكفل بالمرضى المحرومين الذين بدون دخل والغير مؤمنين في الضمان الاجتماعي من ناحية التكفل بأدويتهم و زيارة المرضى في المستشفيات معالجة مشاكلهم إذا كان هناك مشاكل في المستشفيات بالرغم من أنها قليلة لكن بصفة عامة نتكفل بمرضى داء السكري على مستوى ولاية الجزائر .

س2:ماهية البداية الحقيقة لمشاركتكم في العمل الجمعوي ؟

ج2:أول عمل و انخراط لي في العمل الجمعوي كما أشرت إليه سابقا كان في جمعية مرضى السكري لولية الجزائر التي ترأسها مراد رحمه الله يعني منذ ذلك الحين اشتركت في العمل الجمعوي و كانت تلك الانطلاقة الحقيقية لي في هذا الميدان .أي قبل 2010 فأنا من مؤسسي جمعية أمراض السكر

س3:ما هو سبب اختياركم لهذا النوع من الجمعيات ؟ كيف تحصلتم على العضوية فيها ؟ وهل تغيرت ؟

ج3:في الحقيقة أنا بودي أن أجد في كل بلدية جمعية فهذا ينقص من المهام يضمن أن المريض سوف يجد الجهة التي تستقبله سواء من اجل التحدث معه أو مساعدته أو يوجهه أو غير ذلك يعني حتى و لو كان يعني بتحسين نفسيته عضويتي اكتسبتها من النشاطات التي أقوم بها و من حبي للناس و مساعدتهم و أحب المرضى فأنا مثلا مصاب بالسكر منذ عمر خمس سنوات إلى يومنا هذا نعم تغيرت عضويتي منذ الانخراط فأنا كنت عضو و كنت نائب رئيس و اليوم أنا رئيس الجمعية .

س4:ماذا يمثل لكم العمل الجمعوي ؟

ج4: و هو مساعدة و تنسيق يعني العمل الجمعوي يعمل نوع من الحركية الشعب يتحرك المؤسسة تعمل و هذا يخفف الضغط على المؤسسة العمومية بالإضافة إلى إن العمل الجمعوي وخارجا عن النشاطات التي أقوم بها خارج الجمعية سواء في المستشفى أو المنزل فأنا فكري يكون مرتبط بالجمعية منذ استيقاظي في الصباح أفكر في أسرار الجمعية مشاكلها لتصبح الجمعية جزء لا يتجزء مني أني

يوميا أنشط في الجمعية و اليوم كلفت عضو من اجل إحصاء عدد المرضى على مستوى مستشفى مصطفى باشا و باب الواد و معرفة طلباتهم واحتياجاتهم من اجل القيام بزيارات لهم .

س5:ما هي أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعية و كيف يتم التحضير لها ؟

ج5:أهم نشاطاتنا زيارة المرضى ، القيام بأيام تحسيسية كما أننا نحن الآن بصدد التحضير يوم تحسيسي للمصابين بداء السكر و كيف يتعاملون مع هذا المرضى في رمضان أي كيف يتعايش المريض بداء السكري مع شهر رمضان و هنا نشطات كثيرة مثل نشاطات رياضية بعد رمضان و بمناسبة اليوم العالمي لداء السكري نحن نحضر برنامج أخر و هو برنامج رياضي للمرضى المصابين بداء السكري و بدرجة أولى للمحتاجين يعني الأولوية تكون للناس المحتاجين من كل النواحي مادية و معنوية فوجود جمعية بجانبهم يساعدهم كثيرا .

س6: ما هو الهدف الأسمى للجمعية و كيف تسعى لتحقيقه ؟

ج6:هدفنا أن المصاب بداء السكري يعني أنت تعرفين أن مرض السكر هو مرض مزمن و بصفة عامة نريد أن المصاب يكون شخص عادي طبيعي في حياته اليومية فالمؤسسة يجب أن تفهم هذا الموضوع ما هو السكر و ما هو المريض بداء السكر و كيف يتعامل معه خاصة فيما يخص العلاقات الاجتماعية و بالتالي فهدفنا هو أن المريض بداء السكري يعيش حياة طبيعية مثله مثل باقي الناس فبالرغم من أن غالبا المريض هو متحصل على هذه الأمور لكن نوع من التدعيم سيكون جيد من طرف بعض الجمعيات .

س7: ما هو رأيكم فيما يخص الثقافة التطوعية في الجزائر ؟

ج7: هناك حماس و شوق للعمل و التطوع لكن ولو الناس تعرف تتوجه شعبنا رائع أنتي مثلا أنا متأكد لو انك تمشي في الطريق و تسمعي انه فلان مريض أو شيء سوف تساعديه أكيد لكن لو انك تعريفين المعلومة مثلا الجمعية الفلانية أو الدار الفلانية عندها محتاجين سوف تؤدين واجبك و مهامك يعني ما ينقص هو غياب المعلومة فالمعلومة لا تصل إلى الشعب الجزائري نعطيك مثال هناك شخص أعمى لا يرى كلمني لأنه سمع عن مريضة قطعت رجلاها و قد كلمني رغم انه أعمى لكي يساعد كل هذا لان المعلومة وصلت له فارا دان يساهم حتى و لو بالقليل . و الجمعية تتلقى دعم من الشعب فمثلا في اليوم العالمي للطفولة و في هذا اليوم الذي يخرج فيه الجميع مع أولاده الجمعية ستصطحب معها مرضى و الذهاب إلى دار الأيتام لزيارتهم ويكون هناك حفلة و هدايا و يكون أيضا يوم تحسيس في نفس الوقت .

س8: ما هي أهم المشاكل التي تواجه الجمعية ؟

ج8:مشكلنا الوحيد و الرئيسي هو مكتب الجمعية الجمعية ليس لها مكتب حتى و لو كان مربع صغير فنحن نجتمع كل مرة في مكان أما بالنسبة للبيروقراطية فأنا أتحدى الكل و بالرغم من كل شيء لما أريد أن أتعامل معها و لا اجعل منها مشكل فسيكون لي ذلك فالبيروقراطية موجودة و الدليل على ذلك أكياس الوثائق المطلوبة منا فالبيروقراطية موجودة لكن لا نتعامل معها و أنا شخصيا لا آخذها بعين الاعتبار لأنه عندي هدف فمهما كانت المشاكل أكيد لها حل .

س9: ما هو نوع المساعدات التي تتلقلها الجمعية و ما هو مصدرها ؟

ج9: فيما يخص دعم الدولة هناك دعم يعني ميزانيات البلديات و غيرها لكن أنا شخصيا إلى يومنا هذا لم أتلقي دعم من الدولة و لذا فنحن نتعامل بأموالنا أما تبرعات الشعب فأنا لا أتعامل معها و رافض لهذه الفكرة و لكن إذا كان عندي مشكل في الأدوية مثلا أقوم بطلب من اعتمادي إلى المخبر الفلاني فيما يخص المادة الفلانية لنتحصل عليها و في بعض الأحيان هذه المبادرات تكون بأموالي الخاصة و أموال أعضاء الجمعية .

س10: ما رأيكم في القطاع الصحي الجزائري ؟ و هل يمكن للجمعيات أن تساهم في تحسين الخدمات الصحية؟

ج10: الصحة تحتاج إلى الصحة و الصحة في الجزائر الآن الحمد لله هي بخير عما كانت عليه ، ولكن هذا القطاع يحتاج إلى رسكلة و أنا لا احدد سواء أطباء ممرضين ...الخ أطباؤنا يعملون ساعة هنا و 10 في عياداتهم الخاصة يعني هناك أطباء متهاونين في عملهم و هناك ممرضين لكن الأمور تمشي و الحمد لله و يهمني أن اطلب وجود التكوين و أن تكون هناك سياسة خاصة بالتكفل الجاد الحقيقي من الباب الإداري من الباب الصحي أي كل الأمور الصحية تكون من باب الحقيقي جدي و الجمعيات قدرتها محدودة و يمكن لها أن تساهم في آمر من الأمور على الأقل إذا كان المريض لا يشتكي في المستشفى فهو يشتكي في الجمعية ويتلقى مساعدات فالجمعية هي ملجأ المواطن فبعد كل شيء الجمعية تستقبل أي مواطن مهما كانت صفته و المواطن هو الأهم فإذا غاب المريض مثلا لا داعي لوجود المؤسسة و المدير والبروفسور فالجمعيات من المواطن إلى المواطن و نطلب من الكل إن يحترم مهامه و الجهة التي يتعامل معها وهو المريض .

الملحق رقم 04

مقابلة مع(المبحوث رقم 03) رئيسة رابطة النشاطات الترفيهية و التربوية ، وهيبة محمديوة ،يوم 2014//05/20 بمقر الرابطة العاصمة

س1: التعرف على المبحوث ؟

ج1:أنا وهيبة محمديوة عندي 52 سنة مربية رئيسة للشباب عندما تخرجت من مدرسة تكوين إطارات الشباب بشراقة دفعة 1982 تكوني لأعمل مع الأطفال ذوي صعوبة في التمدرس الأطفال المتشردين يعني كل طفل يجد صعوبة اعمل معه بدأت المسار مع الأطفال في مراكز إعادة التربية ثم هنا في العاصمة هناك مصالح تربوية في المستشفيات و كان هذا في الجزائر العاصمة فقط و هذه المبادرة كانت من مديرية الشباب مع مديرية الصحة و ذلك لأنه كان هناك الكثير من الأطفال في المستشفيات بعيدين عن النظر في مستشفى مصطفى باشا مثلا يصلون إلى 500 أو 600 طفل في العام يعني هناك 15 مستشفى على مستوى ولاية الجزائر كل مستشفى عند و أطفال و هؤلاء الأطفال قد تطول فترة بقائهم في المشفى حسب مرضهم و لذلك في الصباح يكون الطاقم الطبي مهتم به و في المساء وقت فراغ و منه دورنا نملأ وقت الفراغ ذلك و هناك جانب أخر و هو الجانب المدرسي حتى الأطفال لا يضيعون تمدرسهم فالطفل في المستشفى عنده دروس خصوصية و هناك أيضا مع مع المربي أستاذ للتعاون في هذه المجال حتى لا يضيع تمدرسه .

س2: كيف و متى كانت البداية الانخراط في العمل الجمعوي ؟

ج2: كما تعرفين أن العمل الجمعوي بدأ في التسعينات في الجزائر و قانون الجمعيات الأول في 1992 و أنا قبل ما أكون في الرابطة كنت مربية في مصلحة الترفيه التربوي بمستشفى مصطفى باشا و كانت الإمكانيات ناقصة للعمل مع الأطفال و لذلك نحن المؤطرين أسسنا جمعية النشاطات و الشباب الأطفال المرضى و في 92 لكي يكون عندنا أموال لنشتري المواد اللازمة للعمل مع الأطفال .

س3: ما هو سبب اختياركم لهذا النوع من الجمعيات ؟كيف اكتسبتم العضوية و هل تغيرت ؟

ج3:بصفة عامة المرأة تميل للجانب التربوي و الصحي خاصة عندما تكون أما ليكون بودها أن تتكفل بأطفالها في المنزل و في خارجه و بصفتي مربية فأنا لا أعرف أن أقوم بشيء أخر سوى التكفل بالأطفال أو الشباب و لهذا هذا الشيء هو أمر عادي جدا فأنا لم أفكر لماذا أو كيف لان هذا هو عملي و هذا هو ميولي إذن اخترت هذا النوع أما بالنسبة للعضوية في 92 مع فتح الدولة الأبواب أما الجمعيات للتتكون أصبحت الجمعيات مثل الفطر و كل واحد عنده فكرة ينشأ جمعية لتجسيدها و لذلك مع عملي في مصطفى باشا كنت جديدة و كما أسسنا الجمعية التي أنشأت بصفة عادية رئيسة المصلحة كانت هي رئيسة الجمعية و أخرى كانت أمينة المال لأنها كانت قديمة في هذا المجال و أنا كنت الأمين العام و بعدها أي اسمع هناك جمعية لرعاية الأطفال انخرط فيها مهما كانت عضويتي لأنني أحب المساعدة بالإضافة إلى أننا تكويننا في تلك الفترة كان أحسن و لذالك كنا نساهم بعد جمعية مصطفى باشا عممنا هذا العمل على مستوى المستشفيات الأخرى في العاصمة و الآن هناك 9 جمعيات في المستشفيات و بها أسسنا هذه الرابطة كتنسيقية للجمعيات التي تنشط في هذا المجال و كونا من تلك الجمعيات المحلية جمعية ولائية و ترشحت للرئاسة و تحصلت عليها .

س4:ماذا يمثل لكم العمل الجمعوي ؟

ج4: هذا سؤال وجيه العمل الجمعوي هو قوة لأنه هناك مجالات تتدخل فيه الدولة و مجالات تتدخل فيهم الإدارة ...الخ و هناك مجال يخص الشعب مباشرة و يخص الإنسان أي هناك بعض الأمور لا تصل إلى الدولة و الجمعيات هي قوة من اجل المجتمع المدني ينتظم و يعالج بغض المشاكل بصفة عقلانية و ذكية و الدولة تتكفل مادية ليكون حصة من أموال الدولة تذهب إلى الشعب عن طريق الجمعيات .

س5: ما هي أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعية ؟ و كيف يتم التحضير لها ؟

ج5: نشاطات الجمعية هي نشاطات تربوية ثقافية و أخرى فنية ، أي هناك نشاطات داخل المستشفيات التي تهم الطفل مباشرة مثل ورشة عمل أو موسيقى حسب قدرات الطفل و هناك نشاطات أخرى في المناسبات كالأعياد و رمضان حتى لا يحس الأطفال بالتهميش و الرابطة عندها جانب أخر أين تتكفل بالمنشطين الذين يتعاملون مع الأطفال و هنا نختار المنشطين الذين يحسنون التعامل مع الأطفال و نكون هؤلاء المنشطين من اجل الأطفال و بالتالي نشاطاتنا تعطي الأولوية للأطفال و كل ما يحيط بهم سواء الأمهات أو غيرهم مثلا في 1 جوان يوم الطفولة مستشفى دويرة يحضر لهذا الحدث و أيضا مستشفى باينام و الرابطة و مع مديرية الشباب المتعامل الأساسي للرابطة لتعمل على تحضير خرجات للأطفال في 31ماي و نخرج المرضى .

س6: ما هو الهدف الأسمى للجمعية و كيف تسعى لتحقيقه ؟

ج6: كل هذا من أجل ا إنسانية المستشفى لا نريد أن يصبح الأطفال عبارة عن أرقام فأحوال في المستشفى صعبة خاصة المرضى الذين يأتون من بعيد كل هذا حتى ننسق سواء مع الطاقم الطبي او غير ذلك حتى لا يكون المستشفى لشفاء الناس و فقط و من خلال نشاطنا نحاول تحسين البيئة المحيطة بالمريض .

س7: ما هو رأيكم في الثقافة التطوعية في الجزائر ؟

ج7: الثقافية التطوعية قبل أن تكون ثقافة يجب إن تكون سياسة تطوعية لان التطوع في السبعينات كانت الثقافة التطوعية و العمل التطوعي لان السياسة في ذلك الوقت كانت تشجع أما الآن المادة هي التي تتحكم الإنسان لا يمكن له أن يتتطوع بدون مقابل رغم هذا لا أعمم الحمد لله هناك أشخاص غير ذلك و أنا أود أن تدخل الثقافة التطوعية في السياسة الجزائرية والشعب لا يتطوع معنا و إنما يتضامن فالشعب الجزائري عنده حافز و شوق لذلك خاصة للمرضى و غير ذلك فعندما نأشر يحضر الشعب للتضامن لأننا نتعامل مع اضعف فئة في المجتمع .

س8:ما هي أنواع المساعدات التي تحصلون عليها و ما هو نوعها ؟

ج8: بالنسبة للتمويل عندنا دعم من الدولة و الحمد لله عندنا أموال تمكننا من العمل براحة و هناك ناس يحبون أن يتبرعوا بالرغم من إننا لا نقبل عادة تبرعات الشعب و هذه التبرعات التي تأتي من بعض الناس سلمها مباشرة إلى المحتاجين بالنسبة للأعضاء نحن لا نشارك بالأموال فيما يخص الدعم لكن نساهم بقدراتنا .

س9: ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها الجمعية ؟

ج9:صراحة الرابطة لا تعاني من مشاكل و ذلك بفعل النشاطات التي نقوم بها فأين يكون الأطفال تكون تسهيلات من كل الجهات الشعب الدولة و الإدارة الكل مع القانون الأخير كان ممكن أن يحصل مشكل بسبب غياب بعض الوثائق لكن بمجرد ما رأوا نوع الجمعية كان هناك تسامح و تعاون فكل هذا لا يمثل مشكل بالنسبة لنا لكن هناك شيء نطالب به وهو ليس جديد بالرغم من التغيرات التي تحدث وزير يتغير مدير يتغير و منه كل ما نطالب به هو اتفاقية بين مديرية الصحة و مديرية الشباب لأننا عندنا إطارات في مديرية الشباب يعملون في المستشفيات لكن لا يوجد أي وثيقة تدل على ذلك فنحن حوالي 50 إطار يعمل في المستشفيات و لا يوجد أي وثيقة لحمايتهم .

س10: ما هو رأيكم في قطاع الصحة والتعليم الجزائري ؟ و هل يمكن للجمعيات أن تساهم في تحسين الخدمات في مثل هذه القطاعات ؟

ج10:بالنسبة للجانب الصحي صراحة كلا هما يمثل يعني حالة أو صورة عامة و هناك أمور يجب أن تتغير فالقطاع الصحي مثلا هناك أمور مخصصة للشعب لان الشعب لا يستفيد منها ومنه قطاع الصحة أولا يجب أن يعود إلى الشعب و الشفافية يجب أن تكون إما ما يخص الأصحاب و المعارف فيكون لهم أيام خاصة بها أما التعليم في الدول المتقدمة عرفت أن هناك قطاعات تمثل العمود الفقري للدولة و هي الصحة التعليم و العدالة و بالتالي التربية ضرورية لأنها هي التي تكون المواطن غدا أما التعليم في الجزائر فهو مخبر تجارب كل واحد يأتي بفكرة يجربها 10او 15 سنة ثم يغير و هكذا و لذا هذا القطاع يجب أن يتماشى مع المجتمع .

الملحق رقم 05

مقابلة مع(المبحوث رقم4) رئيس الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ ، خالد أحمد ، يوم 2014/05/21 على الساعة 12:30 بوزريعة

س1: التعرف على المبحوث ؟

ج1:أنا رئيس الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ ، خالد أحمد المولود في 2 نوفمبر 1955، بخراطة ولاية بجاية هذه الجمعية أسسناها سنة 2008 ،نتيجة غياب الحركة الجمعوية لأولياء التلاميذ في الميدان ،و رأينا أن الأولياء تائهين بين الشرق و الغرب و بين الإدارة و المدرسة و كذلك التلاميذ في حاجة إلى تنظيم لكي يدافعوا عن حقوقهم و يساعد التلاميذ الفقراء والمساكين و المعوزين ،لهذه الأسباب هذه اجتمعنا نحن كمخلصين و رجال هذا الوطن من اجل إنشاء تنظيم لأولياء التلاميذ يعمل لحماية و الحفاظ على حقوق التلاميذ و حقوق الأولياء في المدرسة و خارج المدرسة .

س2:كيف و متى كانت بداية مشاركتكم في العمل الجمعوي ؟

ج2:بدأت العمل الجمعوي في الكشافة الإسلامية ثم الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ،و أنا في عمري لا أتجاوز 15 سنة و بدأت أترأس جمعية أولياء التلاميذ و أنا في عمري 19 سنة ، انخرطت في سلك التعليم و أنا في سن 18 و نصف في ذلك الوقت كنت مساعد المدير مدير المؤسسة على النشاطات داخل المؤسسة ،إذن كلفني في يوم من الأيام لترأس اجتماع جمعية أولياء التلاميذ و أنا لم أصل سن 20،إذن بقيت تلك الروح و الرغبة و الحيوية في العمل الجمعوي إلى حد اليوم ،و أصبحت هذا النضال هذا كالأكل و الشرب و النوم و أصبح من واجبات اليومية يعني لا استطيع أن أتأخر عن العمل الجمعوي لحظة واحدة و لو كان في ظروف صحية جد صعبة .

س3:ما هو سبب اختياركم لهذه الجمعية دون غيرها؟و كيف تحصلتم على العضوية و هل تغيرت؟

ج3:سبب اختيار هذا النوع لأني رأيت أن جمعية أولياء التلاميذ هي أساس قطاع التربية هو أساس بناء الأمة هو أساس صناعة الأجيال هو العمود الفقري للوطن ، و لا يوجد شبهات لا من حيث الاختلاسات في الأموال أو في فعل دنيوي أو أغراض دنيوية معينة ، يعني هذا عمل خيري مثل عمل اللجان الدينية في المسجد أي عمل تطوعي و عمل خيري في سبل الله ، و لا يوجد أي أغراض وراء النضال هذا و وراء هذا العمل هذا ، فنحن لا ننتظر أن يشكرنا احد أو يعطينا نقود أو يرشحنا للانتخابات لان العمل هذا الجمعوي داخل البلد ليس مثل العمل في الأحزاب السياسية ، فالعمل في الأحزاب السياسية يندرج تحت إطار النضال من اجل غرض معين هو الحصول على الماديات و الحصول على مناصب و الحصول ترقيات و الحصول على أشياء أخرى دنيوية بحتة، ولكن العمل الجمعوي في إطار جمعية أولياء التلاميذ عندنا غرضين الغرض الأول هو غرض التربية و كما ذكرت هو العمود الفقري للبلاد و نقدر لا نهتم بقطاعات أخرى لكن قطاع التربية يجب أن نهتم به أكثر فأكثر ،و لابد أن نعتني بالتلاميذ فهم الذين يضمنون الاستمرارية و هم الذين يضمنون الاستقرار لهذه البلاد و هم الذين يبنوها و نحن نعطيهم المشعل لحمل المشعل من اجل الاستمرارية .أما العضوية فالبداية كانت على مستوى الثانوية التي يدرس فيها أبنائي لما اختاروني جماعة من اجل ترأس و ندخل الجمعية و لما دخلت الجمعية في نفس اليوم و في نفس المكان انتخبوني و اختاروني كرئيس للجمعية و لما ذاع صوتي خارج المؤسسة

في كثير من الأحيان الجماعة التي كانت أشرفت على اللقاء الأول لترأس الجمعية على مستوى الثانوية اقترحوني كي أكون رئيس على مستوى التنسيقية البلدية و بنشاطي الدائم و المستمر و الاجتهاد المتواصل زادا اقترحوني كي أكون على مستوى الولاية ولاية الجزائر العاصمة ، و لما قمنا بجمعية عامة انتخابية على مستوى ولاية الجزائر العاصمة اقترحوا علي أن أكون على رأس التنظيم الوطني ، الذي هو الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ ،وقالوا لي أنني يجب أن أكون على مستوى الوطن و ليس على مستوى الولاية أو البلدية إذن إلى حد الآن عضويتي تأسست على أساس النشاط الذي أقوم به ، و على أساس الاجتهاد الذي يصدر مني من مكان إلى مكان و من زمان إلى زمان .

س4:ماذا يمثل لكم العمل الجمعوي ؟

ج4:و لله يا آخت العمل الجمعوي يعني اعتبره جهاد في سبيل الله لان حاليا روح التضمن و روح المبادرات للعمل الخيري تضائل و انخفض حجمه في الوقت الراهن ،لهذا أنا اعتبر أن الإنسان الذي ينخرط في جمعية خيرية و لا ينتظر منها المقابل أو البديل اعتبره مثل المجاهدين الذين خرجوا في أول نوفمبر لتحرير البلاد لان كما يقول الرسول عليه الصلاة و السلام رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ن إذن نحن في الجهاد الأكبر كي تجمعي الناس و يأتونك على مستوى القطر الجزائري ويقطع 2000 كلم لكي يحضر الاجتماع و يروح يناضل ويجتهد من اجل تقديم المساعدة و تقديم شيء جيد للبلاد و العباد هذا أمر كي أقول لكي ضئيل جدا و قليل جدا في هذه الوقت الذي نعيش فيه ، لابد أن نكون نحن مثال للأجيال القادمة مثل ما كانوا في أول نوفمبر قدوة لنا كي نجتهد و نناضل و لكي نكافح و لكي نعمل من اجل بناء الوطن لابد كذلك نحن أن نكون مثال للأجيال القادمة لتبقى الاستمرارية و يبقى العمل النضالي و روح التضامن و يبقى العمل الخيري إن شاء الله .

س5:ما هي أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعية ؟ و كيف يتم التحضير لها ؟

ج5: نعم أولا العمل الجمعوي في جمعية أولياء التلاميذ يتم على أساس انه تعقد اجتماعات ونضع خطة لكي يعرف كل واحد واجباته و حقوقه ،و كل واحد يعرف برنامجه داخل المؤسسة و داخل ولايته ثم نبرمج إحياء المناسبات الدينية و الوطنية و التاريخية بالإضافة إلى العمل الكبير جدا و المهم جدا و هو مساعدة التلاميذ ماديا و معنويا ، لذلك نساهم بالأموال في شراء الملابس و الأدوات و الكتب المدرسية و دفع نفقات التمدرس و حقوق التسجيل في امتحانات البكالوريا و BEM كذلك نقوم بأيام دراسية لنعالج ظاهرة معينة مثل التسرب المدرسي ،وظاهرة التوجيه المدرسي لان الكثير من المواضيع كالتسرب المدرسي يعني الجميع يعني المدرسة و يعني الأولياء ،و كذلك التوجيه المدرسي يعني المدرسة نقوم بأيام دراسية و نقوم بملتقى حول هذا المواضيع ، يعني هذا النوع من النشاطات التي نقوم بها إلى جانب أننا نتلق دعوات من طرف قيادة الدرك الوطني و المديرية العامة للشرطة للقيام بأيام تحسيسية حول حوادث المرور و محاربة المخدرات و الآفات الاجتماعية يعني فيه نشاطات كثيرة التي تتعلق بالمكتب الوطني التي ننشط فيها تقريبا أسبوعيا .**هل يمكن أن تعطني مثال لنشاط أخير قامت به الجمعية ؟** النشاط الأخير الذي نقوم به و لا يزال مستمر هو بمشاركة و مساهمة الأخصائيين النفسيين نجمع تلاميذ البكالوريا و BEMو التعليم الأساسي من اجل عملية التحسيس و التوعية للتلاميذ حتى لا يخافوا من امتحانات نهاية السنة ، و نحن أيضا بصدد توجيه الأولياء لاختيار الشعبة المناسبة للتلميذ فنحن في نهاية السنة الدراسية و هو يعرف معدله فنوجهه لمل يطلب الشعبة العلمية و هو ضعيف فيها

نوجهه ليختار الشعبة الأدبية أو العلوم الإنسانية أو للتكوين المهني حتى لا يضيع مستقبله هذا عمل يكون في نهاية السنة دائما .

س6:ما هو الهدف الأسمى للجمعية و كيف تسعى لتحقيقه ؟

ج6:الهدف الأسمى للجمعية هو إصلاح المنظومة التربوية بالأخص هذا هو هدفنا العام لأنه حاليا نحن نعاني من الإصلاحات هذه الترقيعات كل وزير يأتي بإصلاحات و بعض الأمور و نحن نسعى من اجل تضافر الجهود مع وزارة التربية الوطنية و مع السلطات المحلية و العليا لكي نصلح قطاع التربية بشكل تام و كامل و ليس ترقيعات فقط ، فهذه الترقيعات لا تسمن و لا تغني من جوع و لا تفيد بشيء بالنسبة للتلاميذ و الأولياء أو حتى بالنسبة للوطن .

س7:ما هو رأيكم فيما يخص الثقافة التطوعية في الجزائر ؟

ج7:هذا الموضوع هو موضوع قيم موضوع حساس جدا ، فالعمل التطوعي في الجزائر يحبذا لو ترجع أيام بومدين رحمه الله أين كنا نتطوع في المدارس الابتدائية نتطوع في المتوسط نتطوع في الثانوية نتطوع في الجامعة نتطوع إذن العمل التطوعي الآن نقص بكثير لذلك أردنا أن ندفع عجلة إعادة إحياء العمل التطوعي هذا في المجتمع الجزائري لان نحن من يعطي مثال للجمعيات الأخرى جمعيات الأحياء أو جمعيات الثقافية أو الجمعيات الرياضية الجمعيات ذات المهنة الصحية و حتى الجمعيات السياسية نحن من يجب أن نكون قدوة لهم لكي يكونوا معنا في العمل التطوعي هذا لان بدون المبادرة الطيبة و القدوة الحسنة الآخرين لن يتبعوا لما يرونا نعمل الجمعيات الأخرى تأخذ عبرة من عندنا و ينطلقوا في العمل التطوعي و في العمل التضامني بالأخص و العمل الجمعوي ، و هناك نوعا ما استجابة من طرف المواطنين و استحسنوها مبادرتنا و الحمد لله من سنة 2008 إلى اليوم تضاعف العمل الجمعوي التضامني مع الجمعية الوطنية لأولياء التلاميذ أكثر من 50% لأنهم رأوا أننا لا نسعى للمناصب و بذلك شجعناهم على العمل التطوعي و العمل التضامني حتى أصبحوا يتصلون بنا لكي نعطيهم برنامج الجمعية من اجل أن نعمل معكم و الحمد لله و مقارنة بالجمعيات الأخرى التي اجتماعاتهم لا يحضر فيها الثلثين نحن اجتماعاتنا يحضر فيها تقريبا 100% و هذا شيء ايجابي و هو شرف لنا .

س8 : ما هي أهم المشاكل التي واجهت الجمعية منذ نشأتها ؟

ج8:فعلا الجمعيات و ليس جمعيتنا فقط بل كل الجمعيات تعاني من البيروقراطية و تعاني من التهميش و من أزمة مالية خانقة أولا نبدأ بالبيروقراطية الجمعيات المحلية على مستوى الولاية لكي تتحصل على الاعتماد يطلبون منها بعض الشروط تعجيزية و بعض الشروط يمكن الاستغناء عنها نتيجة وجود وثائق معينة مثال لما يطلبون منك أن تحضر شهادة ميلاد أو نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية فيها معلومات خاصة بك كلاهما وثيقة رسمية فلماذا نحضرهم الاثنين أيضا بالنسبة للأعضاء المؤسسين يطالبون بشهادة السوابق العدلية معناه الإنسان نظيف ليس لديه أمور سلبية و بالتالي لماذا يبعثون للشرطة من اجل التحقيق و أيضا يطالبون بشهادة الإقامة لماذا فالذي يريد فتح جمعية هنا لا يأتي من تبسة أو تيزي وزو لأنشط في جمعية هنا في العاصمة إذن هذه جملة من العراقيل ة بالإضافة إلى أنهم مثلا يطلبون وجود محضر قضائي و هو يقول لنا تدفعون لي كيف ندفع و نحن لم نحصل على الاعتماد و لم نبدأ بالنشاط و قانونيا ليس لدينا الحق لجمع المال و أصبحت مثل قصة البيضة و الدجاجة من سبق من

؟و كذلك في وقت بومدين تطلبين شهادة الإقامة يقولون لكي أن تأتي بشهادة التعريف والعكس إذن هناك عراقيل و أمور يمكن الاستغناء عنها لا داعي لطلبها .

س9: ما نوع المساعدات التي تتلقونها و ما هو مصدرها ؟

ج9:نعم هذا القانون الجمعيات الأخير ،موارد الجمعيات و أعضائها و نعم الأعضاء تشترك ، المداخيل المرتبطة بنشاطات الجمعية و أملاكها غير موجود الهبات و الوصايا هذه لا توجد مداخيل جمع التبرعات لا يوجد لان هناك قانون في وقت الإرهاب يمنع جمع التبرعات الإعانات التي تقدمها الدولة بعض الأحيان البلدية أو الولاية تقدم الإعانات لكن لما تصبح الجمعية ذات صبغة وطنية فلا يوجد إعانات فالجمعية تنشط باشتراكات الأعضاء .

س10:ما هو رأيكم في القطاع التربوي في الجزائر و هل يمكن للجمعيات أن تحسن من الخدمات التعليمية ؟

ج10: هذا سؤال مفاجئ ،نحن جمعيتنا بالدرجة الأولى تهتم بالأمور التي ذكرنها سابقا ، لكن نحن نريد إن نغير الأهداف و لو أنها محددة لكننا نسعى إلى تحقيق هدف أسمى الذي هو المساهمة و المشاركة في كل قرار هام يخص قطاع التربية لأنه لا يمكن أن يكون وزير أو رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو الوزير الأول يقرر مصير 8 ملايين أولياء يقرر مصير الأمة الجزائرية على المدى البعيد أو على المدى المتوسط إذن نحن نسعى حتى تشاركنا وزارة التربية الوطنية في كل قرار يهم تربية الأبناء و التعليم و المنظومة التربوية ، هذا يعني غدا اذا أردنا أن نقوم بإصلاحات لا تكون معه هو مفتشيه لازم تكون مشاركة للمجتمع المدني وليس جمعية أولياء التلاميذ فقط حتى جمعيات أخرى عندها ما تقول في هذا الميدان الجمعية الرياضية مثلا عندها ما تقول على التربية البدنية في المدرسة أنا لا يمكنني الحديث في مكانها جمعية الأطباء المهنين مثلا عندهم الحق في المشاركة في إصلاح المنظومة التربوية لان فيما يخص صحة التلميذ لا أتحدث في مكان الطبيب أيضا جمعية أبناء الشهداء أو المجاهدين عندها حق أن تتكلم باسم الثورة و تتدخل و أنا لا استطيع أن أقول للوزير أن يضف درس في التاريخ حول شيء ما في حين أن المجاهدين أولى و اسبق و هذه هي فلسفتنا كل واحد يتكلم في تخصصه و قدمنا اقتراحات كتابية للوزير بن بوزيد و حتى بابا أحمد و أخذوها بعين الاعتبار الحمد لله نحن كان عندنا إسهامات علمية تربوية بحت قدمنها لوزارة التربية الوطنية مثل توقيت الأسبوعي للابتدائي 90% اقتراحاتنا ربما سمعتي بان التلاميذ كانوا يخرجون على الساعة الخامسة الآن يخرجون على الساعة ثانية زوالا و قد قمنا بملتقى بجامعة بوزريعة حول التوجيه التربوي شارك فيه أساتذة مختصين و قطاع التربية الجزائري يعاني الأمرين و من كثير من الجوانب أولا سوء التسيير من الوزير إلى عامل النظافة ثانيا يعاني من السياسيين الذين يريدون التدخل فيه و فرض إيديولوجية حزبه هذا يؤثر سلبا في قطاع التنمية و يعرقل النمو الشامل للقطاع التربوي و قد اقترحنا إصلاحات لرفع قيمته لابد من إنشاء المجلس الأعلى للتربية و المرصد الوطني للتربية يتكونون من فلاسفة علماء اجتماع و نفس وغيرهم يعينون لمد 7 سنوات أو أكثر و لا يكونون تابعين لأي حزب من اجل أصلا المنظومة التربوية باستمرار و تتماشى مع التطورات العالمية دون المساس بالثوابت حتى تتحسن و ليس كل وزير يطرح أفكار لتتحسن المنظومة و تذوب هذه الأفكار

قائمة المراجع

أولا:المصادر

القران الكريم الآية 08 من سورة الإنسان.

ثانيا:الكتب

1-الأشرف ، مصطفى،(ترجمة :حنفي بن عيسى) ، **الجزائر الأمة و المجتمع** . الجزائر:دار القصبة،2007.

2-أدولف ، فرانك ، (ترجمة:عبد السلام حيدر)، **المجتمع المدني النظرية و التطبيق السياسي.** القاهرة:مركزالمحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات،2009.

3 - الاقداحي،هشام ، **تاريخ الفكر السياسي** .الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2010.

4-إبراهيم أبوزيد، أبو الحسين عبد الموجود،**التنمية الاجتماعية و حقوق الانسان** .(د.م.ن): المكتب الجامعي الحديث ،(د.س.ن) .

5-أبوجابر ،فايز صالح ، **الموسوعة السياسية العالمية** .عمان :مكتب المحتسب ،1915.

6-أبو النصر،مدحت محمد ، **إدارة منظمات المجتمع المدني** .(د.م.ن):ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع،2007.

7- البداري،عبد الكريم حرز الله ، **نظام ل.م.د** . الجزائر:الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،2008.

8-بدوي،عبد الرحمان ، **فلسفة القانون و السياسة عند هيجل** . (د.م.ن):دار الشروق ،1996.

9-بدوي ،محمد طه ، **أصول علم السياسة** . الإسكندرية :المكتب العربي الحديث،2011 .

10- بشارة ،عزمي ، **المجتمع المدني دراسة نقدية** . ط6،بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2012 .

11- بن خليف ،عبد الوهاب ، **المدخل الى علم السياسة** . الجزائر :دار قرطبة ،2010.

12- بن زكريا بن فارس،أبي الحسين ، **معجم مقايس اللغة** . ج3،(د.م.ن) :اتحاد الكتاب،2002.

13- تركي ،رابح ، **ابن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر** . الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1981.

14-جودت عبيدحزامة ،ماجدة بهاء الدين ، **وقفة مع الخدمة الاجتماعية** . الأردن:دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2009 .

15-جيوفري، نويل، كينتين هور، سميث ،(ترجمة:فاضل حبكر)،**جرامشي و قضايا المجتمع المدني** . دمشق :دار كنعان للدراسات و النشر ،1991 .

16- حاروش ، نور الدين ، **ادارة المستشفيات العمومية في الجزائر** . الجزائر :دار الكتامة للنشر و التوزيع ،2009 .

17- خليل ، حسين ، **الفلسفة و الفكر السياسي في العصور القديمة و الوسطى** . لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية ،2011 .

18-الخيري ، غسان مدحت ، **الفكر السياسي المفاهيم و النظريات** . الأردن :دار الراية للنشر و التوزيع ،2013 .

19-رشاد،عبد اللطيف أحمد، **تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع** . مصر :دار الوفاء للطباعة و النشر ،2007 .

20- رشوان أحمد،حسين عبد الحميد، **التنمية:اجتماعيا،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا** . الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ،2009 .

21- الرفاعي، نداء صفاء علي ، **المجتمع المدني و مستقبل التنمية** . الإسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، 2013 .

22-ستيس،ولتر ، (ترجمة:إمام عبد الفتاح إمام) ، **فلسفة هيجل فلسفة الروح** . ج2،ط3،بيروت:دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع ،2005 .

23- السروجي ، طلعت مصطفى عثمان ، **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**. (د.م.ن):المكتب الجامعي الحديث ،2005 .

24- روسو ، جون جاك ، (ترجمة:عادل زعيتر) ، **العقد الاجتماعي** . ط2،بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية،1995 .

25- سكوت ،جون ، (ترجمة:محمد عثمان) ، **علم الاجتماع مفاهيم أساسية** . بيروت :الشبكة العربية للأبحاث و النشر ،2009 .

26- شتراوس،ليو ، (ترجمة:محمود سيد أحمد) ، **تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجر** . ج2،ط1،(د.م.ن):المجلس الأعلى للثقافة ،2005.

27- الشماس ، عيسى ، **المجتمع المدني المواطنة و الديمقراطية** .دمشق :منشورات اتحاد كتاب العرب ،(د.س.ن).

28- العجيمي،محمد حسنين ، **القيادة التربوية و الإشراف الفعال** .الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة ،2008.

29- عرابي ، بلال ، **دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع** . دمشق :مقترحات لتطوير العمل التطوعي ،1999 .

30- العواملة، سائل عبد الحافظ ، **إدارة التنمية الأسس النظرية التطبيقات العملية** .الأردن :دار زهران للطباعة و النشر و التوزيع ،2000 .

31- عياش ،أحمد جميل ، **تطبيقات في الإشراف التربوي** . الأردن :دار الميسرة للنشر و التوزيع ،2008.

32- الغرابيه،فيصل محمود، **أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية** . الأردن دار يافا العلمية للنشر و التوزيع ،2010.

33-فضل الله،محمد إسماعيل، **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث** . الأزارطية:دار الجامعة الجديدة،2010 .

34-فيبر ،ماكس،(ترجمة:صلاح هلال)، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع** . مصر : المركز القومي للترجمة ،2011 .

35- محمد، عبد الفتاح محمد، **الجمعيات الأهلية النسائية و تنمية المجتمع** . الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،2006 .

36- المذياوي ،ثناء عبد الرشيد،محمد حسن ،فيصل فتحي ، **الفكر السياسي مفاهيم و شخصيات** . الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،2011 .

37- مشورب ،إبراهيم ، **المؤسسات السياسية و الاجتماعية في الدولة العاصرة** . بيروت:دار المنهل اللبناني،2004.

38- معلم ،أبو بكر عمر صالح ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية و السياسية في الصومال** . بيروت :دار العربية للعلوم،2012 .

39- ملاوي ،أحمد إبراهيم ، **دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي** .الأردن :المركز الدولي للأبحاث و الدراسات مداد ،(ب.س.ن).

40-النابلسي ،هناء حسين محمد ، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي و المشاركة السياسية**. الأردن:دار مجدلاوي ،2009 .

ثالثا:المقالات و المجلات:

1- برقوق ،عبد الرحمان،شاوش ،جهيدة ، " مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر " ، **مجلة علوم الإنسان و المجتمع** ، العدد 2(جوان)،2002.

2- بلعيور ، الطاهر ، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي " ، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد10 (نوفمبر)،2006 .

3- بومعراف،الياس ، " عماري ،عمار،"من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر " ، **مجلة الباحث**، العدد 7،2009 -2010.

4-بوكابوس،محمد ، " التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني " ، **دفاتر CREAD** ، العدد53،2000.

5- جابي ، عبد الناصر ، " الأسطورة الجيل و الحركات الاجتماعية أو الأب الفاشل و الابن القافز"، **إنسانيات** ،العدد25-26(جويلية-ديسمبر)،2004.

6-حاجي،لعلجة ، " جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع و الأفاق " ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ، العدد1(جوان)،2013 .

7-زياني،صالح ،" موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر" ،**مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية** ،العدد 16(جوان)،2007 .

8- الصبيحي ،احمد شكر، " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي " ، **مجلة المستقبل العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية** ،2000 .

9- العبيدي،صونية ، " المجتمع المدني...المواطنة و الديمقراطية جدلية المفهوم و الممارسة "، **مجلة كلية الأدب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، العدد 2و3(جانفي-جوان) ،2008 .

10- م.ف.ع ، " الشباب العربي يعزفون عن العمل التطوعي " ،**الخبر** ، العدد :7426(8 ماي) 2014.

رابعا:التقارير و الوثائق الرسمية:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،"قانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433الموافق 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات "،**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،العدد02،15 يناير 2012.

2- المركز الوطني للوثائق التربوية،"موعدك التربوي لمنظومة التربية العالمية"،العدد01،2008.

خامسا:الملتقيات:

1-ملاوي،احمد إبراهيم،"دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة"،مؤتمر العمل الخليجي الثالث،دبي يناير 2008.

2- عبد السلام زايدي ، " دور_منظمات المجتمع المدني في تفعيل العمل الخيري و تحقيق التنمية المجتمعية "، ورقة مقدمة للملتقى الأول حول ترشيد العمل الخيري في الجزائر ، قراءة واقع و استشراف مستقبل ، المقام في الفترة 15/14 ماي 2008 من تنظيم جمعية الحياة و الشفاء ولاية تيارت ، الجزائر.

سادسا:الرسائل الجامعية

1-ابرير،غنية ،**" دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية "** ،رسالة ماجستير علوم سياسية ،جامعة الحاج لخضر،2009-2010.

2-بورغيدة ،ميادة،**" معوقات فاعلية الإشراف التربوي على التعليم الابتدائي في الجزائر ضمن الاتجاهات الإشرافية المعاصرة "** ، رسالة ماجستير في علم النفس و التربية،جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011..

3-بولافة،حدة ،**" واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال "** ،رسالة ماجستر علوم سياسية ،جامعة الحاج لخضر،2010-2011.

4- بن منصور،اليمين ، **" دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية "**،رسالة ماجستير في علم الاجتماع،الجامعة الإسلامية غزة،2009-2010.

5-بوصنوبرة،عبد الله ، **" الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب "** ،رسالة دكتوراه في علم الاجتماع،جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011.

6- خامت،سعدية،عجو ،نورة، **" تقييم جودة الخدمات في المؤسسات الصحية العمومية في الجزائر "** ، مذكرة ماستر علوم تجارية ،معهد العلوم التجارية و الاقتصاد و التسيير-2012-2011.

7رحايل ، يمين ، **" الأبعاد الانثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي "**،رسالة ماجستير علوم اجتماعية ،جامعة منتوري ،2009 -2010 .

8-رزيق ،نفيسة ، **" عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الأفاق "** ، رسالة ماجستير علوم سياسية ، جامعة الحاج لخضر،2008-2009.

9- زينو،رندة محمد، **" العمل التطوعي في السنة النبوية "** ، رسالة ماجستير الحديث الشريف،الجامعة الإسلامية غزة،2007.

10-الشيخلي ابراهيم،أسيل أمين ، **" اثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة أداء المؤسسات غير ربحية العاملة في الأردن و دور التوجه الريادي "** ، رسالة ماجستير إدارة أعمال ،جامعة الشرق الأوسط،2012-2013 .

11-الشهراني،معلوي بن عبد الله ، **" العمل التطوعي و علاقته بأمن المجتمع "** ،رسالة ماجستير علوم اجتماعية،جامعة نايف،2006 .

12-صوادق،غنية ، **" البيئة الجمعيات المواطن دراسة لبلدية غرداية "**، رسالة ماجستير علوم اجتماعية،جامعة الجزائر،2007-2008 .

13-مدراسي،حمزة، **" دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي "**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية،جامعة الحاج لخضر ،2009-2010.

14-وهبي ن كلثوم ، **" التسويق في المنظمات الغير هادفة للربح الجمعيات نموذجا "** ،رسالة ماجستير علوم اقتصادية،جامعة بومرداس ،2010-2011 .

سابعا المراجع باللغة الاجنبية:

1-Guillien Raymond , Vincent Jean ,**LEXIQUE DES TERMES JURIDIQUE** .édition 15,paris :dalloz ,2005.

2-Hachi,Omar , « les association déclarees ».les cahier du cread ,N53,3trimeste,2000.

3-Larbi ,Ichboudene , « le mouvement associatif ou la ternative de structuration sociale ébauche pour une réflexion ».les cahier du cread ,n 53,03 trimestre, 2000.

4-République française, ministére éducation national jennesse vie associative, « livre du bénévol »,2011.

ثامنا:المواقع الالكترونية:

1-بلال عرابي،"دور التطوع في تنمية المجتمع"،

www.annabaa.org/naba63/daoralima.

2- عمر دراس ،" الظاهرة الجمعوية في ظل التحولات الجارية في الجزائر واقع و افاق"،

http://insaniyatrevues.org/5275

3- دستور1989 انهى احتكار الحزب الواحد و ألغى العمل بالنظام الاشتراكي،تكريس للتعددية و الحريات و النظام الديمقراطي"،

www.vitamedz.com/articles_18300_1097927_0_1.html

4-"الحريات الجماعية "،

www..e-campus.dz/cours/administrateur/droit_constituonnel/section

5- محمود بوسنة ،'الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتهاوطبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية ،

www.webreview.dz/spip.php?auteur1050

6-- " الجمعيات في الجزائر..."كمشة " تعمل...و البقبة تتكسل،

www.djazairess.com/setif/2861

7-"ولد قابلية :عدد الجمعيات على المستوى الوطني فاق 91 ألف جمعيةar.algerie360.com-

8-جمال الدين.د،" المجتمع المدني...فوضى،فساد واستغلال سياسي "،

8Elmakam.com/ ?P=13394